تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد

(المساهمة العربية العقلانية)

دكتور

رفعت السيد العوضى

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الأزهر

قائمة المحتويات

صفحة

مبحث تمهيدى

١ – مصطلح تراث ١ ـ ٢

١ ـ ١ : المعنى اللغوى .

١ ـ ٢ : معنى التراث فى القرآن الكريم .

١ ـ ٣ : معنى تراث إسلامى .

٢ – مصطلح علم ٢ ـ ٤

٢ ـ ١ : المعنى اللغوى والاصطلاحى .

٢ ـ ٢ : التفكير العلمى والتفكير الفلسفى .

٢ ـ ٣ : تطور الفلسفة وتطور العلم .

٢ ـ ٤ : تراث المسلمين العلمى موضع بحثنا .

٢ ـ ٥ : العمل العلمى والعقل .

٢ ـ ٦ : دور العقل فى العلوم النقلية .

٢ ـ ٧ : التفكير الإنسانى موضوع دراستنا .

٢ ـ ٨ : فرضية البحث .

٢ ـ ٩ : أنواع تراث المسلمين فى الاقتصاد

٣ – الإسلام ـ المسلمون ـ العربية ٤ ـ ٦

٣ ـ ١ : العربية الوعاء اللغوى للإسلام .

٣ ـ ٢ : التداخل بين مساهمة المسلمين والمساهمة بالعربية .

٣ ـ ٣ : إسلام ومسلمون .

٣ ـ ٤ : المساهمة باللغة العربية والمساهمة العربية .

المبحث الأول

مصادر تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد

١ – أنواع المصادر ٧ ـ ١٤

١ ـ ١ : كتب الشريعة : مصطلح الشريعة ـ مصطلح الفقه ـ أقسام أفعال العبادات ـ الكتابة الفقهية عن الاقتصاد .

صفحة

١ ـ ٢ : كتب الفكر : التحليل العقلانى ـ نص عن الدمشقى ـ كتب الفكر الاقتصادى عند المسلمين ـ فرضية البحث ـ العمل الفكرى فى علم الفقه .

٢ ـ ٣ : كتب الوقائع الاقتصادية : التاريخ الاقتصادى ـ مايدخل فى الوقائع الاقتصادية ـ الكتابة عن الوقائع الاقتصادية عند المسلمين .

٢ – طبيعة المصادر فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ١٤ ـ ١٧

٢ ـ ١ : مجال عمل كل مصدر .

٢ ـ ٢ : درجة الإلزام .

٢ ـ ٣ : الصواب والخطأ .

٢ ـ ٤ : الكمال والنقصان .

٣ – كتب الفكر (التحليل العقلانى) موضوع دراستنا ١٧ ـ ١٨

٣ـ ١ : علم الاقتصاد المعاصر عمل عقلانى .

٣ ـ ٢ : الكتابة الفقهية والكتابة القانونية .

٣ ـ ٣ : منهج يجب أن يكون ومنهج ماهو كائن .

٣ ـ ٤ : الدراسة التاريخية .

المبحث الثانى

كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ)

١ – الكتاب : التبصر بالتجارة ١٩

١ ـ ١ : أهمية الكتاب .

١ ـ ٢ : تحقيق نسبته للجاحظ .

١ ـ ٣ : نشر الكتاب .

٢ – المؤلف : الجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ) ١٩

٣ – الموضوعات الاقتصادية التى كتب عنها الجاحظ . ٢٠

٤ – أمثلة لبعض آراء الجاحظ الاقتصادية . ٢٠ ـ ٢١

٤ ـ ١ : الثمن .

صفحة

٤ ـ ٢ : ريع الموهبه .
٤ ـ ٣ : قوانين اقتصادية .
٤ ـ ٤ : بيانات عن سلع التبادل .

٥ – طبيعة آراء الجاحظ الاقتصادية ٢١ ـ ٢٢

٥ ـ ١ : كتابة الجاحظ عقلانية .
٥ ـ ٢ : لم يستخدم مصطلح الاقتصاد .
٥ ـ ٣ : تحديد الجاحظ لموضوع كتابه .
٥ ـ ٤ : عصر الجاحظ .

٦ – تقويم آراء الجاحظ وريادته الاقتصادية ٢٢

٦ ـ ١ : نوع ريادة الجاحظ فى فكره .
٦ ـ ٢ : ريادة الجاحظ لمصطلح التبصر بالتجارة .
٦ ـ ٣ : الجاحظ وتفسير المتغيرات الاقتصادية .

المبحث الثالث

كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة
للدمشقى (القرن السادس الهجرى)

١ – الكتاب . الإشارة إلى محاسن التجارة ٢٣

١ ـ ١ : تحقيق الكتاب .
١ ـ ٢ : تاريخ تأليفه .
١ ـ ٣ : الاهتمام الحديث به .

٢ – مؤلف الكتاب : الدمشقى ٢٣

٢ ـ ١ : عدم شهرة المؤلف .
٢ ـ ٢ : التاريخ الذى عاش فيه الدمشقى .
٢ ـ ٣ : بين تاريخ المؤلف وتاريخ المخطوطة .

٣ – موضوعات كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة . ٢٤ ـ ٢٥

٤ ـ ١ : المال وطرق اكتسابه : تعريف المال ـ طرق اكتسابه ـ أنواع الصنائع ـ ريادة الدمشقى فى مفهوم الصناعة .

صفحة

٤ ـ ٢ : الانفاق : قواعد الانفاق ـ الاستهلاك ـ الادخار ـ الاستثمار .

٤ ـ ٣ : التخصص وتقسيم العمل : الحاجة للتخصص ـ بين الدمشقى وأفلاطون ـ بين الدشمقى وآدم سميث ـ تعدد الحاجات والتعاون أو الندرة .

٤ ـ ٤ : الثمن : العوامل المؤثرة فى الثمن ـ مصطلحات خاصة بالثمن ـ القيمة المتوسطة ـ توقع التغير فى الأثمان .

٤ ـ ٥ : النقود : الحاجة لاختراع النقود ـ السلعة التى تصلح نقوداً ـ وظائف النقود .

٤ ـ ٦ : مالية الدولة .

٥ – تقويم مساهمة الدمشقى فى الفكر الاقتصادى . ٣٣ ـ ٣٦

٥ ـ ١ : إسلامية آراء الدمشقى : الاستهلاك بين الدمشقى والشيبانى ـ النقود ـ المال واكتسابه ـ التخصص وتقسيم العمل ـ الثمن .

٥ ـ ٢ : مساهمة الدمشقى فى سياق مساهمة المسلمين فى الفكر الاقتصادى : بين الجاحظ والدمشقى ـ ريادة الدمشقى فى إطار تراث المسلمين ـ ريادة المنهج .

٥ ـ ٣ : مساهمة الدمشقى مقارنة بالمساهمة الأوروبية : المنهج ـ الموضوعات الاقتصادية ـ بين الدمشقى والاكوينى .

المبحث الرابع

كتاب المقدمة لابن خلدون

(القرنين ٨ ، ٩ هـ ـ ١٤ ، ١٥ م)

١ ـ التعريف بابن خلدون وكتابه ٣٧

ملاحظات تمهيدية : اتساع الاهتمام بابن خلدون ـ هدف دراستنا.

صفحة

٢ – الكتاب : مقدمة فى طبيعة العمران . ٣٧ ـ ٣٩

٢ ـ ١ : صحة نسب الكتاب لابن خلدون ـ المقدمة كتاب عن المنهج ـ موضوعات كتاب المقدمة .

٢ ـ ٢ : المقدمة كتاب عن منهج ابن خلدون .

٢ ـ ٣ : موضوعات كتاب المقدمة .

٢ ـ ٤ : الفكر الاقتصادى فى كتاب المقدمة .

٢ ـ ٥ : أهمية كتاب المقدمة فى تراث المسلمين .

٣ – ابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ ـ ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) ٣٩ ـ ٤٠

٣ ـ ١ : المراحل العمرية لابن خلدون

٣ ـ ٢ : ابن خلدون بين العمر الزمنى والعمر الحقيقى .

٣ ـ ٣ : من مؤلفات ابن خلدون .

٣ ـ ٤ : الوظائف السياسية والعامة التى تقلدها ابن خلدون .

٣ ـ ٥ : شهرة ونفوذ ابن خلدون .

٤ – الدراسات السابقة عن الاقتصاد فى مقدمة ابن خلدون ٤٠ ـ ٤٢

٤ ـ ١ : دراسة رينيه مونيير ١٩١٣ .

٤ ـ ٢ : دراسة المحمصانى (رسالة دكتوراه) ١٩٣٢ .

٤ ـ ٣ : دراسة صالح ١٩٣٣ .

٤ ـ ٤ : دراسة نشأت (رسالة دكتوراه) ١٩٤٤

٤ ـ ٥ : مؤتمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٢ .

٤ ـ ٦ : دراسة سفيتلانا بانيفا (مترجمة فى ١٩٧٨)

٤ ـ ٧ : دراسة دى لاجراند قيل . (١٩٧٧)

٤ ـ ٨ : دراسة دنيا (١٩٩٣)

صفحة

٥ ـ ترجمة كتاب المقدمة إلى غير اللغة العربية . ٤٢ ـ ٤٥

٥ ـ ١ : الترجمة إلى اللغة التركية .

٥ ـ ٢ : الترجمة إلى اللغات الأوروبية

٥ ـ ٣ : الاهتمام اليابانى بابن خلدون .

٦ ـ آراء بعض المفكرين حول أهمية مساهمة ابن خلدون . ٤٦

٦ ـ ١ : رأى عالم الاجتماع لودفيج جمبلوفتش .

٦ ـ ٢ : رأى المؤرخ أرنولد توينبى .

٦ ـ ٣ : رأى المؤرخ روبرت فلينت

٦ ـ ٤ : رأى سارتون .

٦ ـ ٥ : رأى اسكندر ردفتش .

٦ ـ ٦ : رأى المفكر العربى ساطع المصرى .

٧ ـ ابن خلدون وتأسيس مذهب الحرية الاقتصادية ٤٧ ـ ٥٠

٧ ـ ١ : مدخل : تنازع الرأسماليين والماركسيين حول استقطاب فكر ابن خلدون .

٧ ـ ٢ : تحليل تصى لتحديد الطبيعة المذهبية لفكر ابن خلدون

٧ ـ ٣ : نتيجة البحث حول الطبيعة المذهبية لفكر ابن خلدون.

٨ ـ ابن خلدون وفلسفة تفسير التاريخ ٥٠ ـ ٦٣

٨ ـ ١ : محاولة قولبة فكر ابن خلدون فى فلسفة التفسير المادى للتاريخ .

٨ ـ ٢ : العوامل الفاعلة للتطور فى الفكر الخلدونى .

٨ ـ ٣ : مراحل تطور المجتمعات عند ابن خلدون وخصائص كل مرحلة .

٨ ـ ٤ : ابن خلدون وفكرة الحتمية .

صفحة

٩ ـ ابن خلدون وتأسيس علم الاقتصاد ٦٣ ـ ٧٦

٩ ـ ١ : الأبعاد المكونة لعلم الاقتصاد .

٩ ـ ٢ : الأبعاد المكونة لعلم الاقتصاد عند ابن خلدون : البعد المعرفى ، البعد التحليلى ، القانون الاقتصادى .

١٠ – نظرية العمران فى الفكر الخلدونى ٧٦ ـ ٩٧

١٠ ـ ١ : تقديم .

١٠ ـ ٢ : صياغات حديثة لنظرية العمران فى الفكر الخلدونى.

١٠ ـ ٣ : عناصر جديدة فى نظرية العمران الخلدونية : الإسلام والعمران ـ المتغير التوزيعى ـ المتغير التكنولوجى .

١٠ ـ ٤ : نتائج الدراسة حول نظرية العمران فى الفكر الخلدونى .

١١ ـ القوانين والنظريات الاقتصادية الخلدونية ٩٨ ـ ١٠٥

تقديم

١٠ ـ ١ : نظرية القيمة / العمل أساس القيمة .

١٠ ـ ٢ : الحافز الاقتصادى .

١٠ ـ ٣ : دورة الدخل .

١٢ – كلمة ختام عن فكر ابن خلدون ١٠٥ ـ ١١١

١٢ ـ ١ : موقف الأوروبيين من فكر ابن خلدون .

١٢ ـ ٢ : إسلامية آراء ابن خلدون .

المبحث الخامس

إغاثة الأمة بكشف الغمة

للمقريزى (٧٦٩ ـ ٨٤٥ هـ)

١ – التعريف بالمقريزى وبكتابه . ١١٢ ـ ١١٥

١ ـ ١ : كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة (أو تاريخ المجاعات فى مصر) .

صفحة

١ ـ ٢ : المقريزى (٧٦٩ هـ ـ ٨٤٥ هـ)

١ ـ ٣ : وصف كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة وتصنيفه الاقتصادى .

٢ – آراء المقريزى الاقتصادية ١١٥ ـ ١٢٤

٢ ـ ١ : آراء المقريزى فى تاريخ النقود .

٢ ـ ٢ : ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقى لفئات المجتمع .

٢ ـ ٣ : العلاقة بين العرض النقدى والأسعار .

٢ ـ ٤ : الإصدار النقدى .

٢ ـ ٥ : انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع الأسعار .

٣ – طبيعة مساهمة المقريزى وتحديد الريادة فيها . ١٢٤ ـ ١٢٨

٣ ـ ١ : إسلامية آراء المقريزى فى كتابه إغاثة الأمة .

٣ ـ ٢ : مساهمة المقريزى فى إطار مساهمة المسلمين .

٣ ـ ٣ : مساهمة المقريزى مقابلة مع مساهمة الأوروبيين

المبحث السادس

الفلاكة والمفلوكون للدلجى

(٧٧٠ هـ ـ ٨٣٨ هـ)

١ – التعريف بالدلجى وبكتابه . ١٢٩ ـ ١٣١

١ ـ ١ : الكتاب : الفلاكة والمفلوكون

١ ـ ٢ : المولف : الدلجى (٧٧٠ هـ ـ ٨٣٨ هـ) .

١ ـ ٣ : موضوع الكتاب .

٢ – آراء الدلجى الاقتصادية ١٣١ ـ ١٤٦

٢ ـ ١ : دراسات عن الفقر : تعريف الفقر ـ أسباب الفقر : أسباب لها مضمون عقيدى ، أسباب نوعية : فقر العلماء وفقر التجار وفقر الزراع وفقر الصناع . أسباب عامة للفقر .

صفحة

٢ ـ ٢ : مساهمات الدلجى فى مناهج الكتابة الاقتصادية.:
الدراسات التطبيقية ـ التوصيات .
٣ – تقويم مساهمة الدلجى . ١٤٦ ـ ١٥٢
٣ ـ ١ : إسلامية آراء الدلجى .
٣ ـ ٢ : مساهمة الدلجى فى سياق مساهمة المسلمين .
٣ ـ ٣ : مساهمة الدلجى مقارنة بالمساهمة الأوروبية : الريادة
التاريخية فى دراسات الفقر ـ منهج التحليل .

المبحث السابع

تراث المسلمين العلمى فى الرياضيات

١ – مدخل ١٥٣
١ ـ ١ : الدراسات الاقتصادية والرياضيات .
١ ـ ٢ : الرياضيات تكميلية فى الدراسات الاقتصادية .
٢ – بعض العلماء المسلمين فى الرياضيات وأهم مساهماتهم . ١٥٤ ـ ١٦٠
٢ ـ ١ : الخوارزمى .
٢ ـ ٢ : أبو كامل .
٢ ـ ٣ : الكندى .
٢ ـ ٤ : الماهانى
٢ ـ ٥ : الدينورى .
٢ ـ ٦ : موسى ابن شاكر وبنوه الثلاثة .
٢ ـ ٧ : ثابت بن قرة .
٢ ـ ٨ : أبو بكر الرازى .
٢ ـ ٩ : البوزجانى .
٢ ـ ١٠ : ابن يونس المصرى .
٢ ـ ١١ : الكرخى .
٢ ـ ١٢ : ابن الهيثم .
٢ ـ ١٣ : البيرونى .

صفحة

٢ ـ ١٤ : عمر الخيام .
٢ ـ ١٥ : الطوسى .
٢ ـ ١٦ : ابن الهائم .
٢ ـ ١٧ : الكاشى .
٢ ـ ١٨ : ابن حمزة المغربى .
٣ – تقويم مساهمة المسلمين فى الرياضيات وتقويم توظيفها . ١٦١ ـ ١٦٢
٣ ـ ١ : تقويم مساهمة المسلمين فى الرياضيات .
٣ ـ ٢ : تقويم توظيف الرياضيات عند المسلمين .

المبحث الثامن
مساهمة المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية

١ – المؤسسة ذو طبيعة فنية وليست مذهبية . ١٦٣
١ ـ ١ : مفهوم طبيعة فنية .
١ ـ ٢ : المؤسسة والحضارات المختلفة .
١ ـ ٣ : المسلمون وفكرة المؤسسة .
٢ – مساهمة المسلمين فى مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية . ١٦٣ ـ ١٦٥
٢ ـ ١ : حداثة مصطلح مؤسسات الائتمان .
٢ ـ ٢ : المعاملات ذات الطبيعة الائتمانية فى الفقه .
٢ ـ ٣ : الأعمال الائتمانية فى الحضارة الإسلامية .
٢ ـ ٤ : مؤسسات الائتمان فى الحضارة الإسلامية .
٢ ـ ٥ : مستندات الائتمان فى الحضارة الإسلامية .
٣ – المؤسسات الإدارية والاقتصادية والمحاسبية الحكومية فى الحضارة الإسلامية . ١٦٦ ـ ١٦٨
٣ ـ ١ : المؤسسة فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم .
٣ ـ ٢ : تعامل المسلمين مع المؤسسة على أنها ذو طبيعة فنية.

صفحة

٣ ـ ٣ : تاريخ بدء العمل المؤسسى فى الحضارة الإسلامية .

٣ ـ ٤ : المؤسسات فى العصر الأموى والعباسى .

٣ ـ ٥ : الكفاءة المؤسسية فى إدارة نفقات الدولة وإيراداتها .

٣ ـ ٦ : الديوان والوزارة .

٤ ـ رأى فى موضوع المؤسسة الاقتصادية وتوظيفه . ١٦٨ ـ ١٦٩

مبحث ختام

١ ـ نتائج البحث فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . ١٦٩

١ ـ ١ : بدء الجاحظ ، الكتابة العقلانية عن الاقتصاد فى القرن الثانى الهجرى .

١ ـ ٢ : نوع ريادة الدمشقى .

١ ـ ٣ : ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد .

١ ـ ٤ : استكمال تأسيس علم الاقتصاد بمساهمتى المقريزى والدلجى .

١ ـ ٥ : استكمال الأدبيات الاقتصادية عند المسلمين بالرياضيات والمؤسسة الاقتصادية .

٢ ـ توافقية تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية . ١٧٠ ـ ١٧٢

٢ ـ ١ : توافقية الآراء العقلانية مع الشريعة .

٢ ـ ٢ : الإسلام وصياغة عقلية المسلم .

٢ ـ ٣ : الفطرة السليمة والشرع .

٢ ـ ٤ : المسلمون والنظم المستوردة .

٢ ـ ٥ : إسلامية الواقع الاقتصادى فى عصر الحضارة الإسلامية .

٣ ـ الفترة الزمنية لمساهمة المسلمين العلمية . ١٧٢ ـ ١٧٤

٣ ـ ١ : تحديده الفترة (من القرن الثانى إلى التاسع الهجرى)

٣ ـ ٢ : تزامن الكتابة العقلانية مع الكتابة فى العلوم الشرعية .

صفحة

٣ ـ ٣ : تاريخ الكتابة العقلانية عن الاقتصاد فى أوروبا .

٣ ـ ٤ : استمرارية الحيوية العقلانية للمسلمين .

٣ ـ ٥ : أهمية القرنين ٨ ، ٩ هـ ـ ١٤ ، ١٥ م .

٣ ـ ٦ : أسباب توقف عطاء المسلمين العقلانى فى الاقتصاد.

٤ ـ التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . ١٧٤ ـ ١٧٩

٤ ـ ١ : مفهوم التحاورية والتواصلية .

٤ ـ ٢ : التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين : العلوم الشرعية ـ العلوم الاجتماعية : التحاورية الصريحة والتحاورية الضمنية .

٥ ـ لماذا لم يتطور علم الاقتصاد بعد ابن خلدون فى العالم الإسلامى ١٧٩

٥ ـ ١ : تأسيس ابن خلدون لعلم الاقتصاد .

٥ ـ ٢ : بين مساهمة ابن خلدون ومساهمة آدم سميث .

٥ ـ ٣ : أسباب توقف العمل العقلانى عند المسلمين .

٥ ـ ٤ : الواقع الاقتصادى عند المسلمين بعد القرن الخامس عشر الميلادى .

نتيجة خاتمة : بين تأسيس علم الاقتصاد وتطوره . ١٧٩

قائمة المراجع العربية ١٨١ ـ ١٨٥

قائمة المراجع الأجنبية ١٨٦ ـ ١٨٧

مبحث تمهيدى

١ - مصطلح التراث

١ - ١ : كلمة تراث مشتقة من ورث . يقال ورثه ماله ومجده ، ويقال ورثت فلاناً صار ميراثه لك . وقال الله سبحانه وتعالى إخباراً عن زكريا ودعائه إياه ﴿ ... فهب لى من لدنك ولياً . يرثنى ويرث من آل يعقوب ... ﴾ [١] أى يبقى بعدى فيصير له ميراثى، قال ابن سيده : إنما أراد يرثنى ويرث من آل يعقوب النبوة . ولايجوز أن يكون خاف أن يرثه أقرباؤه المال لقول النبى ﷺ : " إنا معاشر الأنبياء لانورث ماتركنا فهو صدقة ". وقوله عز وجل ﴿ وورث سليمان داود ﴾[٢] قال الزجاج جاء فى التفسير أنه ورثه نبوته وملكه [٣] .

ويقال توارثناه : ورثه بعضنا عن بعض قدماً[٤] وروى عن النبى ﷺ أنه قال : " بعث ابن مربع الأنصارى إلى أهل عرفة فقال : " أثبتوا على مشاعركم هذه فإنكم على إرث من إرث إبراهيم " ... معنى الحديث : أنكم على بقية من ورث إبراهيم الذى ترك الناس عليه بعد موته [٥] .

١ - ٢ : وردت كلمة تراث فى القرآن الكريم فى قوله الله سبحانه وتعالى : ﴿ وتأكلون التراث أكلاً لما ﴾[٦] . وقد وجهها المفسرون إلى معنى ميراث المال [٧] .

١ - ٣ : تطلق كلمة التراث فى لغة العرب على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين . فالتراث الإسلامى هو ماورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية [٨] .

---

(١) سورة مريم ، الآيتان : ٥ ، ٦ .
(٢) سورة النمل ، الآية : ١٦ .
(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء ٥٣ ، دار المعارف ، ص ٤٨٠٨ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨٠٩ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ٤٨٠٩ .
(٦) سورة الفجر ، آية : ١٩ .
(٧) يمكن الرجوع إلى :
الزمخشرى (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل ، جـ ٤ ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ٢١١ .
(٨) د . أكرم ضياء العمرى ، التراث والمعاصرة ، كتاب الأمة ، العدد ١٠ ، شعبان ١٤٠٥ هـ ص ٢٥ .

١ - ٤ : " مصطلح التراث Legacy فى الحضارة الغربية يطلق على الموروثات الحضارية والثقافية والدينية . ولايميز الفكر الغربى بين الدين وبقية الإرث الحضارى " بل هو يتعامل مع التراث على حد سواء بين مامصدره الإنسان ومامصدره الإله الخالق " [١] .

١ - ٥ : فى الدراسة التى نقدمها تحت عنوان تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد سوف ندرس تراث المسلمين الثقافى الذى خلفوه ، وذلك فى مجال واحد وهو مجال الاقتصاد . من المعروف أن تراث المسلمين فى مجال الاقتصاد تتعدد فروعه ولأجل تحديد نوع التراث الاقتصادى الذى نستهدف البحث عنه فإننا نحتاج لمناقشة مفردة أو مصطلح آخر فى العنوان وهو مصطلح " علم " .

٢ - مصطلح علم

عنوان دراستنا تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . فى الفقرة السابقة عرفنا معنى تراث ، وفى هذه الفقرة نحاول تعريف مصطلح علم .

٢ - ١ : علم لغة تعنىعرف ، يقال علم فلان الشىء : عرفه ، وفى القرآن الكريم : ﴿ لاتعلمونهم الله يعلمهم ﴾ [٢] . ويقال علمت العلم نافعاً . أعلم فلان الخبر : أخبر به . علمّ له علامة : جعل له أمارة يعرفها . علم فلاناً الشىء : جعله يتعلمه . تعلمّ الأمر : عرفه وأتقنه [٣] .

اصطلاحاً يعرف العلم بتعاريف متعددة ، سبب هذه التعددية فى التعاريف هو أن أى متخصص فى علم من العلوم عندما يعرف العلم فإنه يعكس ثقافته التخصصية فى هذا التعريف . فيما يلى بعض هذه التعاريف .

- العلم هو إدراك الشىء أو المعنى على ماهو عليه فى الواقع [٤] . هذا التعريف قاله المناطقة ويعكس ثقافتهم .

- عرف العلم بأنه عمل عقلانى [٥] . فالعلم لايكون إلا عملاً عقلياً . معنى عقلانية العلم أن العقل وحده هو مصدر المعرفة .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٦٠ .

(٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، القاهرة ، ١٤١١ ، ١٩٩١ ، ص ٤٣٢ .

(٤) عبد الرحمن حسن حبنكه الميدانى ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ١٢٣ .

(٥) ديزموند برنال ، العلم فى التاريخ ، ترجمة د . على على ناصف ، مجلد ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٧ .

- نظر إلى العلم على أنه منهج وتقاليد تراكمية للمعرفة [1] .

٢ - ٢ : فيما يتعلق بتاريخ العلم ، من المعروف أنه شاع قديماً الخلط بين التفكير العلمى والتفكير الفلسفى فلم يكن هناك فصل بين الفلسفة والعلوم الأخرى بل كانت كل العلوم منطوية تحت الفلسفة . لهذا وجدنا قديماً أن الفلاسفة هم الذين تكلموا فى الرياضة والفلك والسياسة والطب . والآراء التى بدأت بها هذه العلوم كانت من قبيل التفكير الفلسفى. الخلط بين التفكير الفلسفى والتفكير العلمى ظل سائداً إلى القرن السادس عشر حين أرسى الفيلسوف الإنجليزى بيكون قواعد البحث العلمى [2] . هذا الرأى صادق فى أوروبا وليس فى العالم الإسلامى .

٢ - ٣ : يميز بين تطور الفلسفة وتطور العلم . التطور الفلسفى ليس تراكمياً بينما التطور العلمى تراكمى [3] . ومعنى التراكمية فى التطور العلمى أن الجديد يستفيد من القديم ويكمله ويبرمجه فى نسق أوسع . ومهما حدث من طفرات فى العلم فإنها تكون دائماً متأثرة بالتطورات السابقة وباعثة لسلسلة جديدة من التطورات ، والنتائج التى نحصل عليها تتراكم عبر التطور وتعطى حصيلة التطور العلمى لكل علم من العلوم .

٢ - ٤ : فى الفقرة السابقة حددنا - جزئياً - الهدف من دراستنا وهو البحث عن تراث المسلمين التقافى فى مجال الاقتصاد . وقد فتحنا المناقشة لتحديد أى فرع من فروع المعرفة الاقتصادية نستهدف بحثه ، بناء على ماعرض فى هذه الفقرة عن مصطلح علم حددنا هدفنا كاملاً . إنه البحث عن تراث المسلمين فى الاقتصاد فى نوع واحد من المعرفة الاقتصادية وهو العمل العقلانى ؛ أى الذى مصدره العقل .

٢ - ٥ : حددنا المعنى المراد بمصطلح علم الوارد فى العنوان بالعمل العقلانى . نرى التحفظ على معنى قد يرد . فى مجال الدراسات الإسلامية لاتقصر مصطلح العلم على العمل الذى مصدره العقل . إن لدينا معرفة مصدرها الوحى ، وتصنف هذه المعرفة فى علوم .

٢ - ٦ : استكمالاً للتحفظ الذى أشرنا إليه . العقل له دوره حتى فى العلوم الإسلامية التى مصدرها النقل . يمكن شرح هذه الفكرة بالإحالة إلى علم الفقه . علم الفقه مع أنه علم يعتمد على النقل إلا أن للعقل دوراً فيه . دور العقل فى هذا العلم هو إدراك أحكام الشريعة ؛ بعبارة أخرى إن التفكير الإنسانى فى علم الفقه يتمثل فى إدراك

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) عبد المنعم عبد العزيز الملايجى ، أساليب التفكير ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٩، ص ١٠٣.

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

أحكام الشريعة ، العقل أداة إدراك . يمكن بعلم المنطق أن تفهم هذه القضية على نحو أوضح . من مباحث هذا العلم الإدراكات . يعرف الإدراك بأنه حصول صورة ما لأى شىء فى الذهن ، ومن صوره الإدراك النظرى ؛ أى الإدراك المكتسب بالتأمل والنظر فى الأدلة التى ينتقل الذهن فيها أو بواسطتها من المعلوم إلى المجهول ، فهو إذن ما يحتاج فى تحصيله إلى عملية من عمليات الاستدلال الفكرى [1] . عملية الاستدلال على هذا النحو هى من عمليات التفكير الإنسانى ؛ إنها عملية عقلية .

٢ – ٧ : يمكن القول بناء على المناقشة السابقة أن هدف دراستنا قد تحدد . نستهدف دراسة التراث العلمى للمسلمين من نوع الأعمال التى مصدرها العقل ؛ إنها الأعمال التى مصدرها التفكير الإنسانى .

٢ – ٨ : الفرضية التى نضعها لهذا البحث هى أن تراث المسلمين به مساهمات فى مجال المعرفة الاقتصادية التى مصدرها العقل ، وأن هذه المعرفة تراكمية ؛ أضاف إليها وجدد فيها أجيال متعاقبة من المفكرين .

٢ – ٩ : فرضية أن للمسلمين تراثاً فى مجال المعرفة الاقتصادية مصدره العقل لايصادر أن للمسلمين تراثاً فى هذا المجال ولكن مصدره النقل . هذا التراث نجده فى الكتابات عن العلوم التى تبحث فى الأحكام الشرعية ، والتى تنقسم إلى ثلاثة أنواع [2] :

أ – أحكام اعتقادية كوجوب الإيمان بالله .

ب – أحكام وجدانية وهى التى تتعلق بالأخلاق .

جـ – أحكام عملية كوجوب الزكاة .

٣ – الإسلام ـ المسلمون ـ العربية

العنوان الذى تحمله هذه الدراسة هو ، تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ـ دراسة فى المساهمة العربية . يرى البحث أن يعرض توضيحاً وتحديداً لمصطلحى العربية والمسلمون الواردين بالعنوان .

٣ – ١ : اختار الله سبحانه وتعالى اللغة العربية لتكون الوعاء اللغوى الذى يحمل الإسلام . من هنا ارتبطت اللغة العربية بالإسلام ولم يعرف عن لغة ربطت بدين كما ربطت اللغة العربية بالإسلام . لقد حمل الإسلام اللغة العربية حينما ذهب وأيضاً حملت اللغة العربية الإسلام حيثما وجدت . هذا الترابط والتداخل بين الإسلام واللغة

---

(١) عبد الرحمن حسن حبنكه الميدانى ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) د. أبو العينين بدران ، أصول الفقه ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص ٢٨ .

العربية صب نفسه فى مساهمة المسلمين فى العلوم المختلفة وأيضاً فى المساهمة باللغة العربية فى العلوم المختلفة . المسلمون أياً كانت القومية التى حملوها أعطوا مساهمتهم الرئيسية فى العلوم المختلفة باللغة العربية ؛ يصدق هذا على العلوم الشرعية كما يصدق على العلوم الأخرى مثل الطب والفلك والاقتصاد وغير ذلك من العلوم . يعنى هذا أن محاولة التعرف على مساهمة المسلمين فى العلوم المختلفة تصبح فى نفس الوقت محاولة للتعرف على المساهمة باللغة العربية فى العلوم المختلفة .

٣ - ٢ : هذا الفهم عن التداخل بين مساهمة المسلمين ومساهمة اللغة العربية فى العلوم المختلفة يمكن أن يوضح عنوان الدراسة . تستهدف الدراسة التعرف على المساهمة التى قدمها المسلمون فى مجال الدراسات الاقتصادية والتى كتبت باللغة العربية . يعنى هذا أننا لاتستهدف تتبع مساهمات المسلمين فى الدراسات الاقتصادية التى كتبت بغير اللغة العربية . استهداف التعرف على المساهمة التى كتبت باللغة العربية لايعنى أن المسلمين لم يساهموا فى العلوم المختلفة بغير هذه اللغة ، هذا المعنى مستبعد ذلك أن مساهمة المسلمين العلمية جاءت باللغة العربية وبلغات أخرى غيرها . وإن كنا نقول فى هذا الصدد أن مساهمة المسلمين العلمية جاءت بشكل رئيسى باللغة العربية .

٣ - ٣ : يحمل عنوان الدراسة مصطلح المسلمين ولم يحمل مصطلح الإسلام . هذا أيضاً محدد من محددات الدراسة . لايستهدف التعرف على التشريعات التى جاء بها الإسلام فى مجال الاقتصاد وإنما المستهدف هو التعرف على المساهمة (الفكرية) التى قدمها المسلمون باللغة العربية . بعبارة أخرى إنه لاتستهدف الكتابة عن الفقه الاقتصادى وإنما المستهدف هو الكتابة عن (التحليل) الاقتصادى الذى قدمه المسلمون باعتباره فكراً. فى هذا الصدد نسبق بالقول بأن (فكر) المسلمين فى (التحليل) الاقتصادى لاشك أنه تشكل وفق التشريعات الإسلامية ، بعبارة أخرى إن عقلية المسلم أو ذهنيته التى كتبت عن الاقتصاد كتحليل وفكر إنما هى عقلية مصاغة ومشكلة وفق الشريعة الإسلامية .

٣ - ٤ : يحمل عنوان الدراسة العبرة التالية : دراسة فى المساهمة العربية. الوصف بالعربية لايشير إلى قومية ؛ إنه ليس وصفاً للعرب باعتبارهم قوماً وإنما مقصود به الإحالة إلى اللغة العربية . تحديد المراد بالعربية على هذا النحو يجعل دراستنا تشمل المساهمة التى قدمها المسلمون من غير العرب باللغة العربية . فى هذا

الصدد نرى التذكير بأن المساهمات فـى العلوم والمعارف المختلفة التى كتبت باللغة العربية ليست من عمل العرب وحدهم وإنما ساهم معهم مسلمون من القوميات الأخـرى الذين أخذوا بالإسلام ديناً والعربية لغة . فى هذا الصدد نشير إلـى أن العربيـة اعتبرت اللغة القـادرة أو الصالحة أن تحمل العلوم المختلفة وأن تسع أيضاً التطور فـى هذه العلـوم . إن المسلمين الذين أعطوا مساهمات علمية واختاروا اللغة العربية وعاء لغوياً لحمل أفكارهم مع أنه كانت لهم لغاتهم القومية ـ المسلمون الذين فعلوا هذا أعطوا الدليل على أن اللغة العربية ملائمة لحمل العلوم المختلفة وصالحة لحمل التطور فيها .

المبحث الأول

مصادر تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد

يستهدف هذا المبحث تحديد المصادر التى يعتمد عليها لدراسة تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد والذى كتب باللغة العربية . نعنى بالمصادر الكتابات السابقة التى وجدت فى تراث المسلمين . وقد سبق التعريف بمصطلح التراث والمعنى الذى يستخدم به فى دراستنا .

يقترح لبحث هذا الموضوع أن يعرض فى ثلاث فقرات . يعرف فى الفقرة الأولى بأنواع المصادر ، وفى الفقرة الثانية تعرض عناصر لتحديد طبيعة كل مصدر ، أما فى الفقرة الثالثة فتخصص لتحديد المصدر الذى نقصر عليه دراستنا .

١ - أنواع المصادر

النظر فى تراث المسلمين المكتوب باللغة العربية يبين أن الكتابة عن الاقتصاد جاءت فى ثلاثة أنواع من الكتب ؛ الكتب الشرعية ، وكتب الفكر الاقتصادى وكتب التاريخ .

١ - ١ : كتب الشريعة

الشريعة أصلها شرع ، يقال شرع أى تناول الماء بفيه ، والشريعة فى كلام العرب مشرعة الماء ؛ أى مورد الماء أو الطريق إلى مورد الماء ، والعرب لاتسميها شريعة حتى يكون الماء عدا لا انقطاع له ويكون ظاهراً معيناً [١] . قد تستخدم شرع بمعنى أظهر ، وتكون الشريعة هى الطريق الواضح .

من المعانى اللغوية لكلمة الشريعة والذى يقرب من المعنى الاصطلاحى أنها الطريق الذى يجب على المؤمنين أن يتبعوه ، كما أنه قد يقال الشريعة ويقصد بذلك الديانة الإسلامية ، أو يقصد الحكم الذى جاء به الإسلام [٢] .

الشريعة فى الاصطلاح تستخدم للدلالة على ماشرعه الله لعباده من العقائد والأحكام والأخلاق [٣] . هذه الثلاثة جاءت الكتابة فيها تحت عنوان : علم العقيدة وعلم الفقه وعلم الأخلاق .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢) أحمد الشنتناوى وآخرون ، دائرة المعارف الإسلامية ، جـ ١٥ ، دار الفكر ، ص ٢١

(٣) د . سامى حجازى ، العلاقة بين العقيدة والأخلاق فى الإسلام ، رسالة دكتوراه ، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر ، ص ٣٦ .

الكتابة عن الأحكام المتعلقة بالاقتصاد جاءت فى علم الفقه . وأصبحت هذه الكتابة تمثل التراث الفقهى المتعلق بالاقتصاد . ويمكن أن نقترح تسميته : الكتابة الفقهية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

١ - ٢ : الكتابات الفقهية

١ - ٢ - ١ : يعرف الفقه فى الاصطلاح بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التصيلية [١] . من التعريف السابق تتحدد الغاية بهذا العلم إن غايته هى العلم ثم تطبيق الأحكام الشرعية على أفعال الناس وأقوالهم .... فالفقه هو مرجع كل مكلف لمعرفة الحكم الشرعى فيما يصدر عنه من أقوال وأفعال . هذه هى الغاية المقصودة من كل القوانين فى أية أمة . لايقصد منها إلا تطبيق موادها وأحكامها على أفعال الناس وأقوالهم وتعريف كل مكلف بما يجب عليه ومايحرم [٢] .

١ - ٢ - ٢ : من المعروف أن الأفعال تقسم إلى قسمين : القسم الأول يشمل العبادات ، والقسم الثانى يشمل العادات [٣] . الفقه الذى ينظم العبادات له طبيعته؛ وهى : أن الأصل فى العبادات التوقف على ماجاء به الشرع والتقيد بالصور التى أمر بها ، لأن الغرض منها التعبد والتقرب إلى الله . والفقه الذى ينظم العادات له طبيعته ؛ وهى : أن الأصل فى العادات الإباحة إلا ماجاء فيه حكم ؛ لأن المقصود بها تحقيق مصالح العباد فى الحياة ، ورفع الحرج عنهم بعيداً عن الحرام .

يقول الإمام ابن تيمية عن ذلك : إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان ؛ عبدات يصالح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها فى دنياهم . فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التى أوجبها الله أو أحبها لايثبت الأمر بها إلا بالشرع . وأما العادات فهى ما اعتاده الناس فى دنياهم مما يحتاجون إليه . والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ماحظره الله سبحانه وتعالى . وذلك لأن الأمر والنهى هما شرع الله ، والعبادة لابد أن تكون مأموراً بها ، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه عبادة ؟! ، ومالم يثبت من العبادات أنه منهى عنه كيف يحكم عليه أنه محظور ؟! . ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون : إن الأصل فى العبادات التوقيف ، فلا يشرع منها إلا ماشرعه الله تعالى ، وإلا دخلنا فى معنى قوله تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله [٤] ﴾ . والعادات

---

(١) عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، دار القلم ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م ، ص ١١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٣) مصطلح العادات يدخل فيه مايتعلق بالاقتصاد ومايتعلق بالسياسة وغير ذلك .

(٤) الشورى : ٢١ .

الأصل فيها العفو ، فلا يحظر منها إلا ماحرمه الله ، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى ﴿ قل أرأيتم ماأنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ﴾[1] [2] .

١ - ٢ - ٣ : تطبيق ماسبق على الأمور الاقتصادية يعنى أن الأصل فى أمور الاقتصاد الإباحة ، ولكن هناك بعض الأمور جاء فيها حكم [2] . هذه الأمور يمكن أن يقال عنها أنها مثلت المنطقة التى فيها حكم تشريعى ، وهى المنطقة التى تكلم عنها الفقهاء ، لذلك جاء فيها فقه مكتوب . وهذا مايعتبر أنه يمثل الشكل الأول من أشكال الكتابة عن الاقتصاد الذى جاء فى التراث الإسلامى .

لزيادة ايضاح لهذا الأمر نشير إلى أن الشارع الحكيم رأى أن هناك منطقة فى معاملات الناس وفى أنشطتهم الاقتصادية من الخير لهم أن تخضع لحكم شرعى ، فجاء تشريع لهذه المنطقة واهتم الفقهاء ببيان أو استنباط هذا الحكم الشرعى مستدلين على الحكم بأحد مصادر الأدلة . ماكتبه الفقهاء فى هذا الأمر هو مانقول عنه الفقه الاقتصادى والمالى . وبعبارة ملائمة لبحثنا نقول إن هذه الكتابة هى ما اعتبرناها تمثل المصدر الأول فى التراث الإسلامى للكتابة الاقتصادية .

١ - ٢ - ٤ : النظر فى الكتابات الفقهية التى وصلت إلينا يبين أنها جاءت فى نوعين من أنواع الكتابة ، أو لنقل فى نوعين من أنواع الكتب ، النوع الأول كتب الفقه العامة ، وهى التى جاءت بها كتابة عن كل أبواب الفقه التى درج الفقهاء فى الكتابة عنها . ويمكن الرجوع إلى كتاب المغنى لابن قدامة ، على سبيل المثال ، حيث نجد أنه كتب فيه عن كل أبواب الفقه بما فيها مايدخل فى الفقه الاقتصادى والمالى .

النوع الثانى هو كتب الفقه المتخصصة وهى الكتب التى خصصت لموضوع واحد من الموضوعات الفقهية . مثل الكتب التى خصصت للفقه السياسى والكتب التى خصصت للفقه المالى والاقتصادى. يمكن الرجوع إلى كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف، فهذا الكتاب كله مخصص للفقه المالى ، كما يمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب أحكام السوق للفقيه يحيى بن عمر ، فهذا الكتاب كله مخصص للفقه الاقتصادى لموضوع واحد وهو السوق .

١ - ٢ : كتب الفكر (التحليل الاقتصادى العقلى)

١ - ٣ - ١ : كشف البحث فى تراث المسلمين عن وجود نوع من الكتب لايمكن تصنيف ماجاء فيه على أنه كتابة فقهية ، فالكتابة الفقهية لها منهجها على النحو

---

(١) يونس : ٥٩ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، جـ ٢٩ ص ١٦ ، ١٧ .

المعروف. أما الكتابة التى نشير إليها فإنها جاءت كمحاولة عقلية ممن كتبها لتفسير ظاهرة اقتصادية معينة . والكاتب لم يعرض ماكتبه على أنه فقه ، وإنما عرضه كرأى علمى عقلانى فى الأمر الاقتصادى محل النظر .

١ - ٢ - ٢ : من المفيد أن يذكر نص لهذا النوع من الكتابة يمكن تصوره وحتى يتيسر مواصلة الحديث عنه وتسميته . من الكتب التى كشف عنها البحث فى التراث الإسلامى كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقى . كتب الدمشقى فى هذا الكتاب عن موضوعات اقتصادية كثيرة منها موضوع النقود . مما جاء فى هذا الكتاب عن النقود : " جعل الناس الذهب والفضة ثمناً لسائر الأشياء فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته فى وقت ارادته وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التى يحتاج إليها حاصلة فى يده مجموعة متى شاء " [١] .

الدمشقى فى هذا النص يكتب عن وظائف النقود . النظر إلى هذه الكتابة يبين أنها ليست من قبيل الكتابة الفقهية ، حيث إن للكتابة الفقهية منهجها لأنه يبحث فيها عن الحكم بدليله وباختلافات الفقهاء حوله .

هذا النوع من الكتابة الذى جاء عن الدمشقى هو مانقول عنه الكتابة الفكرية ، ونعتبر أنه يمثل المصدر الثانى فى كتب التراث الاقتصادى الإسلامى . ليس كتاب الدمشقى هو الوحيد فى هذا الصدد ، وإنما كشف البحث عن وجود عدد من الكتب التى جاءت بها كتابة اقتصادية على نفس هذا النمط .

١ - ٢ - ٣ : المصطلح الذى استخدمناه لهذا النوع من الكتب يحتاج لمناقشة ، وخاصة بالإحالة إلى المصدر الأول وهو الكتابة الفقهية . إن المصطلح الذى اقترح استخدامه هو المصدر الفكرى ، والكتب التى جاء بها هى كتب الفكر الاقتصادى .

معنى الفكر فى اللغة

فكر فى الشىء يفكر فكراً تأمل فيه ، والفكرة هى إجهاد الخاطر فى الشىء [٢] . والفكر هو إعمال الخاطر فى الشىء [٣] .

---

(١) إن شاء الله سوف تجئ دراسة تفصيلية عن الدمشقى وكتابه .

(٢) محمد فريد وجدى ، دائرة معارف القرن العشرين ، جـ ٧ ، دار المعرفة ، لبنان ، ص ٣٥٦.

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

معنى الفكر فى الاصطلاح :[1]

نعنى بالاصطلاح المعنى الذى يقصد من كلمة فكر عندما تستخدم كمصطلح علمى، وليس كمجرد مفردة لغوية . المناقشة العلمية حول مصطلح فكر تتناول موضوعات متعددة ، منها : نظريات الفكر ، عناصر الفكر ، عمليات الفكر ، موضوعات الفكر ، أنواع الفكر . من تتبع مقاييل عن هذه الموضوعات يمكن استخلاص العناصر التالية باعتبارها العناصر المحددة للمعنى الاصطلاحى للفكر :

- التفكير واقعة يصاحبها نشاط فى أعصاب المفكر .
- عناصر الفكر هى تغيرات جزئية بمثابة استجابات آلية .
- تعتمد عمليات التفكير على قانون التداعى[2] ، ومعنى ذلك أن الفكرة تولد فكرة ، فالفكرة الجديدة تكون مترتبة على الفكرة السابقة فوراً .
- الفكر يخضع لقاعدة المحاولة والخطأ .
- محرضات الفكر تتمثل فى : أى شىء يفكر فيه ، وأى اتجاه يأخذه التفكير ، ومتى يعتبر الفكر وصل إلى حل ناجح .
- الفكر يكون من قبيل الميل إلى الاعتقاد ، وليس من قبيل التأكد [3] .
- التفكير سلوك داخلى (داخل النفس الإنسانية) لحل مشكلة ما أو للحصول على إجابة ما ، ويتضمن مدخلات ومخرجات .
- التفكير يولد نماذج جديدة للسلوك .

١ - ٢ - ٤ : تحليل العناصر السابقة يتجه مع الرأى الذى يقول : إن الفكر عند مايستخدم كمصطلح علمى ينصرف إلى المساهمة التى يعطيها الإنسان فى الصرفة ؛ بعقله وبحسه وبردود أفعاله . ومما يؤكد هذا الرأى أن الفكر أو فكرة ما حول موضوع معين لاتكون من قبيل التأكيد . كما أن الفكر يتولد من خلال عمليات التداعى، وهذا يعنى أنه إذا لم يوجد العامل المحرض فإن الفكرة لاتوجد ، كما أن الفكرة خاصيتها الرئيسية أنها تفسير جزئى وليست من قبيل التفسير الكلى .

---

(1) The New Encyclopedia Britanica, Encyclopedia Britanica, Inc., 1974, pp.345 - 358 .

(2) Association

(٣) إذا أطلنا إلى علم الاقتصاد نجد أنه خلال تطوره قدمت فيه نظريات وآراء . ولم تكن من قبيل التأكد ، بدليل أنه فى كل فترة ومع استمرار التطور فى الفكر يتم الخروج على هذه النظريات وتقديم نظريات وآراء أخرى تصبح هى الفكر الجديد فى الاقتصاد .

عندما نقول إن الفكر عندما يستخدم كمصطلح علمى إنما ينصرف إلى المساهمة الإنسانية فى المعرفة فإننا نريد من ذلك القول بأن هذا المصطلح بخصائصه التى ذكرت ليس من الملائم أن يطلق على المعرفة التى مصدرها التشريع الإلهى ، فالتشريع الإلهى ليس جزئيا ، وليس استجابات لقانون التداعى ، كما أنه يتميز بخاصية التأكد .

١ - ٢ - ٥ : بعد هذا التوضيح لمصطلح الفكر فإنه يمكن الآن أن نعود إلى الكتب التى اعتبرنا أنها تمثل الفكر الاقتصادى فى تراث المسلمين . بعبارة أخرى نعود إلى ما اقترحنا أن يكون المصدر الثانى من مصادر التراث الاقتصادى للمسلمين . هذا المصدر يعنى المساهمة التى أعطاها المسلمون فى الاقتصاد ، وكانت من قبيل محاولة اعطاء تفسير لبعض الأمور الاقتصادية ، وكان هذا التفسير مصدره الإنسان بعقله وبحسه وبتجربته . بعبارة أخرى إنه فكر بالمعنى الاصطلاحى الذى أشير إليه من حيث أنه يخضع لقانون التداعى والجزئية وعدم التأكد وغير ذلك من خصائص الفكر التى ذكرت سابقاً .

١ - ٢ - ٦ : علم الإقتصاد المعاصر فى صياغته الأوروبية ، وهو مايسمى أحيانا الاقتصاد التقليدى أو الاقتصاد الوضعى ؛ أياً كان المصطلح الذى يستخدم ، هذا الاقتصاد من قبيل الفكر الاقتصادى . ويدرس تطوره باعتباره فكراً فى فرع معروف باسم تاريخ الفكر الاقتصادى . الفرضية التى يحاول بحثنا اثباتها هى أن للمسلمين كتابات من هذا النوع . وعند ثبوت ذلك بأنه يقترح إعادة كتابة تاريخ الفكر الاقتصادى .

الاقتراح بإعادة كتابة تاريخ الفكر الاقتصادى (للإنسان على وجه العموم بما فيه الإنسان المسلم) ، بناء على مايثبت من أن للمسلمين مساهمة من هذا القبيل ، هذا الاقتراح يؤدى إلى تغيير كلى فى هذا النوع من فروع الاقتصاد وهو تاريخ الفكر الاقتصادى ، وسوف يترتب على ذلك تغييرات متتابعة فى فروع علم الاقتصاد الأخرى .

١ - ٢ - ٧ : بناء على ماقيل عن هذا المصدر فإنه يكون من المفيد ، بل قد يكون آكد ، أن نعود إلى المصدر الأول لهذا الاقتصاد وهو المصدر الفقهى ، والذى سبق تقديم شىء عنه . العودة إلى هذا المصدر هى بقصد أن نبحث ما إذا كان علم الفقه فكراً بالمعنى الاصطلاحى الذى ذكر .

وصف علم الفقه بأنه فكر ينبغى أن يفهم فى معنى معين ، لأن إطلاق مصطلح الفكر على الفقه بدون تحديد المعنى المقصود يمكن أن يغير من طبيعة علم الفقه ، الذى هو علم يتأسس على النقل .

يمكن باستخدام علم المنطق أن نؤسس معنى مقبولاً للفكر فى مجال الفقه . من مباحث علم المنطق الإدراكات . يعرف الإدراك بأنه حصول صورة ما لأى شىء فى الذهن . ومن صوره الإدراك النظرى ، أى الإدراك المكتسب بالتأمل والنظر فى الأدلة التى ينتقل الذهن فيها أو بواسطتها من المعلوم إلى المجهول ، فهو إذن يحتاج فى تحصيله إلى عملية من عمليات الاستدلال الفكرى [1] .

عملية الاستدلال المشار إليها هى من عمليات الفكر الإنسانى ، بهذا المعنى يمكن أن تفهم العلاقة بين الفكر والفقه . لاينبغى أن يفهم أن الفقه علم فكرى بالمعنى الاصطلاحى الذى سبقت الإشارة إليه . إن دور التفكير الإنسانى فى الفقه أنه أداة فى إجراء عملية الاستدلال ، وبالاستدلال تحصل على الحكم الشرعى . لكن الفكر ليس مصدراً لهذا الحكم الشرعى . وإنما للحكم الشرعى مصادره المعروفة .

عندما نفهم العلاقة بين الفكر والفقه على هذا النحو فإننا نبعد عن الفقه أن يكون خاضعاً لقانون التداعى وللجزئية ولعدم التأكد .

١ – ٣ : المصدر الثالث : كتب الوقائع الاقتصادية التاريخية (التاريخ الاقتصادى)

١ – ٣ – ١ : المصدر الثالث فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد يتمثل فى وقائع التاريخ الاقتصادى للمسلمين . لتوضيح المراد بهذا المصدر من المفيد أن نشير إلى فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية على النحو الذى تعرف به فى الاقتصاد . فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة يميز بين فرعين من فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية ؛ الفرع الأول هو التاريخ الاقتصادى [2] ، وموضوعه ماحدث من أحداث اقتصادية فى الواقع [3] . الفرع الثانى هو تاريخ الفكر الاقتصادى [4] ، وموضوعه فكر الاقتصاديين على النحو الذى كتبوه[5] . وعلى نحو ماهو معروف فى الدراسات الاقتصادية فإن هذين الفرعين مرتبطان على نحو وثيق .

١ – ٣ – ٢ : المصدر الثانى فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد يناظر تاريخ الفكر الاقتصادى ؛ أى ماكتبه الاقتصاديون المسلمون (مع التجوز فى هذا

---

(١) عبد الرحمن حسن حنبكة الميدانى ، " ضوابط المعرفة " ، دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(2) Economic History .

(3) Mar Blaug, Economic History and the History of Economics, Harvester Press, 1986, p. vii.

(4) History of Economic Thought .

(5) Ibid, p. vii.

التعبير) من أفكار وآراء اقتصادية . التاريخ الاقتصادى يناظر مانعتبره المصدر الثالث ، وهذا المصدر هو الوقائع الاقتصادية التاريخية .

١ - ٣ - ٣ : نحتاج إلى تحديد مايدخل أو ماليندرج تحت هذا المصدر الثالث ؛ أى الوقائع الاقتصادية التاريخية . يندرج تحت هذا المصدر مايتعلق بالأحداث الاقتصادية التى حدثت فى العالم الإسلامى . يندرج تحت هذا المصطلح أيضاً مايتعلق بالمؤسسات الاقتصادية التى وجدت فى العالم الإسلامى، سواء كانت مؤسسات تابعة للدولة ، مثل مؤسسة الحسبة ، أو تنظيمات مؤسسية خاصة ، ومثالها الواضح بيوت الصيرفة التى عرفت فى التاريخ الإسلامى وخاصة فى الدولة العباسية . يندرج تحت هذا المصدر أيضاً القرارات الاقتصادية التى أصدرتها الدولة الإسلامية . ولا نقصد القرارات التى أصدرتها الدولة على أنها فقه اقتصادى فإن هذا النوع من القرارات يدخل فى المصدر الأول وإنما نقصد القرارات التى أصدرتها الدولة بصفتها السيادية (بما لايتعارض مع ماهو مقرر فقها) . والمثال الذى يمكن أن يشرح ذلك القرار الذى أصدره عبد الملك بن مروان بأن تكون العملة من الذهب والفضة ، وأن يكون السك قاصراً على دمشق والفسطاط [١] .

١ - ٣ - ٤ : كشف البحث عن أن المسلمين الذين كتبوا عن التاريخ أعطوا اهتماماً كافياً للتأريخ للوقائع والأحداث والقرارات الاقتصادية ، كما وصفوا بتفصيل كاف المؤسسات الاقتصادية التى قامت فى ظل الدولة الإسلامية؛ سواء كانت خلافة ، أو دويلات من التى عرفت فى التاريخ الإسلامى [٢] .

٢ - طبيعة المصادر فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد

على نحو ماتبين ، فإن المصادر ثلاثة : الشريعة والفكر والوقائع . يتطلب البحث التعرف على طبيعة كل مصدر وخاصيته أو خصائصه الأساسية . هذا الموضوع يطلب على وجه التأكيد وذلك لفهم طبيعة كل مصدر وبحيث تعرف درجته فى الاستدلال وطبيعته وخاصيته ، وهذا أمر أساسى فى توظيف هذه المصادر فى الكتابات المعاصرة عن الاقتصاد الإسلامى .

---

(١) لتفصيلات عن ذلك يمكن الرجوع إلى :
دكتور / رفعت العوضى ، الإطار العام للنقود فى الإسلام ، بحث منشور فى : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ١٩٨٩ .

(٢) مثال على هذا النوع من الكتابة ماجاء فى :
النويرى ، نهاية الإرب فى فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

٢ – ١ : كل واحد من المصادر الثلاثة له مجاله الذى يعمل فيه ، ويتحدد دوره وفائدته فى إطار هذا المجال . وأى خلط فى مجالات هذه المصادر يؤدى إلى نتائج غير مقبولة ، بل إنه يمكن أن يجعل الناتج الذى نحصل عليه لايدخل فى الاقتصاد الإسلامى .

٢ – ٢ : درجة " الإلزام " فى هذه المصادر . الفقه هو المصدر الوحيد الذى يتمتع بخاصية الإلزام . والإلزام هنا نسبى فى ضوء مايستجد من دليل . لكن عندما يستقر الحكم يصبح ملزماً . ولاتخلع صفة الإلزام إلا إذا ثبت حكم جديد بدليل ، وفى هذه الحالة يكون هناك إلزام لكن بحكم جديد .

الفكرى الاقتصادى فى التراث لايملك خاصية " الإلزام " فما جاء به هو من قبيل التصورات العقلية عن المسألة الاقتصادية . هذا يماثل مايقال فى علم الاقتصاد الموجود الآن . لكن إذا جاء بكتب الفكر ماهو من قبيل الأحكام الفقهية فإنه هنا يتمتع بخاصية الإلزام ، ليس على أنه فكر من قبلنا من المسلمين ، وإنما على أنه أصبح يأخذ تكييف الحكم الفقهى .

نفس الأمر بالنسبة للمصدر الثالث الوقائع والأحداث الاقتصادية فى التاريخ الإسلامى ، إنها لاتحمل درجة " الإلزام " إلا إذا كانت قد استندت على حكم فقهى . فينا تصبح ملزمة لهذا السبب .

من المفيد فى هذا المصدر أن يشار إلى أهمية هذا المصدر الثالث ، نعم إن له أهمية تاريخية ، لكن أيضاً له أهمية أخرى، إنه يمكن أن يصبح مرشداً فى تنظيم الحياة الاقتصادية فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة . وعلى سبيل المثال لقد طبق المسلمون الدواوين ، وليس هناك حكم فقهى يلزم بها ، لكنها تجربة يمكن الاسترشاد بها .

٢ – ٣ : الصواب والخطأ . المصدر الفقهى لايتصور اخضاعه لمعيار الصواب والخطأ وإنما يمكن القول أن هذه الحالة فيها حكم وأن حالة أخرى لم تعرف سابقاً فتحتاج لحكم ، أو أن هذه الحالة حكم فيها بكذا بدليله ويمكن أن يراجع هذا الحكم عندما يثبت دليل آخر .

الفكر الاقتصادى كما يتبين هو من قبيل إعمال العقل على المسألة الاقتصادية ، فهو تفكير عقلى بحت غير مربوط إلى حكم شرعى . لهذا فإنه كله قابل للخطأ والصواب . وإن كان الأصوب فى هذه الحالة ألا يقال خطأ ، وإنما يقال أن هذا الرأى (أو هذه النظرية) كان صحيحاً فى وقته ، أو كان فكرة متقدمة فى حينه ، أو أنه بدأ به التفكير الاقتصادى الذى أمكن البناء عليه . من المفيد فى هذا الصدد أن يشار إلى أن هذا القول هو المعمول به عند الحديث عن تطور الفكر الاقتصادى (الغربى) .

من المفيد أن تعاد الإشارة إلى أهمية هذا المصدر ، إن أهميته تجئ من حيث إنه يثبت به أن المسلمين كتبوا عن الفكر الاقتصادى على النحو الذى عرفته أوروبا بعد ذلك أو معاصراً له ، وبجانب هذا النوع من الأهمية فإن هذا الفكر قد يتضمن أفكاراً اقتصادية صحيحة سواء من حيث الفروض أو القوانين الاقتصادية أو غير ذلك .

المصدر الثالث وهو الوقائع الاقتصادية فى التاريخ الإسلامى لاتعطى له حصانة من حيث الخطأ والصواب ، فليس أحكاماً تشريعية . وليس من الملائم عن هذا أن يقال خطأ أو صواب ، وإنما المقبول أن يقال إن هذا التنظيم أو أن هذه السياسة لإدارة الاقتصاد طبقت فى تاريخ كذا وكانت لها ملاءمتها من حيث كذا ، ثم توقفت أو تعدلت لأسباب كذا.

من المفيد أن تعاد الإشارة إلى أهمية هذا المصدر ، إنه يثبت أن الحضارة الإسلامية كانت لها مؤسساتها وتنظيماتها الاقتصادية الفاعلة فى وقتها، والتى تبادلت التأثير والتأثر مع المؤسسات الأخرى ؛ سياسية واجتماعية وغير ذلك ، وأن الدولة الإسلامية فى عصور ازدهار الحضارة الإسلامية ، وحتى فى عصور تدهورها كانت لها سياساتها وأدواتها التى أدارت بها الحياة الاقتصادية ، وأن هذه السياسات والأدوات كانت لها إيجابياتها على نحو كذا ، وكانت لها سلبياتها على نحو كذا ، وأنها تطورت على نحو كذا .

٢ – ٤ : الكمال والنقصان : قضية الكمال والنقصان يلزم لها توضيح .هذه القضية يتوجه بها إلى المصادر الثلاثة ؛ وهى الفقه والفكر والوقائع التاريخية . لاينبغى القول أن هذه المصادر الثلاثة على نحو ماه هى موجودة فى كتبها ووثائقها تحتوى على كل مايدخل فى الاقتصاد الإسلامى . بعبارة أخرى ليس من الصحيح أن يعتقد أن الاقتصاد الإسلامى قد تم بناؤه وأنه استكمل ؛ حتى فى مصدره الفقهى ، وإنما هذا الاقتصاد مفتوح للاستكمال والتطوير ، وأنه سيظل كذلك طالما كانت هناك حياة تتطور وتتجدد . هذا هو الرأى الإجمالى الذى يحكم هذه القضية ، ثم يلزم لهذا الرأى تفصيل حول طبيعة الكمال والنقصان فى كل مصدر .

مصدر الفقه من حيث الكمال والنقصان يفهم على النحو الآتى . هذا المصدر ينظر إليه من زاويتين . زاوية أولى هى زاوية الدليل والاستدلال . وهذه الزاوية تتمتع بخاصية الكمال . أى أنها اكتملت ؛ فمصادر الأدلة معروفة وطرق الاستدلال منها معروفة . الزاوية الثانية هى زاوية الأحكام للمعاملات ، هذه الزاوية مازالت مفتوحة للعمل ، ذلك أنه لايتصور أن يقول أحد إن المعاملات المالية والاقتصادية التى عرفت لن يعرف غيرها ولن تتطور ، بل التطوير مستمر ولن يتوقف إلا إذا توقفت الحياة كلية.

المصدر الثانى وهو الفكر الاقتصادى خاصيته المميزة أنه لايمكن أن يقال عنه أنه اكتمل ، فهو مفتوح للعمل ، بل إن العمل فيه يتسع وسوف يتسع ، طالما أن الإنسان يتطور فى معارفه وفى فهمه للمسألة الاقتصادية ، بل إن المنطقة التى يعمل فيها هذا المصدر هى التى تتقابل مع الفكر الاقتصادى الوضعى ، والتطور فيه مستمر فى مدارسه وفروضه وكل مايدور حول ذلك . الاقتصاد الإسلامى من حيث الفكر هو أيضاً مستمر التطوير ، بل إن الانبعاث الجديد للاقتصاد الإسلامى يظهر على نحو أوضح فى المنطقة التى يعمل فيها هذا المصدر .

المصدر الثالث وهو الوقائع الاقتصادية . هذا المصدر أيضاً ليس من طبيعته أن يقال عنه أنه اكتمل ؛ بمعنى أن المؤسسات الاقتصادية ، مثلاً ، التى عرفت فى العصور الإسلامية تمثل كل مايلزم لإدارة الاقتصاد الإسلامى ، فهذا القول ليس صحيحاً ، ولايتصور أن يقول به أحد ، وإنما مع كل تطور فى الحياة الاقتصادية فإنه يلزم أن تتطور المؤسسات الاقتصاعية الفاعلة فى الدولة الإسلامية ، وأن تستجد مؤسسات أخرى تتلاءم مع التطور المستمر للحياة الاقتصادية . بل إن التطوير فى هذا المصدر هو الذى يهيئ إمكانية صحيحة وفاعلة لتطبيق الاقتصاد الإسلامى .

٣ – كتب الفكر الاقتصادى (التحليل العقلى) موضوع دراستنا

الدراسة التى نقدمها فى هذا الكتاب نقصرها على البحث عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فى نوع واحد من المصادر وهو كتب الفكر الاقتصادى من قبيل التحليل العقلى . هذا المنهج البحثى له أسبابه التى نقدم تبريراً له .

٣ – ١ : علم الاقتصاد على النحو الذى يعرف به الآن مؤسس على النظر فى المسألة الاقتصادية وتحليلها تحليلاً عقلياً .

الذى يناظر هذا فى تراث المسلمين هو المصدر الذى أشرنا إليه وهو المشتمل على كتب الفكر الاقتصادى المؤسسة على التحليل العقلى . إننا نريد أن نعرف المساهمة العلمية الإسلامية التى تقابل المساهمة التى قدمها الأوروبيون وقالوا بناء عليها أنهم أسسوا علم الاقتصاد . هذا هو الدفاع عن المنهج الذى نتبناه فى دراستنا .

٣ – ٢ : كتب الشريعة التى بها موضوعات عن المسألة الاقتصادية تدخل فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . لكن بالنسبة لهذه الكتب نحتاج للتعرف على نوع المنهج الذى تخضع له للكتابة فيها . إنها كتب يكون البحث فيها عن الحكم ؛ إن الموضوع الذى يبحث عنه هو الحكم ، الذى يقابل هذا النوع من الكتابة فى الفكر الوضعى هى كتب القانون . الحكم الفقهى وكذا القانون ينشىء واقعاً اقتصادياً .

٣ - ٣ : نستطيع أن نتقدم فى تبرير المنهج الذى قصرنا بموجبه دراستنا على التراث الذى يعرض الفكر الاقتصادى كتحليل عقلى . كتب الشريعة تبحث عن اقتصاد مؤسس على الآتي : يجب أن يكون . كتب الفكر المؤسسة على التحليل العقلى مؤسس البحث فيها على الآتى : تفسير ماهو كائن . نستهدف فى دراستنا عرض تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد المؤسس على تفسير ماهو كائن . عند هذا الحد من المناقشة التبريرية المنهج الذى نعرض به دراستنا نرى أن نشير إلى أنه ليس مستهدفاً أن ندخل فى دراسة عن المنهجين ، منهج يجب أن يكون ومنهج تفسير ماهو كائن ، وإنما كل مانريد أن نقوله هو أننا نبحث عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد الذى جاءت فيه الكتابة مؤسسة على المنهج : تفسير ماهو كائن .

٣ - ٤ : كتب التاريخ للوقائع والأحداث الاقتصادية تدخل فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، لكنها تدخل على أنها دراسة تاريخية . هذا النوع من الكتب فى تراث المسلمين يوفر قدراً كبيراً عن الحياة الاقتصادية للمسلمين ، عن الوقائع والأحداث الاقتصادية فى حضارتهم ، عن المؤسسات التى أرادوا بها الاقتصاد . كل هذا صحيح ولكن يجب أن يفهم أنها كتب عن التاريخ .

المبحث الثانى

كتاب التبصير بالتجارة للجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ)

(القرن الثامن والتاسع الميلادى)

١ – الكتاب (التبصر بالتجارة)

١ – ١ : كتاب التبصر بالتجارة هو أقدم كتاب فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد يحمل عنوان التجارة . لقد عاش مؤلفه فى الفترة من ١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ . بسبب هذا فإن لهذا الكتاب أهمية تاريخية . لايقف الأمر عند حد الأهمية التاريخية وإنما للكتاب أهمية موضوعية . الكتاب بعنوانه وبموضوعه فتح فرعاً من فروع المعرفة العلمية فى تراث المسلمين ، وهى المعرفة المتعلقة بالفكر الاقتصادى . تمتد أهمية الكتاب إلى بعد آخر ذلك أن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد به كتب حملت فى عنوانها مصطلح التجارة وهى كتب تالية فى التصنيف لكتاب التبصر بالتجارة للجاحظ وقد اقتدى مؤلفوها بالجاحظ عنواناً وموضوعاً .

١ – ٢ : نسب هذا الكتاب للجاحظ فى بعض الكتب القديمة مثل كتاب ثمار القلوب لأبى منصور الثعالبى وكتاب نهاية الإرب للنويرى . وجد هذا الكتاب ضمن مجموع خطى بالمكتبة العمومية (مكتبة العطارين) فى تونس . هذا المجموع يحتوى عليها وعلى غيرها من المخطوطات فى أكثر من فرع من فروع المعرفة . يرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى عام ٨٧٣ هـ .

١ – ٣ : حقق هذا الكتاب ونشره حسن حسنى عبد الوهاب عضو مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة . ونشر الكتاب تحت عنوان كتاب التبصر بالتجارة تأليف عمرو ابن بحر الجاحظ [١] .

٢ – المؤلف : الجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ)

مؤلف كتاب التبصر بالتجارة هو عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى البصرى[٢] وهو إمام لغوى نحوى . ولد بالبصرة عام ١٥٠ هـ . أخذ الفصاحة عن

---

(١) فى دراستنا لهذا الكتاب نحيل إلى النسخة التالية :
عمرو بن بحر الجاحظ ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ، تونس ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ م .

(٢) انظر فى ترجمته :
- إسماعيل باشا البغدادى ، هداية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، منشورات مكتبة المثنى ـ بغداد ـ ص ٨٠٢ ـ ٨٠٣ .
- عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ـ تراجم مصنفى الكتب العربية ، جـ ٧ ، ص ٧ .

العرب شفاهاً بالمربد ، وسمع العلم من أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد الأنصارى والأخفش والنظام البلخى .

ألف فى كثير من فروع المعرفة ، فله مؤلفات فى علوم القرآن والعقيدة والسياسة والتاريخ والثقافة العامة ومن مؤلفاته فى الاقتصاد التبصر بالتجارة وهو الكتاب الذى تقدم تعريفا به وتحليلاً له فى هذه الفقرة ، كما أن له كتاباً آخر فى الاقتصاد عنوانه كتاب تحصين الأموال .

٣ - الموضوعات الاقتصادية التى كتب عنها الجاحظ

كتب الجاحظ فى كتاب التبصر بالتجارة عن موضوعات اقتصادية كثيرة؛ فقد كتب عن بعض المعارف المتعلقة بالتجارة وبالصناعة . كتب أيضاً عن الثمن وعن الأرباح . من الموضوعات التى كتب عنها بتوسع التجارة فى السلع الكمالية . وماكتبه عن هذا الموضوع الأخير يعطى فكرة تفصيلية إلى حد ما عن التبادل بين مناطق العالم الإسلامى فى عصره .

٤ - أمثلة لبعض آراء الجاحظ الاقتصادية

٤ - ١ : كتب عن الثمن مايلى : " الموجود من كل شىء رخيص بوجدانه غال بفقدانه " ، إذا مست الحاجة (ص ١١) . إن هذا يعنى أن الثمن يعمل عليه العرض والطلب . وقوله إذا مست الحاجة يشير إلى دور المنفعة فى العمل على طلب السلعة .

٤ - ٢ : كتب أيضاً : " مامن شىء كثر إلا رخص ماخلا العقل فإنه كلما كثر غلا " (ص ١١) . إن هذا يعنى أن زيادة العرض تؤدى إلى رخص الأسعار . قوله : " ماخلا العقل فإنه كلما كثر غلا " يربط بنوع معين من الريع وهو ريع المواهب [١] .

٤ - ٣ : كتب عن بعض القواعد الاقتصادية الأخلاقية ؛ ومنها : " إذا لم يرزق أحدكم بأرض فليستبدل بها غيرها " (ص ١٢) . ومنها : " لاتشتروا ماليس لكم

---

(١) ينسب الاقتصاديون الحديث عن ريع المواهب إلى الفرد مارشال وهو اقتصادى انجليزى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر .

إليه حاجة فيوشك أن تبيعوا مالاتستغنون عنه " ، ومنها " الدول تتنقل والأرزاق مقسومة فأجملوا فى الطلب " .

٤ – ٤ : أعطى البيانات التالية عن سلع التبادل فى عصره :

فارس : تصدر الثياب والأدوية وماء الورد .

الأهواز : تصدر السكر والحرير .

أصفهان : تصدر العسل والفواكه والثياب والشراب من الفواكه .

الرى : تصدر الأسلحة والثياب والفواكه .

دياوند : تصدر الآلات المعدنية .

سمرقند : تصدر الورق .

مصر : تصدر الثياب والورق والفواكه وبعض الأحجار الكريمة .

أرض العرب : تصدر الخيل والإبل والنعام .

المغرب : تصدر المنسوجات .

اليمن : تصدر بعض للحيوانات واللبان والحناء وبعض الأحجار الكريمة .

٥ – طبيعة آراء الجاحظ الاقتصادية

٥ – ١ : من المهم التعرف على نوع الكتابة التى ساهم بها الجاحظ فى مجال الاقتصاد، إنه لم يكتب عن الفقه الاقتصادى وإنما كتب عن " الفكر " الاقتصادى . بهذا فإن مساهمته تكون داخلة فى هذا الكتاب الذى نقدمه عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد والذى نهتم فيه بعرض المساهمات الداخلة فى نطاق (الفكر) وليست المساهمات الداخلة فى نطاق (الفقه) . مع ملاحظة أنه سبق توضيح هذه المصطلحات وتوجيهاتها فى دارستنا .

٥ – ٢ : نحن لانزعم أن الجاحظ كتب تحت عنوان علم الاقتصاد هذا جانب أما الجانب الآخر فإنه كتب عن موضوعات تقتصادية بل إنه استخدم عنواناً لكتابه به مفردات اقتصادية .

٥ – ٣ : حدد الجاحظ طبيعة الفكرة الاقتصادية التى استهدف الكتابة عنها . لقد كتب : " سألت أكرمك الله عنَ أوصاف مايستظرف فى البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة المرتفعة القيمة ليكون ذلك مادة لمن حنكته التجارب وعوناً لمن مارسته وجوه المكاسب والمطالب وسميته بكتاب التبصر " .

هذا التحديد للهدف الذى من أجله كتب الجاحظ ينبىء أنه استهدف الكتابة عن سلع داخلة فى التبادل بين الأقاليم الإسلامية ، بل إنه استهدف الكتابة عن سلع معينة وهى السلع التى وصفها بأنها من السلع الرفيعة .

٥ – ٤ : اتسم عصر الجاحظ بأن كثيراً من العلوم كانت لاتزال متداخلة مع بعضها كما أن الذين تصدوا للكتابة كانوا موسوعى الثقافة ملمين بكثير من المعارف فى فروع شتى من المعرفة ، ولقد ظهرت هذه الخصائص فى كتاب التبصر بالتجارة ؛ ففى هذا الكتاب كتب الجاحظ عن بعض المعارف المتعلقة بكيمياء السلع التى كتب عنها وكذا كتب عن بعض المعارف المتعلقة بالأحجار الكريمة وما يلحق بها من رياش غالية وظرائف ثمينة .

٦ – تقويم آراء الجاحظ وريادته الاقتصادية

٦ – ١ : لانزعم أن الجاحظ قدم تحليلاً اقتصادياً فى مستوى ماعليه الاقتصاد الآن ولكن نزعم أنه صاغ فكرة اقتصادية تعتبر متقدمة بالنسبة لعصره. إنه كتب فى القرن الثانى الهجرى الموافق القرن التاسع الميلادى وإذا قوم ماكتبه من فكر اقتصادى مقارناً بالكتابة المماثلة فى عصره فإنه يعتبر رائداً فيما كتب .

٦ – ٢ : يعتبر الجاحظ رائداً للكتابات التى كتبها المسلمون باللغة العربية وحملت عنوان " التجارة " فلقد تبعه فى استخدام هذا المصطلح مفكرون آخرون من المسلمين .

٦ – ٣ : أحد المداخل التى يفهم بها علم الاقتصاد أنه يرصد المتغيرات الاقتصادية ويعمل على تفسيرها . الجاحظ بكتابه التبصر بالتجارة قدم مساهمة من هذا النوع . الجاحظ بهذه المساهمة يعقد الريادة للمسلمين فى تأسيس علم الاقتصاد من المدخل المشار إليه وهو رصد المتغيرات الاقتصادية وتفسيرها .

المبحث الثالث

كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقى

(القرن السادس الهجرى الموافق القرن ١١ ، ١٢ من الميلاد)

١ – الكتاب (الإشارة إلى محاسن التجارة)

١ – ١ : يعتقد أن كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة طبع للمرة الأولى بواسطة المستشرق ريشر . وظهرت طبعته باللغة العربية فى عام ١٣١٨ هـ وقال مصحح الطبعة إنه اعتمد على نسختين للكتاب ؛ نسخة وجدت فى إحدى مكتبات دمشق ونسخة وجدت فى دار الكتب المصرية . وقد نشرت هذه الطبعة مطبعة المؤيد . كل الطبعات باللغة العربية التى ظهرت بعد ذلك لهذا الكتاب اعتمدت على نسخة مطبعة المؤيد [١] .

١ – ٢ : كتبت دائرة المعارف الإسلامية عن هذا الكتاب مايلى : " مؤلفه أبو الفضل جعفر بن على الدمشقى الذى عاش فى القرنين الخامس والسادس الهجريين الموافقين للقرنين الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين" [٢].

١ – ٣ : فى السنوات الأخيرة وجدت اهتمام واسع بهذا الكتاب بحيث يمكن القول أنه أصبح أشهر الكتب فى التراث التى حملت عنوان التجارة . الاهتمام به لايقتصر على المسلمين المشتغلين بالاقتصاد الإسلامى وإنما يقبل على طلبه كثير من المستشرقين بإلحاح وحرص شديدين [٣] .

٢ – مؤلف الكتاب : الدمشقى

٢ – ١ : يبدو أن الدمشقى لم يكن مشهوراً فى عصره بحيث تصنع شهرته شهرة لكتابه كذلك لم يشتهر كتابه فى زمنه بحيث يصنع شهرة لمؤلفه وبسبب هذا قلت

---

(١) الطبعة التى نحيل إليها فى دراستنا عن هذا الكتاب تحمل البيانات الآتية :
الإشارة إلى محاسن التجارة للشيخ أبى الفضل جعفر بن على الدمشقى ، تحقيق البشرى الشوربجى ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ـ للقاهرة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

(٢) أئمة المستشرقين فى العالم (تحت رعاية الاتحاد الدولى للمجامع العلمية) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد التاسع ، إعداد وتحرير إبراهيم زكى خورشيد وآخرين . طبعة كتاب الشعب ، ص ٢٢٢ .

(٣) نقلاً عن محقق الكتاب فى الطبعة التى نحيل إليها ، ص ٥ .

الترجمة عنه فى فهارس ومعاجم المؤلفين ، وعلى سبيل المثال فإن كتاب هداية العارفين لم يشر إلى الدمشقى وكتابه مع أن هذا الكتاب من أوسع الكتب التى ترجمت للكتب العربية ومؤلفيها .

٢ – ٢ : قيل فى تفسير غياب الكتابة عن الدمشقى وعن كتابه فى فهارس ومعاجم المؤلفين أنه كان تاجراً وبسبب هذا لم يعرف بين معاصريه كمفكر أو فقيه[١]. بشأن التعرّف على الزمن الذى عاش فيه فقد استند فى ذلك على فقرة وردت فى المخطوطة التى نشر عنها كتابه والتى جاء فيها : " تم كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة بفضل الله وحمده وصلى الله على محمد نبيه وكان الفراغ منه عند صلاة الظهر من نهار يوم الاثنين السادس من شهر رمضان المعظم سنة سبعين وخمسمائة غفر الله لكاتبها ومالكها آمين يارب العالمين ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم " (ص٩٩) .

٢ – ٣ : تمثل هذه الفقرة الدليل على أن الدمشقى عاش فى القرن السادس الهجرى . إلا أنه يمكن التحفظ على هذا الدليل ذلك أن كاتب هذه الفقرة قد لايكون الدمشقى وإنما ناسخ المخطوطة التى وصلت إلينا . وإذا صح هذا التحفظ فإن الدمشقى يكون سابقاً على القرن السادس الهجرى .

٣ – موضوعات كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة

٣ – ١ : كتب الدمشقى فى كتابه الإشارة عن موضوعات كثيرة ، بعضها يدخل فى الدراسات الاقتصادية وبعضها لايدخل فيها . من أمثلة الموضوعات التى كتب عنها ولاتدخل فى الاقتصاد ماقاله عن ألوان السلع وصفاتها وقد استغرق ذلك حوالى ثلث الكتاب . أما الموضوعات الاقتصادية التى كتب عنها فهى : المال وتقسيماته ، قيمة الأموال ، الحاجات وتعددها ، الثمن ، النقود من حيث وظائفها والسلع التى تصلح أن تكون نقوداً ، العرض والطلب ، الملكية ، الاكتساب ، تجارة السلطان ، تفاضل الصنائع والعلوم ، وصايا نافعة للتجار (تضمنت قواعد اقتصادية) ، محاسن التجارة ، التجار وما يلزم لكل تاجر (ضمن ذلك قواعد اقتصادية) ، وسائل حفظ المال (تضمنت قواعد اقتصادية) ، مايجب أن يحذر فى انفاق الأموال ، الأخلاق والمال ، العلم والمال ، النهى عن إضاعة المال والتفريط فيه .

٣ – ٢ : علم الاقتصاد المعاصر لايدخل كل هذه الموضوعات فى الدراسات الاقتصادية لكن المسلمين فهموا الاقتصاد على أنه يهتم أو يعتبر هذه

---

(١) هذا رأى السيد محمد عاشور مؤلف كتاب :دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى ، أبو الفضل جعفر بن على الدمشقى (أبو الاقتصاد) ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ .

الموضوعات وغيرها مما ذكر عند مفكرين آخرين من المسلمين . بعض الموضوعات التى تضمنها كتاب الإشارة يكتب عنها فى الاقتصاد المعاصر تحت عنوان المدخل إلى علم الاقتصاد أو مبادئ الاقتصاد . موضوعات أخرى كتب عنها الدمشقى لايعتبرها الاقتصاد المعاصر فى التحليل الاقتصادى منها الأخلاق والقناعة وحفظ المال واجتناب التبذير .

٤ - آراء الدمشقى الاقتصادية

كتاب الدمشقى فى جملته مخصص لعرض أفكار اقتصادية . نعرض هذه الأفكار فى إطار تحليلى مع محاولة بيان ريادة الدمشقى فيما له فيه ريادة .

٤ - ١ : المال وطرق اكتسابه

٤ - ١ - ١ : بدأ الدمشقى كتابه بالحديث عن المال وذلك فى خمسة فصول : أولهما بعنوان فصل فى بيان حقيقة المال وثانيهما بعنوان فصل فى مدح الغنى وثالثهما فى أسباب الحصول عى الأموال ورابعهما فى الاكتساب بأنواع الاحتيال وخامسهما فى بيان الاكتساب المركب من المغالبة والاحتيال . أهم الأفكار التى قالها عن هذا الموضوع بتفريعاته تتلخص فى الآتى :

يعرف المال بأنه كل مايقتنى (ص ١٧) ، ويرى أن الأموال كلها نافعة إذا دبرت كما يجب (ص ١٩) . وفى سياق حديثه عن المال يمتدح الغنى الموروث والمكتسب ، فالأول يخبر عن نعمة قديمة والثانى يخبر عن همة عالية وعقل وافر ورأى كامل ، ويبلغ مدحه للغنى إلى الحد الذى يقول عنه : " ولو لم يكن فى الغنى إلا أنه من صفات الله عز وجل لكفى فضلاً وشرفاً عظيما " (ص١٩) .

٤ - ١ - ٢ : يحدد الدمشقى طرق اكتساب الأموال فى نوعين : الأول يسميه اكتساب بالقصد والطلب وهو على ثلاث صور ؛ اكتساب احتيال (عمل مع مجاهدة) بأنواع الأعمال الاقتصادية المختلفة وهى التجارة والصناعة ومايركب منهما (ص٥٩)، واكتساب مغالبة بطريق القوة ويقع على نوعين ؛ مغالبة سلطانية مثل الرسوم وغيرها ومغالبة خارجية مثل النهب والسرقة (ص٥٩) ، ثم الاكتساب المركب من المغالبة والاحتيال وهو تجارة السلطان ومعاملات ذوى الجاه العريض (ص ٦١) .

النوع الثانى من طرق اكتساب الأموال هو الاكتساب عن طريق المصادفة والعرض وهو ماجئ من الميراث أو الركاز (ص ٥٩) .

٤ - ١ - ٣ : فى سياق كتابة الدمشقى عن الأموال فإنه كتب عن أنواع الصنائع ويقسمها إلى نوعين ؛ علمية مثل الفقه والهندسة وعملية مثل الفلاحة والحياكة (ص ٦٠) .

تتضمن الآراء التى عرفها الدمشقى نوع ريادة فى تاريخ الفكر الاقتصادى :

أ - المعنى الذى فهم به مصطلح الصناعة فيه نوع ريادة ؛ إنه يعتبر العلوم صناعة وهذا ماتعتبره الآن الدراسات الاقتصادية . والدمشقى بهذا الفهم كان سابقاً على عصره .

ب - ماقاله الدمشقى عن الأضرار الكامنة فى تجارة السلطان وذوى الجاه العريض سبق به الفكرة الكامنة فى بعض الدساتير فى الدول الحديثة والتى تمنع الأعمال الاقتصادية على رئيس الدولة . وماعرضه الدمشقى عن هذا الموضوع من الأمور التى عليها اتفاق فى تراث المسلمين فى الاقتصاد .

٤ - ٢ : الانفاق

٤ - ٢ - ١ : كتب الدمشقى عن الانفاق فى مواضع كثيرة من كتابه . دارت كتابته عن الانفاق على محورين . الأول فنى تحليلى والثانى أخلاقى ، وفى العرض الذى قدمه تداخل المحوران تداخلاً كبيراً . كما شغل هذا الموضوع فى كتابه حيزاً واسعاً (من ص ٨٠ - ٩٥) . تتلخص أهم آرائه فى الآتى :

أ - ألا ينفق الشخص أكثر مما يكتسب وألا يكون انفاقه مساوياً لدخله بل يكون دونه . الدمشقى بهذا يعمل على الادخار .

ب - الاقتصار فى الانفاق على حاجته وألا يتعدى فى انفاقه أهل طبقته. هذا الرأى يعمل على الانفاق الاستهلاكى .

جـ - أن يعرف مقادير مايستحق كل باب مما يحتاج إليه وينفق فيه بقدر حاجته وأن يعرف أوقات الحاجة فى كل شىء . هذا الرأى يعمل على الانفاق الاستهلاكى .

د - حذر الدمشقى من التقتير والسرف والبذخ وسوء التدبير ، وهذا يعمل على كل من الادخار والاستهلاك .

هـ - ربط الدمشقى إيجابياً بين الانفاق وبعض القيم مثل الأخلاق والقناعة والطاعة كما ربط سلبياً بين الانفاق والمعصية واللؤم . هذا الربط بين الاقتصاد والأخلاق إيجابا وسلباً خاصية ظاهرة فى تراث المسلمين عن الاقتصاد.

و - من آرائه عن الاستثمار : " ألا يمد يده إلى مايعجز عن القيام به وذلك مثل أن يشغل ماله فى قرية يعجز عن عمارتها " . و " ألا يشغل ماله بالشىء الذى يبطئ خروجه " .

٤ – ٢ – ٢ : يمكن استخلاص بعض الأفكار الاقتصادية التحليلية من الآراء التى عرضها الدمشقى عن الانفاق ومن هذه الأفكار :

أ – ربط الاستهلاك بالدخل .

ب – توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار .

جـ – ربط الادخار بالاحتياط للطوارئ ؛ سواء على مستوى الشخص أو على مستوى نشاطه الاقتصادى .

د – ربط الانفاق الاستهلاكى بالحاجة وربط الحاجة بمستوى الطبقة .

هـ – ربط الانفاق الاستثمارى بسرعة دوران رأس المال وبالقدرة على العمل .

و – ربط الادخار بالاستثمار .

هذه الأفكار الاقتصادية التحليلة مقبولة فى علم الاقتصاد المعاصر ويدور عليها التحليل فيه .

٤ – ٣ : التخصص وتقسيم العمل

٤ – ٣ – ١ : ابتداء من الصفحة العشرين وتحت عنوان فصل فى موضع الحاجة إلى المال كتب الدمشقى عن ثلاثة أمور جامعاً لها هى الحاجات وضرورة الاجتماع والتخصص ، ومما كتبه عن ذلك : " ولو لم يكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن والاجتماع فيها ليعين بعضهم بعضاً لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضاً " (ص ٢٠ – ٢١) .

٤ – ٣ – ٢ : التخصص وتقسيم للعمل فكرة محورية فى الاقتصاد المعاصر بل إنها فكرة ظهرت مع بدء الكتابة عن الاقتصاد . أفلاطون وهو يعتبر فى الفكر الاقتصادى المعاصر أقدم من كتب فى الاقتصاد كتب عن التخصص وتقسيم العمل . المقارنة بين رأى الدمشقى ورأى أفلاطون تعطى تميزاً لرأى الدمشقى ، ذلك أن أفلاطون ربط التخصص وتقسيم العمل بالتقسيم الطبقى العنصرى للمجتمع .

كتب أفلاطون : " إن من الصحيح أنكم جميعاً ياأهل هذا البلد اخوة غير أن الله الذى فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منه بالذهب لهذا كان هؤلاء أنفسكم ثم مزج تركيب الحراس بالفضة وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد

والنحاس"[1] فى مقابل هذا الرأى العنصرى لأفلاطون نجد أن الدمشقى يربط التخصص وتقسم العمل بمعيار اقتصادى موضوعى هو الحاجة وتعددها . بهذا الرأى للدمشقى يتميز تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

٤ – ٣ – ٣ : علم الاقتصاد يعطى أهمية لمساهمة آدم سميث فى التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلى والمستوى الدولى [2] وقدم ذلك فى صياغة اقتصادية متقدمة . لايمكن أن يسلم القول بأن رأى الدمشقى يتفوق على نظرية آدم سميث ، لكن هذا لايمنع من القول بأن الدمشقى له سبق تاريخى وسبق موضوعى بربط التخصص وتقسيم العمل بالحاجات الاقتصادية وتعددها .

٤ – ٣ – ٤ : فى رأى الدمشقى أن تعدد الحاجات يقود إلى التعاون بين أفراد النوع الإنسانى وذلك بالتخصص وتقسيم العمل . ويمكن أن يستنتج نوع تفوق فى تراث المسلمين فى الاقتصاد على الفكر الاقتصادى . إن علم الاقتصاد المعاصر رتب على الحاجات الندرة ؛ بعبارة أخرى إنه يجعل تعدد الحاجات سبباً للندرة بينما يجعلها الدمشقى سبباً للتعاون وتقسيم العمل والتخصص.

٤ – ٤ : الثمن

كتب الدمشقى عن الثمن تحت عنوان : فصل فى المعرفة بالقيمة المتوسطة بسائر الأغراض (ص ٢٨ ـ ٣٠) . ويمكن أن تجمع آراءه فى العناوين الفرعية التالية .

٤ – ٤ – ١ العوامل المؤثرة فى الثمن

المكان (ص ٢٨) ، القرب من المادة الخام (ص ٢٩) ، قلة العرض وزيادته (ص ٣٠) ، كثرة طالب أو قلة طالب (ص ٣٠) .

٤ – ٤ – ٢ مصطلحات تتعلق بالأثمان

استخدم الدمشقى مصطلحات فى كتابته عن الثمن . ومن ذلك :

---

(١) أفلاطون ، جمهورية أفلاطون ، ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ١١٥ .

(2) Adam Smith, the wealth of Nations, edited by Andrew Skinner, penguin Book, 1974, part 1 , pp. 109 - 117 .

– حالة تغير الثمن عن القيمة المتوسطة إلى الزيادة : إذا كانت الزيادة يسيرة قيل قد تحرك السعر ، فإن زاد شيئاً قيل قد نفق (راج) ، فإن زاد أيضاً قيل ارتقى، فإن زاد قيل قد غلا ، فإن زاد قيل قد تناهى ، فإن كان مما الحاجة إليه ضرورية كالأقوات سمى الغلاء العظيم (ص ٢٩) .

– حالة تغير الثمن عن القيمة المتوسطة إلى النقصان : إن كان النقصان يسيراً قيل قد هدأ السعر ، فإن نقص أكثر قيل قد كسد فإن نقص قيل قد اتضع فإن نقص قيل قد رخص فإن نقص قيل قد بار فإن نقص قيل قد سقط السعر .

٤ – ٤ – ٣ القيمة المتوسطة

يستنتج مما كتبه الدمشقى أنه يعتبر أن القيمة المتوسطة تعبر عن الثمن العادى . وفى رأيه أنها تتحدد على النحو الآتى : " أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك فى بلدهم على ماجرت به العادة فى الأوقات المستمرة والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقيس بعض ذلك ببعض مضافاً إلى نسبة الأحوال التى هم عليها من خوف أو أمن ومن توفر وكثرة أو اختلال وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة أو تستعملها من ذوى المعرفة والأمانة " (ص ٢٩) .

٤ – ٤ – ٤ : توقع التغير فى الأثمان

كتب الدمشقى عن هذا الموضوع تحت عنوان : غالى الرخيص ورخيص الغالى . مما قاله فى ذلك : " التجار المجربون يقولون اشتر غالى الرخيص ولاتشترى رخيص الغالى " . يتبين من التفصيل الذى كتبه عن هذا الموضوع أنه يريد بالسلعة المسماة غالى الرخيص تلك السلعة التى سبق أن نقص ثمنها عن الثمن المتوسط وبقيت على هذا الحال فترة ثم بدأ سعرها يتحرك إلى أعلا فى اتجاه القيمة المتوسطة ، فهذه حالة غالى الرخيص ، وينصح بالشراء فى هذه الحالة لأن التوقع هو استمرار زيادة ثمن هذه السلعة إلى أن يصل إلى الثمن المتوسط (القيمة المتوسطة) . أما السلعة المسماة رخيص الغالى فهى تلك السلعة التى سبق وأن زاد ثمنها عن الثمن المتوسط وبقيت على هذا الحال فترة ثم بدأ سعرها يتحرك إلى أسفل فى اتجاه القيمة المتوسطة ؛ فهذه هى رخيص الغالى ولاينصح الدمشقى بالشراء فى هذه الحالة لأن التوقع هو استمرار انخفاض ثمن السلعة إلى أن يصل إلى الثمن العادى (القيمة المتوسطة) .

هذا تلخيص وتجميع لأهم آراء الدمشقى عن الثمن . ويمكن القول بأن الدمشقى استخدم لغة اقتصادية تحليلية ، وربط الثمن بالعوامل الفاعلة عليه والتى يرتبط بها الاقتصاد المعاصر . أيضاً ماكتبه الدمشقى عن القيمة المتوسطة يعمل الاقتصاد على

شيء قريب منه وهو ثمن المنافسة . أما ماكتبه عن التوقع فى تغير الأثمان فله أهميته فى الدراسات الحديثة عن التضخم والكساد وكذلك فى دراسات الجدوى .

٤ - ٥ : النقود

خصص الدمشقى فى كتابه خمس صفحات كاملة للحديث عن النقود (ص ٢١ـ ٢٥) وبجانب هذه الصفحات فإنه كتب عنها كتابات متفرقة فى صفحات أخرى . فى الفقرات التالية نجمع آراءه تحت عناوين مألوفة فى الدراسات الاقتصادية .

٤ - ٥ - ١ : الحاجة لاختراع للنقود

كتب الدمشقى عن الحاجة للنقود مايلى :

" لما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض .. ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر إذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد ، ومقادير مايحتاجون إليه متساوية ، ولم يمكن أن يعلم ماقيمة كل شيء من كل جنس ومامقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء ومامقدار كل صناعة من الصناعات الأخرى فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع الأشياء ويعرف به قيمة بعضها من بعض ، فمتى احتاج الإنسان إلى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذى جعل ثمناً لسائر الأشياء ، ولو لم يفعل ذلك لكان الذى عنده نوع من الأنواع التى يحتاج إليها صاحبه كالزيت والقمح وما أشبهها وعند صاحبه أنواع أخرى يتفق أن يحتاج هذا إلى ماعند ذاك إلى ماعند هذا فى وقت واحد فتقع الممانعة بينهما ، وإن وقع الاتفاق بينهما فى حاجة كل واحد منهما إلى ماعند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق فى أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذاك إلى مايكون قيمته مقدار مايحتاج إليه ذلك مما فى يد هذا لايزيد ولاينقص ، فإنه قد تكون حاجة صاحب القمح مثلاً إلى رطل زيت وحاجة صاحب الزيت إلى حملى قمح . وقد تكون حاجة صاحب القمح إلى زيت كثير وحاجة صاحب الزيت إلى قمح قليل فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك ، فنظرت الأوائل فى شيء يثمن به جميع الأشياء " (ص ٢١ ، ٢٢) .

تحليل هذا النص عن النقود يبين أن الدمشقى حدد أسباب الحاجة للنقود فى الآتى :

- اختلاف وقت الحاجة من شخص إلى آخر .
- مشكلة تجزئة السلعة .
- اختلاف المقدار .
- الجهل بقيمة السلعة .

يمكن القول أن الدراسات الاقتصادية فى وقتنا الحالى تتفق مع الدمشقى فى هذه الأسباب ويكون للدمشقى فضل الريادة ، كما يمكن القول أن الدمشقى عرض هذا الموضوع مستخدماً مفردات ومصطلحات اقتصادية .

٤ - ٥ - ٢ : السلعة التى تصلح نقوداً

من الموضوعات التى تكون محل بحث عند دراسة النقود موضوع السلعة التى تصلح أن تكون نقداً . وقد كتب الدمشقى عن هذا الموضوع بعد أن كتب عن الحاجة إلى النقود .

يقول الدمشقى : نظرت الأوائل فى شىء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع مافى أيدى الناس إما نبات أو حيوان أو معادن فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة لأن كل واحد منهما مستحيل يسرع إليه الفساد . وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامدة ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص . فأما الحديد فلاسراع الصدأ إليه وكذلك النحاس أيضاً . وأما الرصاص فلتسويده وافراط لينه فتتغير أشكال صورته .. ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة الموافاة فى السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأى شكل أريد ، مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة وبقائهما على الدفن وقبولهما العلامات التى تصونهما وثبات السمة التى تحفظهما من الغش والتدليس فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها ورأوا أن الذهب أجل قدراً فى حسن الرونق وتلاصق الأجزاء والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك فى النار فجعلوا كل جزء منه بعدة من الفضة وجعلوها ثمناً لسائر الأشياء (ص٢٢ ، ٢٣) .

يستنتج مما كتبه الدمشقى فى هذه الفقرة أنه يرى أن الشروط التى تؤهل السلعة لأن تكون نقوداً هى :

- القابلية للسك .
- القابلية لأن تصنع منها وحدات صغيرة .
- عدم القابلية للفساد .
- قابلية الحمل .
- حسن المظهر .
- القابلية لإعادة السك .

بجانب هذه الشروط الستة فإن التحليل الإجمالى لنص الدمشقى يعطى شرطاً سابعاً هو القبول العام وهذا هو الشرط الأساسى لقبول سلعة ما أن تكون نقوداً .

ماكتبه الدمشقى عن الشروط المؤهلة للسلعة لأن تكون نقوداً هى ما أخذت به الدراسات الاقتصادية بعد الدمشقى وهى بصدد الحديث عن النقود السلعية .

٤ – ٥ – ٣ : وظائف النقود

كتب الدمشقى عن النقود مايلى : " جعل الناس الذهب والفضة ثمناً لسائر الأشياء فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته فى وقت إرادته وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التى يحتاج إليها حاصلة فى يده مجموعة متى شاء " (ص٢٣) .

يفيد هذا النص أن الدمشقى رأى أن وظائف النقود هى :

- وسيلة للتبادل .
- مخزن للقيم .

الدراسات الاقتصادية الحديثة تتفق مع الدمشقى فى هاتين الوظيفتين وتضيف وظيفة ثالثة هى أن النقود أداة للمدفوعات الآجلة . يمكن القول أن الدمشقى تكلم عن هذه الوظيفة ضمناً عند كتابته عن الحاجة للنقود وعن السلعة التى تصلح نقداً . ويكون للدمشقى فى هذا الموضوع أيضا فضل الريادة .

٤ – ٦ : مالية الدولة

كتب الدمشقى فى الصفحات الأخيرة من كتابه عن حاصل المملكة (إيرادات الدولة) وعن مؤنها (نفقات الدولة) . الفكرة الرئيسية التى كانت موضع اهتمامه هى ما إذا كانت نفقات الدولة مساوية لإيراداتها أو أكبر أو أقل . ويقبل الدمشقى حالة المساواة بين نفقات الدولة وإيراداتها ويمتدح حالة ما إذا زادت الإيرادات على النفقات ويذم حالة ما إذا عجزت الدولة عن تغطية كل نفقاتها .

لانزعم أن الدمشقى قدم عن هذا الموضوع فكرة اقتصادية عميقة . لكن فى هذا الأمر إيجابية نرى أهمية الإشارة إليها . الدمشقى عندما أدخل هذا الموضوع فى كتابه بجانب الموضوعات الأخرى التى كتب عنها مثل الثمن والنقود والتخصص . عندما فعل الدمشقى ذلك فإن هذا يفيد أنه فهم أن الاقتصاد فيه قطاع الاقرار وقطاع الحكومة . هذا الفهم عن الاقتصاد هو ماظهر بعد ذلك عند دافيد ريكاردو فى كتابه عن مبادئ الاقتصاد والذى كتب فيه عن الضرائب بجانب كتابته عن موضوعات اقتصادية أخرى .

بناء على هذا فإننا نزعم للدمشقى فضلاً فى هذا الأمر وهو فضل فهم أن الاقتصاد يدخل فيه قطاع الأفراد وقطاع الحكومة ، وأن الكتابات الاقتصادية يجب أن تعنى بالقطاعين .

٥ – تقويم مساهمة الدمشقى فى الفكر الاقتصادى

نقترح تقويم مساهمة الدمشقى فى الفكر الاقتصادى من جوانب ثلاثة . الأول عرض آرائه على الشريعة الإسلامية للتعرف على إسلاميتها والثانى تحديد مساهمته ضمن سياق وتطور مساهمة المسلمين باللغة العربية فى الفكر الاقتصادى والثالث التعرف على طبيعة نوعية ريادته فى الفكر الاقتصادى وذلك بالمقارنة مع تطور الفكر الاقتصادى الأوروبى .

٥ – ١ : إسلامية آراء الدمشقى

نحاول فى هذه الفقرة التعرف على درجة إسلامية آراء الدمشقى التى عرضها كنوع من العمل العقلى على المسألة الاقتصادية . قبل القيام بهذا التعرف نرى أن نذكر أنه عرضت آراء الدمشقى فى موضوعات متعددة ، وإذا كنا نستهدف التعرف على إسلامية هذه الآراء فإن هذا يقتضى عرض فقه الموضوعات التى تكلم عنها الدمشقى ، هذا هو المنهج العلمى المقبول . الأمر الهام فى هذا الصدد هو كيفية اشباع هذا المنهج العلمى بدون الدخول فى تفصيلات فقهية واسعة لاشك أن عرضها يخرج بدراستنا عن موضوعها . نقترح أن نأخذ موضوعاً واحداً لدراسة تفصيلية نسبياً أما الموضوعات الأخرى فيحال إليها على وجه الإجمال .

٥ – ١ – ١ : كتب الدمشقى عن الانفاق الاستهلاكى وذلك فى سياق حديثه عن الانفاق على وجه العموم . للتعرف على إسلامية آرائه عن هذا الموضوع نقارنها برأى فقهى مشهور لإمام معروف وهو الإمام الشيبانى [١] .

يرى الإمام الشيبانى أن إشباع الشخص حاجاته ليبقى حياً واجب ، " بحيث لو امتنع عن الأكل والشرب والاستكنان حتى مات وجب عليه دخول النار لأنه قتل نفسه قصداً "[٢] . ثم يقسم الإمام الشيبانى الإشباع على النحو الآتى " ففى مقدار مايسد به رمقه ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب . وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع وهو يباح له محاسب على ذلك حساباً يسيرا بالعرض ، وفى قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسب على ذلك مطالب بشكر النعمة ، وحق الجائعين وفيما زاد على الشبع هو معاقب فإن الأكل فوق الشبع حرام " [٣] .

---

(١) من المراجع التى نحيل إليها فى هذا الموضوع :
دكتور رفعت العوضى ، من التراث الاقتصادى للمسلمين ، جـ ٢ ، دعوة الحق ـ رابطة العالم الإسلامى ، السنة السادسة ، العدد ٦٣ ، ص ٩١ ـ ٩٤ .

(٢) الإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، الكسب ، نشر وتوزيع عبد الهادى صرصونى ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م ، ص ٧٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

المقارنة بين ماقاله الشيبانى على أنه فقه فى إشباع الحاجات وماقاله الدمشقى على أنه تحليل عقلى للانفاق الاستهلاكى ، هذه المقارنة تبين أن آراء الدمشقى لاتتعارض مع آراء الشيبانى ، بل إن هناك تماثل بين الرأيين . والاختلاف ينحصر فى أن الشيبانى استخدم مصطلحات فقهية بينما استخدم الدمشقى مصطلحات ذات طبيعة اقتصادية فنية .

٥ - ١ - ٢ : كتب الدمشقى عن النقود من حيث المادة التى تصنع منها والحاجة إليها ووظائفها ، وهو فى كل ماكتبه عن ذلك لايصادر فقهاً .

٥ - ١ - ٣ : كتب الدمشقى عن المال وطرق اكتسابه وماكتبه عن هذا الموضوع لايتعارض مع ماهو مقرر فقهاً .

٥ - ١ - ٤ : كتب الدمشقى عن التخصص وتقسيم العمل والفكرة التى عرضها فى توافق وانسجام مع التشريعات والتوجيهات الإسلامية .

٥ - ١ - ٥ : كتب الدمشقى عن الثمن وهو موضوع فيه فقه واسع وآراء الدمشقى التى عرضها لاتتعارض مع فقه هذا الموضوع .

٥ - ٢ : مساهمة الدمشقى فى سياق مساهمة المسلمين فى الفكر الاقتصادى

٥ - ٢ - ١ : فى حدود ما أمكن التعرف عليه من تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فإن مساهمة الدمشقى سبقتها مساهمة أخرى للجاحظ . ومقارنة المساهمتين تعطى تميزاً واضحاً لمساهمة الدمشقى على مساهمة الجاحظ وذلك من حيث تعدد موضوعاتها واتساع المناقشة حول هذه الموضوعات وكذلك نوعية الآراء التى عرضت بما تضمنته من تحليل واستنتاج .

٥ - ٢ - ٢ : بناء على ذلك فإنه يمكن القول أن مساهمة الدمشقى تمثل أقوى مساهمة من نوعها فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد وذلك حتى عصر الدمشقى ؛ أى أن التفوق الذى نعقده لمساهمته موضوع تحت تحفظ أن ذلك مربوط بعصره والعصور السابقة عليه وليس مسحوباً إلى العصور التالية له .

٥ - ٢ - ٣ : تقويم مساهمة الدمشقى فى سياق مساهمة المسلمين فى التراث العلمى فى الاقتصاد لاينبغى أن يقف عند حد الموضوعات والآراء التى أبديت فيها وإنما يجب أن يمتد إلى المنهج . فى حدود ما أمكن التعرف عليه من تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فإنه تعقد للدمشقى ريادة منهجية . إنه رائد المنهج الذى ينظر الإنسان فيه بعقله وبتجربته إلى المسألة الاقتصادية . الدمشقى لم يكتب عن فقه الموضوعات الاقتصادية التى عرض لها وإنما قدم تحليلاً عقلياً مبنياً على ملاحظة الواقع . هذه هى الريادة المنهجية التى تعقد للدمشقى .

٥ - ٣ : مساهمة الدمشقى مقارنة بالمساهمة الأوروبية

علم الاقتصاد المعاصر لاشك أنه علم مصبوغ بالصبغة الأوروبية . وإذا كنا بصدد اجراء مقابلة بين مساهمة الدمشقى والمساهمة الأوروبية فإنه من البدهى ألا تكون المقارنة مع علم الاقتصاد المعاصر وإنما تكون مع المساهمة الأوروبية حتى عصر الدمشقى . نقترح أن تشمل المقارنة المجالات التالية :

٥ - ٣ - ١ : المجال الأول : المنهج

فى الدراسات الاقتصادية يميز بين منهجين . الأول هو المنهج المعيارى [١] والثانى هو المنهج الوضعى[٢] . فى العصر الذى عاش فيه الدمشقى وهو القرن الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين كان الفكر الأوروبى كله محكوماً بالمنهج المعيارى وهو الذى يتأسس على مايجب أن يكون [٣] . من المعروف أن علم الاقتصاد يحكم الآن بالمنهج الوضعى وهو الذى يبحث فيما هو كائن [٤] . من حيث المنهج الذى اتبعه الدمشقى نجد أنه كان ينظر فى الواقع الاقتصادى محللاً له ؛ يظهر هذا جلياً فى آرائه عن الثمن وعن النقود وعن الانفاق . على هذا النحو يكون الدمشقى سابقاً على الفكر الأوروبى من حيث المنهج .

٥ - ٣ - ٢ : الموضوعات الاقتصادية

فى الزمن الذى عاش فيه الدمشقى كانت أوروبا تعيش فيما يعرف باسم العصور الوسطى . والأوروبيون أنفسهم يسجلون على هذه الفترة أنها كانت فترة جهل وتأخر فكرى . وفى الاقتصاد يعترفون بأن هذه الفترة لم يكن لها عطاء يذكر فى هذا المجال . الدمشقى بالآراء الاقتصادية التى عرضناها له يجعل العالم الإسلامى له مساهمات إيجابية واضحة فى الموضوعات الاقتصادية وذلك فى الفترة المسماة فى أوروبا بالعصور الوسطى . هكذا يترتب على مساهمة الدمشقى ألا ينطبق مصطلح العصور الوسطى بالخصائص التى عرف بها فى أوروبا على عالمنا الإسلامى وذلك بالنظر إلى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد المكتوب باللغة العربية .

---

(1) Normative Analysis.
(2) Positive Analysis.
(3) Ought to be.
(4) What is .

٥ – ٣ – ٣ : مقارنة بين الدمشقى وسان توماس الأكوينى

سان توماس الأكوينى فيلسوف وعالم لاهوت وقد عاش فى الفترة من ١٢٢٥ إلى ١٢٧٤ ؛ أى أنه كان بعد الدمشقى بحوالى قرن من الزمان أو أكثر . فى تاريخ الفكر الاقتصادى الأوروبى يشار إلى آرائه عن الثمن كمثال للفكر الاقتصادى الذى وجد فى عصره . فى عصر الاكوينى كان الفكر الأوروبى عن الثمن محكوماً بفكرة أرسطو[١] عن الثمن العادل[٢] . الثمن العادل فكرة لاتتضمن تحليلاً للواقع فهى تخضع لمنهج مايجب أن يكون . يذكر للإكوينى أنه حاول أن يجعل فكرة الثمن العادل تحمل أثر لقوى العرض والطلب [٣] ؛ أى يعمل عليها منهج ماهو كائن . يعتبر الفكر الأوروبى هذه المحاولة للإكوينى خطوة متقدمة نحو تقديم أفكار اقتصادية صحيحة نسبياً . المقابلة بين آراء الدمشقى عن الثمن والتى عرضت فى فقرة سابقة وآراء الإكوينى تبين التفوق الواضح لآراء الدمشقى . هذا الأمر كله يثبت أن مساهمة الإكوينى والتى يقومها الفكر الأوروبى تقويماً إيجابياً بل قد يعتبرها أرقى الأفكار فى عصرها ، هذه المساهمة جاءت بعد الدمشقى بأكثر من قرن .هذا من حيث الزمن أما من حيث المضمون فإنها أدنى بكثير من مساهمة الدمشقى .

---

(١) من المعروف أن مصادر الفكر الأوروبى فى العصور الوسطى تمثلت فى (١) الفلسفة اليونانية (٢) القانون الرومانى (٣) التعاليم المسيحية .

(2) Just price .

(3) Roll, Eric, A history of Economic Thought, Faber & Faber LTD, p. 47.

المبحث الرابع

المقدمــة لابن خلــدون

(القرنين ٨ ، ٩ هـ - ١٤ ، ١٥ م)

١ - التعريف بابن خلدون وبكتابه

١ - ١ : ملاحظات تمهيدية

ابن خلدون اسم من الشهرة والأهمية بمكان فى تراث المسلمين . الشهرة والأهمية ليستا قاصرتين على الاقتصاد وإنما تمتد لتغطى مساحة واسعة من العلوم الاجتماعية . نقترح التقديم لدراسة مساهمته فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد بملاحظات تمهيدية .

١ - ١ - ١ : عملت عن ابن خلدون دراسات كثيرة واسعة ، بل عقدت عنه مؤتمرات . ليس هذا قاصراً على اللغة العربية وإنما جاءت المساهمة فى الكتابة عنه بلغات كثيرة .

١ - ١ - ٢ : دراستنا عن ابن خلدون تستهدف التعريف بآرائه الاقتصادية التى جاءت فى كتابه المقدمة . بناء على ذلك فإن لهذه الدراسة طبيعتها الخاصة ؛ إن طبيعتها تتحدد فى أنها جزء - حتى وإن عــلا شأنه فى مساهمة المسلمين فى التراث العلمى فى الاقتصاد . إنها بذلك يجب أن تكون شاملة لكل آرائه الاقتصادية وفى نفس الوقت تكون محدودة فى حجمها لأنها تعرض كجزء من مساهمة عامة .

١ - ١ - ٣ : فى الدراسة التى نقدمها عن مساهمة ابن خلدون باعتبارها أهم مافى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد سوف نهتم بالدراسات الاقتصادية السابقة وبترجمة كتاب المقدمة . هذه الفقرة لها أهميتها فى بيان تأثير ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى الأوروبى الحديث .

١ - ٢ - الكتاب : مقدمة فى طبيعة العمران [1]

١ - ٢ - ١ : المنهج المتبع فى هذه الدراسة عند التعريف بالكتب التى نبحث فيها عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد يتضمن البحث لإثبات صحة نسبة الكتاب

(١) النسخة التى نحيل إليها فى دراسة المقدمة تحمل البيانات التالية : مقدمة ابن خلدون ، دار القلم ، الطبعة الخامسة ١٩٨٤ .

إلى مؤلفه ، كذلك تتبع مخطوطات الكتاب ومحاولات نشره . مع كتاب المقدمة لابن خلدون فإن شهرة هذا الكتاب لاتجعل لهذا الأمر أهمية . إن صحة وجود كتاب يحمل عنوان المقدمة منسوب إلى مؤلف هو ابن خلدون ليس فى حاجة إلى إثبات وذلك من كثرة شيوع ماكتب عن هذا الموضوع .

٢ - ٢ : كتاب المقدمة هو الجزء الأول من كتاب ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن جاورهم من ذوى السلطان الأكبر . ضمن ابن خلدون المقدمة منهجه العلمى على نحو عام ، وفى ثنايا كتابته عن المنهج كتب عن موضوعات كثيرة . يمكن القول بعبارة أخرى أن ابن خلدون وهو يكتب عن موضوعات فى مقدمته ضمن ذلك منهجه . إن كلاً من التعبيرين صحيح .

٢ - ٣ : بشأن الموضوعات التى كتب عنها ابن خلدون فى مقدمته نرى أنه بدلاً من تتبع الموضوعات التى تضمنها الكتاب فإننا نحيل إلى واحد من المؤتمرات التى عقدت عن ابن خلدون - وهى كثيرة ، والتى شارك فيها علماء لهم اعتبارهم فى تخصصاتهم . نحيل إلى المؤتمر الذى عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى الفترة من ٢ - ٦ يناير ١٩٦٢ . لقد دارت المناقشة فى هذا المؤتمر على محاور وفى كل محور عدد من الموضوعات . نكتفى بالإشارة إلى موضوعات المحاور .

- ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع .
- ابن خلدون الفيلسوف .
- المنهج الوصفى عند ابن خلدون .
- آراء ابن خلدون فى الاقتصاد والسياسة .
- ابن خلدون المؤرخ .
- ابن خلدون والدين .
- ابن خلدون المربى .
- ابن خلدون والأدب .

٢ - ٤ : تثبت هذه المحاور بالموضوعات الداخلية التى تضمنتها الموسوعية المعرفية لابن خلدون . بشأن آرائه الاقتصادية فإنها لاتحصر فى المحور الذى يحمل العنوان : آراء ابن خلدون فى الاقتصاد والسياسة وإنما توجد فى كثير من المحاور ؛ فالاقتصاد موجود فى الحديث عن علم الاجتماع وفى المنهج وفى الدين .

٢ – ٥ : بشأن كتاب المقدمة لاتبالغ إذا قلنا أنه أهم ماقى تراث المسلمين العلمى عن الاقتصاد ، وهذه الأهمية معترف بها فى عالمنا الإسلامى بل وفى غير العالم الإسلامى .

٣ – ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ / ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م)

٣ – ١ : ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن ابن محمد بن جابر ابن خلدون الإشبيلى الحضرمى القاضى ولى الدين المؤرخ المالكى . ولد سنة ٧٣٢ بتونس وتوفى بالقاهرة سنة ٨٠٨ هـ [١] . عمر ٧٤ سنة . يمكن أن نقسم عمره إلى ثلاث مراحل متميزة [٢] .

- مرحلة نشأة وتكوين قضاها كلها فى تونس ، ومدتها ٢٤ سنة .

- مرحلة نضال سياسى تنقل فيها بين المغرب الأوسط والأقصى والأندلس وهى أطول قليلاً من سابقتها ، ومدتها ٢٦ سنة .

- مرحلة هدوء نسبى استقر فيها فى القاهرة وإن لم يفته أن يزور الشام والحجاز . شغل خاصة بالتدريس والقضاء ، وهى الأربع والعشرون سنة الأخيرة من حياته .

٣ – ٢ : يمكن القول أن ابن خلدون عاش عمراً حقيقياً أطول بكثير من عمره الزمنى . العمر الحقيقى يقاس بالأعمال أما العمر الزمنى فيقاس بوحدات الزمن لقد توزعت حياته بين التأليف وتولى وظائف عامة لها أهميتها وسفارات فى مهمات رسمية.

٣ – ٣ : من مؤلفاته [٣] : تلخيص المحصل لفخر الدين الرازى وهو كتاب فى الرحلات ، وشرح الرجز لابن الخطيب وهو كتاب فى الأصول ، شرح قصيدة ابن عبدون وهى قصيدة البرده ، ديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر (سبع مجلدات) وهو كتاب فى التاريخ .

٣ – ٤ : من الأعمال السياسية التى تقلدها [٤] : صاحب العلامة وصاحب الأشغال وصاحب الحجابة . ومن سفاراته الرسمية : سفارته إلى ملك قشتاله ليفاوض

---

(١) إسماعيل باشا البغدادى ، هداية العارفين ـ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ـ مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

(٢) الدكتور ابراهيم مدكور ، ابن خلدون ـ مؤتمر مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٢ ، القاهرة ، ص ٥٦٨ .

(٣) إسماعيل باشا البغدادى ، هداية العارفين ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

(٤) د . إبراهيم مدكور ، ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٥٦٩ .

الغرناطيين . كما اشترك فى محاربة تيمورلنك وفاوضه حين حاصر المسلمين فى دمشق . من الوظائف العامة التى تولى وظيفة القضاء ووظيفة الافتاء فى مصر [١] .

جاءت وفاته فى مصر فى عام ٨٠٨ هـ [٢] الموافق ١٧ مارس ١٤٠٦م ودفن قرب باب النصر بالقاهرة ، ولم يكشف عن مدفنه بعد [٣] .

٣ - ٥ : كان ابن خلدون مشهوراً فى عصره ، ونعتقد أنه أصبح أكثر شهرة بعد وفاته ؛ فابن خلدون له شهرته الواسعة فى عصرنا ليس فى عالمنا الإسلامى بل فى العالم الأوروبى والعالم الأمريكى ، بل إن له شهرته فى عالم الشرق البعيد فى اليابان.

كان لابن خلدون نفوذ وتأثير فى عصره علمياً وسياسياً ، ونعتقد أن ابن خلدون أصبح بعد وفاته أكثر تأثيراً فى المجالات العلمية ودليلنا على ذلك المؤلفات الكثيرة عنه والتى تتحدث عن تأثيره ودوره فى كثير من العلوم .

كان ابن خلدون فى عصره فخر أهله ، وأصبح بعد وفاته فخر أمته الإسلامية لعبقريته الفذة ومساهماته العلمية الرائدة والعميقة ، وهى مساهمات باللسان العربى ، وبهذا تدخل مساهمته فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فى جزئها المتميز وهو المساهمة العربية .

٤ - الدراسات السابقة عن الاقتصاد فى مقدمة ابن خلدون

لقى ابن خلدون ولايزال عناية الكثير من الباحثين المتخصصين فى فروع متعددة من المعرفة . يمكن القول أن كتابه المقدمة هو أكثر الكتب فى تراث المسلمين الذى نشرت عنه دراسات .(تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد هو موضوع دراستنا ولذلك فإن مانهتم به الدراسات الاقتصادية عن كتاب المقدمة . وسوف نشير إلى بعض هذه الدراسات .

٤ - ١ : يعتقد أن أقدم دراسة اقتصادية عن ابن خلدون قدمها رينيه مونيير René Maunier فقد نشر مقالاً بعنوان :

Les idées économiques d'un penseur arabe du XIV siécle.

وقد نشرت هذه المقالة فى عام ١٩١٣ بمجلة

Revue d'histoire économique et social .

---

(١) د . إبراهيم مدكور ، ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٥٦٨ - ٥٧١ .

(٢) إسماعيل باشا البغدادى ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

(٣) د . إبراهيم مدكور ، مرجع سابق ، ص ٥٧١ .

٤ – ٢ : يعتقد أن أقدم رسالة علمية بغير اللغة العربية لدرجة الدكتوراه عن الأفكار الاقتصادية لابن خلدون قدمها الدكتور صبحى المحمصانى إلى كلية الحقوق بمدينة ليون فى فرنسا عام ١٩٣٢ وعنوانها :

Les idées économiques d'Ibn Khaldoun .

٤ – ٣ : يعتقد أن أول دراسة باللغة العربية عن الاقتصاد عند ابن خلدون كتبها الدكتور محمد صالح وعنوانها عن الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر ، ونشرت بمجلة القانون والاقتصاد لكلية الحقوق جامعة القاهرة فى العددين الثالث والسادس من السنة الثالثة ـ مارس وأكتوبر ١٩٣٣ .

٤ – ٤ : يعتقد أن أول رسالة علمية باللغة العربية لدرجة الدكتوراه عن الاقتصاد عند ابن خلدون قدمها الدكتور محمد على نشأت فى سنة ١٩٤٤ إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة وعنوانها : الفكر الاقتصادى فى مقدمة ابن خلدون .

٤ – ٥ : يعتقد أن أول مؤتمر تناول بتفصيل واسع نسبياً آراء ابن خلدون هو المؤتمر الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وعقد بالقاهرة من ٣ إلى ٦ يناير ١٩٦٢ ونشرت بحوثه تحت عنوان : أعمال مهرجان ابن خلدون .

المؤتمر الثانى فى الأهمية لهذا المؤتمر هو المؤتمر الذى نظمته المنظمة العربية للثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية وعقد فى تونس فى الفترة من ٢٩ جمادى الأولى إلى ٣ جمادى الثانية ١٤٠٠ هـ الموافق ١٤ ـ ١٨ ابريل ١٩٨٠ ونشرت بحوثه الدار العربية للكتاب تحت عنوان ابن خلدون والفكر العربى المعاصر .

٤ – ٦ : نال ابن خلدون اهتماماً واسعاً من المفكرين الماركسيين . ويعتقد أن الكتابة الواسعة عنه باللغة الروسية بدأت فى الخمسينات من القرن العشرين واستمرت لعدد من السنوات . وتعتبر الدراسة التى أعدتها الدكتورة سفيتلانا باتسيفا وعنوانها العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون من أوسع الدراسات . وقد ترجمها عن اللغة الروسية رضوان إبراهيم ونشرتها الدار العربية للكتاب ـ ليبيا وتونس ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨ .

٤ – ٧ : الدراسة التى قدمها الأستاذ الفرنسى Olivier de la jrandville وعنوانها نظرية النمو الاقتصادى Théorie de la Croissance Economique يعتقد أنها أول دراسة بلغة أجنبية تخصص مساحة مميزة لنظرية اقتصادية من نظريات ابن خلدون لقد تضمنت فقرة بعنوان : تفسير معاصر لنظرية ابن خلدون

Une interpretatione de la théorie d'Ibn Khaldoun.

عمل المؤلف على تقديم نظرية ابن خلدون فـى النمو الاقتصادى فـى صياغة حديثة مستخدماً نموذجاً رياضياً وبيانياً متقدماً استغرق عرض هذه النظرية الصفحات من ٤٦ إلى ٥٥ [١] .

٤ – ٨ : الدراسة التى كتبها الدكتور شوقى أحمد دنيا عن ابن خلدون ونشرت فى ١٤١٤ هـ الموافق ١٩٩٣م [٢] أثرت الدراسات عن ابن خلدون من جوانب متعددة. إنها تعتبر من أوسع الدراسات عن الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون كما أنها اشتملت على قائمة بالمصطلحات الاقتصادية فى كتاب المقدمة ، كما أجرت مقارنة واسعة بين فكر ابن خلدون والاقتصاد الوضعى .

٥ – ترجمة كتاب المقدمة إلى غير اللغة العربية

فـى الدراسة التـى نقدمها عـن تـراث المسلمين العلمـى فـى الاقتصـاد نهتـم بالتعريف بترجمة كتاب المقدمة إلى اللغات الأخرى غير العربية . نخص ابـن خلدون بهذه الفقرة من بين المفكريـن الـذى نعـرض فكرهـم وذلـك لأنـه مـن المسلم بـه أن ابـن خلدون رائد فى مجال العلوم الاجتماعية وأن لـه تـأثيره . التعـرف علـى تـاريخ ترجمة كتاب المقدمة يستخدم كدليل إثبات علـى البدايـة التاريخيـة لتـأثير ابـن خلـدون فـى غير المنطقة العربية الإسلامية .

٥ – ١ : ترجمة المقدمة إلى اللغة التركية

يمكن القول أن اللغة التركية هى اللغـة الأولـى غير العربيـة التـى ترجـم إليهـا كتاب المقدمة ، جاءت هذه الترجمة فى ضوء العناية الخاصة من الأتراك بـابن خلـدون منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وقد ترجموا المقدمة وأجزاء أخرى من كتاب العبر وتأثر مفكـرون أتراك بابن خلـدون وأوضح مايكـون هذا الأثـر لـدى طاشكيرى زاده (١٥٦١) وحاجى خليفة (١٦٥٧) [٣] .

لاشك أن اهتمام الأتراك بـابن خلـدون لـه سـببه المعقـول ، فـالأتراك مسلمون وعندما اهتموا بابن خلدون كانوا ورثـة الحضـارة الإسـلامية وحـراس العـالم الإسـلامى وذلك بعد انتقال الخلافة الإسلامية إليهم . لقد مثل الأتـراك منـذ القـرن السـادس عشـر الميلادى القوة الناهضة فى العالم الإسلامى ليس فى المجال السياسى والعسكرى فحسب وإنما أيضاً فى المجال العلمى .

---

(١) نشرت هذه الدراسة فى باريس عام ١٩٧٧ وقامت بنشرها دار النشر Masson .
(٢) نشرت هذه الدراسة دار معاذ للنشر والتوزيع ـ الرياض .
(٣) د . إبراهيم مدكور ، ابن خلدون ، مرجع سباق ، ص ٥٧٨ .

٥ - ٢ : ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية

بعد اللغة التركية جاء دور اللغات الأوروبية لتلتقى مع كتاب المقدمة . الأمر مع تحديد التاريخ الذى بدأت فيه ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية له حساسيته بل قد يكون معقداً إلى درجة كبيرة . الحساسية والتعقيد ليستا من جانب المسلمين وإنما من جانب الأوروبيين . سبب هذه الحساسية والتعقيد هو أن الاتفاق على بداية التاريخ الذى ترجمت فيه المقدمة إلى اللغات الأوروبية يصبح هو بداية تأثير ابن خلدون فى الفكر الأوروبى . هذا الأمر سوف يترتب عليه أن تهتز بل قد تسقط مسلمات فى تاريخ العلوم على النحو الذى يقول به الأوروبيون . هذا الأمر ، أى تاريخ بداية العلم له أهميته البالغة بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى اعتقد الأوروبيون أنه نشأ أوروبياً دون أى تأثير لفكر آخر غير الفكر الأوروبى . فى مقابل هذا الأمر فإن بعض الاقتصاديين المسلمين نادوا فى السنوات الأخيرة بأن يعلن أن علم الاقتصاد بدأ مع ابن خلدون .

هذا الأمر كله بحساسياته وتعقيداته وبتفريعاته وبالنتائج التى تترتب عليه سوف نحاول أن نعرضه فى العناصر التالية .

٥ - ٣ - ١ : فى ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية فإن هناك أمراً متفقاً عليه هو أن العالم الغربى عرف ابن خلدون عن طريق الأتراك . هذا هو الأمر المتفق عليه أما الاختلاف فيجئ عند مناقشة " متى " ؟ فى الاجابة على متى فإن الأوروبيين يسوقون تحديداً تاريخياً . إنهم يقولون أن العالم الغربى بدأ يسمع بابن خلدون فى أخريات القرن الثامن عشر وأن أقدم ترجمة للمقدمة إلى اللغة الفرنسية جاءت فى أوائل القرن التاسع عشر [١] .

بشأن هذا الرأى الأوروبى عن تاريخ سماع الأوروبيين بابن خلدون نرى أن نناقش قضية . من الطرق التى يتعرف بها على الهوية أو الطبيعية لفكرة المذهبية ماهو التعرف على النتائج التى تترتب على هذه الفكرة . إن قبول الرأى الأوروبى بأنهم سمعوا بابن خلدون فى نهاية القرن الثامن عشر رتبوا عليه نتيجة هامة هى أنهم سمعوا به بعد نشأة وتأسيس العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد .

هذه هى القضية وهى تمثل أحد الأسباب التى تجعلنا نتحفظ على مايقوله الأوروبيون بشأن الزمن الذى سمعوا فيه عن ابن خلدون .

٥ - ٣ - ٢ : دعونا نسلم فرضاً بالرأى الأوروبى عن الزمن الذى سمعوا فيه بابن خلدون وهو أخريات القرن الثامن عشر . من المتفق عليه أن علم الاقتصاد بدأ مع آدم سميث بكتابه ثروة الشعوب الذى ظهر فى بداية الربع الأخير من القرن الثامن

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٧٨ .

عشر. سوف يتبين بعد عرض آراء ابن خلدون فى الاقتصاد أنه يوجد تشابه كبير بين ابن خلدون وآدم سميث فى بعض آرائهما الاقتصادية . يعنى ذلك أن علم الاقتصاد نشأ فى رحم الزمن الذى عرفت فيه أوروبا فكر ابن خلدون .

٥ – ٣ – ٣ : دعونا نسلم وأيضاً فرضاً بأن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون عن طرق الأتراك ، لكن الذى لاتسلم به أن ذلك حدث فى أخريات القرن الثامن عشر . لقد كان الأتراك (الخلافة العثمانية) القوة الأولى فى العالم طوال القرن السادس عشر والسابع عشر ، وكانت قوتهم تدق أبواب أوروبا من مداخل متعددة . فى ضوء ماعرف عن اهتمام الأتراك بابن خلدون فإنه لايمكن أن يسلم القول بأن أوروبا وهى فى احتكاك واسع وعميق مع الأتراك لم تسمع بابن خلدون الذى مثل أحد الاهتمامات العلمية للأتراك . لذلك فإن مايمكن أن يقبل علمياً هو أن أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر وقد يكون هذا بفترة زمنية طويلة سابقة على القرن الثامن عشر .

٥ – ٣ – ٤ : القول بأن الأتراك مثلوا الطريق الوحيد الذى عرفت به أوروبا ابن خلدون لايمكن التسليم به علمياً . الأمر المتفق عليه حتى من جانب الأوروبيين هو أن الأندلس كانت المعبر الرئيسى الذى تعرفت به أوروبا على تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد وفى غيره . لذلك فإن الأمر الذى يمكن أن يقبل علمياً هو أن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس التى مثلت المعبر الطبيعى لأسباب كثيرة . يقوى ويسند هذا الرأى مايلى :

أ – أن ابن خلدون اشبيلى فهو أندلسى ، ليس هذا فحسب بل إنه أمضى فترة فى الأندلس وهو معروف علمياً . الفترة التى أمضاها فى الأندلس تصنف ضمن فترات النضال السياسى فى حياته . هكذا نحن مع ابن خلدون وهو فى الأندلس مع عالم له نشاطه السياسى . بناء على ذلك فإنه لايمكن أن يسلم القول بأن أوروبا لم تعرف ابن خلدون عن طريق الأندلس ، وإنما القول الذى يقبله العقل هو أن أوروبا عرفت أولاً ابن خلدون عن طريق الأندلس . يترتب على صحة هذا القول أن أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة . هذا أمر له أهميته ، إنه يعنى أنها عرفته قبل نشأة العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاقتصاد الذى هو شاغلنا فى دراستنا .

ب – يقوى الرأى القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس أن من السفارات التى قام بها ابن خلدون سفارته إلى ملك قشتاله ليفاوض الغرناطيين . إن هذه السفارة تثبت أن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون فى الأندلس . ومرة ثانية يثبت أن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون عن طريق الأندلس قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة ؛ أى قبل نشأة علم الاقتصاد .

جـ - يقوى الرأى القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس أن ابن خلدون كانت له حواراته العلمية فى مؤلفاته مع علماء مسلمين أندلسيين ، وهؤلاء العلماء عرفوا فى أوروبا وكانوا موضع اهتمامها ، من هؤلاء العلماء ابن رشد . بناء على ذلك يكون الأوروبيون قد عرفوا ابن خلدون عن طريق الأندلس قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة .

د - يقوى الرأى القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس ومبكراً أن ابن خلدون كان له اهتمامه بأفلاطون وأرسطو ، وأوروبا لها اهتمامها بكل من تحاور علمياً مع الحضارة اليونانية لأنها امتدادهم الحضارى وحيث يجعلون هذه الحضارة هى مصدر المعرفة لهم ولكل الأجناس .

٥ - ٣ - ٥ : النتيجة التى ننتهى إليها هى أن أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة وأنها عرفته عن طريق الأندلس المعبر المتفق عليه فى نقل تراث المسلمين إلى أوروبا كما عرفته عن طريق الأتراك . هذه النتيجة ترد على الذين عملوا أن يحاصروا وأن يحيدوا أثر فكرالمسلمين ومنهم فكر ابن خلدون على الفكر الأوروبى ومن هؤلاء الأستاذ / جورج شحاته قنواتى الذى يرى " أن ابن خلدون لم يعرف فى الغرب قبل القرن التاسع عشر " [١] .

٥ - ٣ - ٦ : فى إطار تحقيقنا عن ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية نجد أنه من المفيد علمياً أن نذكر بأن المقدمة ترجمت إلى لغات أوروبية كثيرة منها الفرنسية والألمانية والإيطالية والإنجليزية والبرتغالية [٢] . وقد ترجمت حديثاً إلى اللغة الروسية . وقد لقى فكر ابن خلدون اهتماماً واسعاً من الماركسيين .

٥ - ٣ : ترجمة المقدمة إلى اللغة اليابانية

٥ - ٣ - ٧ : فى إطار اهتمامنا بترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية نذكر أنه منذ عام ١٩٤٠ بدأ اهتمام اليابانيين بدراسة فكر ابن خلدون ، وقد ترجموا أجزاء كثيرة من مقدمته [٣] .

---

(١) جورج شحاته قنواتى ، ملاحظات حول ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية ، ضمن أعمال مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٤٧ - ٥٥٠ .

(٣) م . اوراكا ، دراسة ابن خلدون فى اليابان ، ضمن أعمال مؤتمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٩ - ٥٦٣ .

٦ – آراء بعض المفكرين حول أهمية مساهمة ابن خلدون

ابن خلدون مفكر واسع الثراء المعرفى ، اعترف علماء كثيرون فى الشرق والغرب بأهمية آرائه وريادته فى العلوم الاجتماعية . نعقد هذه الفقرة للتعريف ببعض الآراء التى اعترفت بالقيمة الكبيرة للمساهمة العلمية التى قدمها ابن خلدون[1] .

٦ – ١ : رأى عالم الاجتماع لودفيج جمبلوفتش(١٨٣٨ ــ ١٩٠٩):

" جاء عربى نقى قبل أوجست كونت بل قبل فيكو الذى أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعى أوروبى فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن وأتى فى هذا الموضوع بآراء عميقة جعلت ماكتبه عبارة عما تسميه اليوم علم الاجتماع " .

٦ – ٢ : رأى المؤرخ المعروف أرنولد توينبى :

" لقد توصل ابن خلدون إلى فلسفة التاريخ ، ويعد عمله هذا أعظم عمل أو تأليف أبدعه فكر فى أى زمان ومكان " .

٦ – ٣ : رأى المؤرخ الإنجليزى روبرت فلينت :

" إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ قد نجد من يتفوق عليه حتى من كتاب العرب أنفسهم ، أما إذا نظرنا إليه كواضع لنظريات فى التاريخ فإنه منقطع النظير فى كل مكان وزمان " .

٦ – ٤ : رأى سارتون فى كتابه مدخل لتاريخ العالم :

" إنه لمن المدهش أن يكون ابن خلدون قد توصل فى تفكيره إلى اصطناع مايسمى اليوم بطريقة البحث التاريخى " .

٦ – ٥ : رأى اسكندر روفتش بيتبريم سوروكن :

" يبحث ابن خلدون فى كل الموضوعات التى تدخل فى نطاق علم الاجتماع ، والقسم الأكبر من بحوثه يعتبر حديثاً حتى فى أيامنا هذه " .

٦ – ٦ : رأى المؤرخ والمفكر العربى ساطع الحصرى :

" بعد انتشار المقدمة صار علماء الاجتماع والتاريخ والاقتصاد يطلعون على آراء ابن خلدون ويلفتون الأنظار إلى مايجدون فيها من النظريات القيمة حول بعض المسائل التى لم يفرغوا من درسها وبحثها إلا فى المدة الأخيرة " .

---

(١) عرضت هذه الآراء بتفصيل فى المرجع التالى :
دكتور محمد عبد المنعم نور ، ابن خلدون كمفكر اجتماعى عربى : مؤتمر مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ ـ ١١٥ .

٧ : ابن خلدون وتأسيس مذهب الحرية الاقتصادية

٧-١ : ابن خلدون والمذهب الإقتصادى وكذا النظام الاقتصادى يحتاج إلى مدخل

٧-١-١ : فى موضوع ابن خلدون والمذهب الاقتصادى وكذا النظام الاقتصادى يوجد جانب موضع إتفاق وجانب موضع إختلاف . الجانب موضع الإتفاق هو أن ابن خلدون له مساهمة فى تأسيس مذهب إقتصادى وكذا نظام إقتصادى ، أما الجانب موضع الإختلاف فهو طبيعة المذهب الاقتصادى وكذا النظام الاقتصادى الذى عمل عليه ابن خلدون .

ابن خلدون محل إعتبار عند أنصار مذهب الحرية الذى يتأسس عليه النظام الرأسمالى ، وهو أيضاً محل إعتبار عند أنصار المذهب الجماعى الذين يأخذون بالتفسير المادى .

٧-١-٢ : أنصار مذهب الحرية يثبتون لابن خلدون أنه كان ضد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وأنه بهذا رائد للحرية الاقتصادية [١] .

٧-١-٣ : أنصار المذهب الجماعى يعتقدون أن ابن خلدون أسس تفسيره للتاريخ على العنصر المادى أى الاقتصادى ويعتبرونه رائد الفلسفة المادية لتفسير التاريخ . وقد كان ابن خلدون محل إهتمام واسع فى الإتحاد السوفيتى (الذى انهار) لهذا الإعتبار ، وفى إطار هذا الإهتمام نشروا عنه دراسات كثيرة ، بل يقال أنهم أسسوا مركز بحثى يحمل إسمه [٢]

٧-٢ : أمام هذا الإستقطاب المذهبى المتباين لابن خلدون فإن الأمر يكون فى حاجة لدراسة متأنية لفكرة تحديد هويته المذهبية . سوف نحاول المساهمة فى هذا الموضوع وذلك بإستقراء بعض ما جاء فى كتاب المقدمة .

---

(١) من أهم الأبحاث التى صنفت فكر ابن خلدون فى مذهب الحرية الاقتصادية البحث التالى :
- الدكتور محمد حلمى مراد ، أبو الاقتصاد - ابن خلدون ، ضمن أبحاث مهرجان ابن خلدون ، مركز البحوث الإجتماعية والجنائية ، مرجع سابق . ص ٣٠٥ - ٣١٧ ، وقد أعتبر أن ابن خلدون مؤسس مذهب الاقتصاد المرسل .

(٢) قد تكون من أوسع الدراسات المنشورة عن ابن خلدون فى الإتحاد السوفيتى السابق :
- دكتوره سفيتلانا بانييفا ، العمران البشرى فى مقدمه ابن خلدون ، ترجمه إلى اللغة العربية رضوان إبراهيم ، الناشر الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٣٩٨/١٩٧٨ .

النص الأول

كتب ابن إلى كتابه المقدمة فى الفصل الأربعين تحت عنوان فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية .

" إعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة الفوائد والنفقات وتصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها وإحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا ذلك فى الفصل قبله وتارة بالزيادة فى ألقاب المكوس إن كان قد إستحدث من قبل وتارة بمقاسمة العمال والجباة لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان وتارة بإستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون فى إكتساب الحيوان والنبات لإستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك فإن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان فى ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون فى أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون فى ذلك ناض أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة ويمكثون عطلاً من الإدارة التى فيها كسبهم ومعاشهم وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى فى ذلك جملة ويؤدى إلى فساد الجباية فإن معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار ولا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها فإذا إنقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل ثم أنه ولو كان مفيداً فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره فى تلك الصفات لكان تكسبها كلها

حاصلاً من جهة الجباية ثم فيه التعرض لأهل عمرانه وإختلال الدولة بفسادهم ونقصهم فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت النفقات وكان فيها تلاف أحوالهم فافهم ذلك " (ص ٢٨١ ـ ٢٨٢) .

الذين كتبوا عن ابن خلدون إستندوا إلى النص السابق فى القول بأنه مع الحرية الاقتصادية . سوف نقوم بتحليل هذا النص وذلك بهدف تحديد طبيعة الحرية الاقتصادية التى يمكن أن تنسب لابن خلدون

أولاً : النص صريح فى أن ابن خلدون ضد أن تكون الدولة تاجراً ، وقد صرح بالإضرار الإقتصادية التى تترتب على التجارة من السلطان ، واستخدم أمثلة ومصطلحات متلائمة مع عصره .

ثانياً : فى معرض حديثه عن التجار والزراع كتب النص التالى :

" فإن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقرب " تحليل هذا النص يعطى النتيجة التالية : يدافع ابن خلدون عن المنافسة بين المنتجين .

ثالثاً : ما جاء فى أولاً يجعل ابن خلدون من أنصار الحرية الاقتصادية فى مجال التبادل ، وما جاء فى ثانياً يجعله من أنصار الحرية الاقتصادية فى مجال الإنتاج ويعنى هذا أن ابن خلدون من أنصار الحرية الإقتصادية الكاملة .

رابعاً : فى الفكر الاقتصادى الأوروبى يقال عن مذهب الحرية الاقتصادية أنه نظام : دعه يعمل دعه يمر [1] ويعنى هذا المصطلح أن الحرية الاقتصادية لها شقان ؛ إنتاج Laissez - Fair وتبادل Laissez - Passer . وقد ولد هذا المصطلح مع مدرسة الطبيعيين . وهى مدرسة ظهر كبار مفكريها فى الربع الثالث من القرن الثامن عشر. المقابلة بين فكر ابن خلدون والفكر الأوروبى تعطى النتيجة التالية : دافع ابن خلدون عن الحرية الاقتصادية فى شقيها الإنتاج والتبادل وأن مساهمته سابقة على المساهمة الأوروبية بحوالى أربعة قرون ، ويترتب على هذا أنه يعقد لابن خلدون تأسيس مذهب الحرية الاقتصادية .

خامساً : عرض ابن خلدون لحالة تدخل الدولة فى السوق وحصولها على السلع بأقل من ثمنها الذى تحدده المنافسة " فيبخس ثمنه على بائعه " وقد حدد النتائج الاقتصادية التى تترتب على ذلك وهى انخفاض الإنتاج " ويدخلون به على الرعايا من

---

(١) ولد هذا المصطلح فى الاقتصاد الأوروبى باللغة الفرنسية Laissaz Fair - Laissez Passer والكتابات الاقتصادية باللغات المختلفة تستخدمه فى اللغة الفرنسية وقد ولد هذا المصطلح مع مدرسة الطبيعيين .

العنت والمضايقة وفساد الأرباح مايقبض آمالهم عن السعى فى ذلك جملة " . ابن خلدون بهذه الفكرة يكون قد تعرف على الآثار الاقتصادية التى تترتب على تدخل الدولة فى الاقتصاد وعلى آثار إنخفاض الأثمان على المستوى الذى تحدده المنافسة على النحو الذى عبر عنه ابن خلدون [1] .

سادساً : الضرائب من الأدوات التى تتدخل بها الدولة فى الاقتصاد . ابن خلدون ضد زيادة الضرائب . بل إنه تعرف على الآثار السلبية التى تترتب على زيادة الضرائب . إن زيادة الضرائب قد تؤدى إلى نقص الناتج القومى فى الفترة الاقتصادية التالية وبالتالى تنخفض حصيلة الضرائب نفسها.

٧-٣ : بناء على التحليل للنص السابق فإن النتيجة التى تنتهى إليها المناقشة هى أن ابن خلدون أسس لمذهب الحرية الاقتصادية . لقد دافع عن حرية الإنتاج وعن حرية التبادل ن كما كان ضد أن تكون الدولة تاجراً أو منتجاً ، كذلك كان ضد إستخدام أدوات إقتصادية تخل بعمل السوق .

يمكن أن يدخل فى النتيجة التى كشفت عنها المناقشة ما يتمتع به فكر ابن خلدون من الإنسجام والائتلاف فى موضوع الحرية الاقتصادية . إن فكرته منسجمة فى عناصرها ، لأنه لم يقرر رأياً بشأن حرية عنصر من العناصر الاقتصادية يمكن أن يكون مناقضاً لرأيه فى حرية عنصر آخر .

هكذا تكون فكرة ابن خلدون تشبع شرط الإنسجام الداخلى بين عناصر الحرية الاقتصادية . كذلك تشبع فكرته شرط الإنسجام الخارجى مع آرائه عن العناصر الاجتماعية الأخرى .

٨ - ابن خلدون وفلسفة تفسير التاريخ

٨ - ١ : محاولة قولبة فكر ابن خلدون فى فلسفة التفسير المادى للتاريخ.

التشيع المذهبى لابن خلدون يتجاذبه إتجاهان على طرفى نقيض . الإتجاه الأول يجعل ابن خلدون مؤسساً لمذاهب الحرية الاقتصادية والإتجاه الثانى يجعله واضع فلسفة التفسير المادى للتاريخ ، وأصحاب هذا الإتجاه ينتهون من ذلك إلى النتيجة التالية: التفسير المادى للتاريخ يجد جذوره عند ابن خلدون .

---

(١) ابن خلدون فى هذه الفكرة يشرح حالة البلاد التى طبقت بعد ذلك بقرون الإشتراكية وعانت إقتصادياً بسبب فرض الدولة اسعار منخفضة ، وبالتالى ضعف الحافز الاقتصادى .

٨-١-١ : تفسير التطور التاريخى تحكمه فلسفتان ؛ الفلسفة المثالية وتنسب إلى هيجل [١] والفلسفة المادية ويعتبر ماركس [٢] أكثر المفكرين الذين وظفوا هذه الفكرة توظيفاً مذهبياً .

الفلسفة المثالية تتبنى فكرة أن المجتمعات تخضع للتطور وليس للثبات ، وأن التغيير يبدأ أولاً فى العقل الإنسانى ؛ أى فى عالم الفكر وهذا يقود التغيير فى عالم المادة . أما الآلية التى يتم بها التغيير فهى أن آية فكرة Thesis يكون لها نقيض Antithesis ويقوم صراع بينهما فتخلق ظاهرة جديدة هى التركيب Syntythesis [٣] .

٨-١-٢ : فى الفلسفة المادية تخضع المجتمعات أيضاً للتطور ولكن ماركس يعتقد أن التغيير يحدث أولاً فى عالم المادة وليس عالم الفكر ، إنه يؤمن أن الوجود المادى هو الذى يعمل على عقل الإنسان ولذلك تكون الأفكار هى ردود أفعال لهذه الظاهرة الخارجية [٤]

٨-١-٣ : الدكتورة سفيتلانا باتيفا واحدة من مفكرى الإتحاد السوفيتى السابق . كتبت دراسة موسعة عن العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون . فى رأيها أن علم العمران الذى كتب عنه ابن خلدون يعنى الحياة الإجتماعية وهو يعنى " التساكن والتنازل فى مصر أو حلة [٥] للإنس بالعشير وإقتضاء الحاجات لما فى طباعهم من التعاون على المعاش " من هذا التعريف للعمران الذى كتبه ابن خلدون تعتبر أولاً وقبل كل شىء عملاً جماعياً حقيقياً للبشر مشروطاً بالإحتياجات المادية وجميع الظواهر الباقية لحياة المجتمع فى الملك والكسب والعلوم والصنائع " [٦] وفى موضع آخر من كتابها كتبت ' الحاجة المادية كقوة أساسية موجهة فى تاريخ البشرية هى 'القاعدة الأولية الأولى لنظرية ابن خلدون " [٧] .

إذا قبل ما قالته المؤلفة فإنها بهذا تكون قد حققت أمرين ، الأول أنها جعلت فكر ابن خلدون يتفق مع التفسير المادى للتاريخ ، والثانى أنها تكون قد ربطت بين ما قاله ابن خلدون وما قاله كارل ماركس عن مرحلة الشيوعية البدائية وهى أولى المراحل فى تطور المجتمع البشرى .

---

(١) هيجل : Georg Wilhel Friedrich Hegel وهو فيلسوف ألمانى ولد فى ١٧٧٠م ومات فى ١٨٣١.

(٢) كارل ماركس: فيلسوف واقتصادى اشتراكى ، ولد فى المانيا ١٨١٨ ومات فى انجلترا فى ١٨٨٣ .

(3) Loucks , Willial N ; Comparative Economuc Systems , Sixth edition , New Youk , Haruper Row , 1964 , pp. 81/2 .

(٤) Ibid , pp . 82/3 .

(٥) يبدو أن الصواب محلة وليس حلة .

(٦) الدكتورة سفيتلانا باتيفا ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ و١٨٩ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٩٥ .

٨ - ٢ : العوامل الفاعلة للتطور فى الفكر الخلدونى

للتعرف على نحو صحيح برأى ابن خلدون نحلل النص الذى كتبه والذى إعتمد عليه فى القول بمادية الفكر الخلدونى فى تفسير التاريخ . سوف ندرس هذا النص فى اللغة التى كتب بها وهى اللغة العربية .

النص :

كتب ابن خلدون الفصل الأول من الكتاب الأول تحت عنوان : فى العمران البشرى على الجملة وفيه مقدمات ما يلى :

" الأولى فى أن الاجتماع الإنسانى ضرورى ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدنى بالطبع أى لا بد له من الإجتماع الذى هو المدينة فى إصطلاحهم وهو معنى العمران وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى إلتماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه . فلا بد من إجتماع القدر الكثيرة من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وكذلك يحتاج كل منهم أيضاً فى الدفاع عن نفسه إلى الإستعانة بابناء جنسه " (ص ٤١ - ٤٢) .

هذا هو نص ابن خلدون عن حاجة البشر للتعاون وللاجتماع معاً وكذلك للتخصص . نقدم تحليلاً لهذا النص بهدف اكتشاف النظرية الخلدونية فى تفسير التاريخ.

أ - يبدأ ابن خلدون كتابته عن حاجة الإنسان للاجتماع بالآتى : " أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لايصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله " . هذه الفقرة تعطى النتيجة التالية : رأى ابن خلدون عن حاجة الإنسان للاجتماع يبدأ بأساس ايمانى وهو أن الله سبحانه هو خالق الإنسان بحاجاته وانفعالاته . هذه النتيجة تترتب عليها نتيجة أخرى هى : أن تفسير ابن خلدون للتاريخ أحد مكوناته أو عناصره الداخلة فيه الإيمان بالله وبالتالى فإن الله هو الخالق الذى يبدأ به التطور .

هذه النتيجة تجعل رأى ابن خلدون فى تفسير تطور التاريخ يفارق كلية الفلسفة المادية . الفلسفة المادية مؤسسة على أن قوى الانتاج خالقه لعلاقات الانتاج ، أى أن المادة خالقة ، وليس هذا فحسب بل هى قادرة على التطوير الذاتى لنفسها . وبعبارة الذين عرضوا اقتصادياً هذه الفلسفة : تخضع عمليات الانتاج الاجتماعية لتطور ذاتى ..

يعنى أنها تخضع لميل لتغيير مايتعلق بها من اقتصاد أو اجتماع أو غيره [1] . الفلسفة المادية منفصلة كلية عن الإيمان بالله بينما الفلسفة الخلدونية مؤسسة بالكامل على الإيمان بالله .

ب – بعد أن أعطى ابن خلدون أمثلة لقصور الإنسان عن توفير كل احتياجاته اللازمة لحياته بنفسه كتب الآتى : " ... فلابد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل لهم القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف " . يشير ابن خلدون فى هذا النص إلى دور العامل الاقتصادى . والمطلوب أن نتعرف على هذا الدور الذى يؤديه هذا العامل الاقتصادى . لايدل النص على أن العامل الاقتصادى خالق للتطور وإنما يدل على أنه محفز للتخصص . النص يشير إلى أن التخصص وتقسيم العمل كان شاغل ابن خلدون ، وأعتقد أن حل المشكلة الاقتصادية يكمن فى التخصص .

جمع ماجاء فى الفقرة (أ) مع ماجاء فى الفقرة (ب) يعطى النتيجة التالية : الخالق للتطور هو الله سبحانه وتعالى ، أما العامل الاقتصادى فيعمل على تنظيم التخصص وتقسيم العمل ، وتنظيم التخصص وتقسيم العمل لايصنف على أنه خلق وإنما هو ترتيب للأعمال الاقتصادية .

جـ – جاء فى النص السابق لابن خلدون مايلى : " ولما كان العدوان طبيعياً فى الحيوان جعل لكل واحد منها عضواً يختص بمدافعته مايصل إليه من عادية غيره وجعل للإنسان عوضاً من ذلك كله الفكر واليد " . هذه الفقرة لابن خلدون تضيف عنصراً جديداً إلى رأيه فى تفسير التاريخ ؛ هذا العنصر هو فكر الإنسان . الفكر يعمل على التطور .

د – جمع ماجاء فى الفقرات الثلاث أ ، ب ، جـ معاً يعطى النتيجة التالية : الخالق للتطور هو الله سبحانه وتعالى . وبعد الخلق يجئ الفكر والعامل الاقتصادى لترتيب عملية التطور . ولكل منهما مجاله فى العمل . العامل الاقتصادى يعمل على تنظيم التخصص وتقسيم العمل ، ندوره لايصنف على أنه خلق وإنما ترتيب للأعمال الاقتصادية .

يمكن إعادة صياغة النتيجة السابقة على النحو الآتى :

الله خالق للتطور ، ثم يجئ فكر الإنسان ومعه العامل المادى لترتيب وتنظيم التطور . على هذا فإن نظرية ابن خلدون فى تفسير التاريخ تكون مشتملة على الإيمان

---

(1) Schumpeter, J., History of Economic Analysis, Georg Allen and Unwin, London, 1954.P. 439.

بالله والفكر والعامل المادى . وهى بهذا تغاير كلية فلسفة هيجل المثالية حيث الفكر وحده وفلسفة ماركس المادية حيث العامل الاقتصادى وحده .

٨ - ٣ : مراحل تطور المجتمعات عند ابن خلدون وخصائص كل مرحلة

٨ - ٣ - ١ : مراحل التطور تعتبر لازمة من لوازم تفسير التطور التاريخى. الفكر الأوروبى يعتقد أن مراحل التطور دخلت إلى دراسات المذهبية الاقتصادية أولاً بالمساهمة التى قدمها ماركس حيث قسم التاريخ الإنسانى إلى مراحل ؛ الشيوعية البدائية والاقطاع والرأسمالية ثم الاشتراكية كمرحلة انتقالية إلى الشيوعية التى اعتبرها ماركس المحطة الأخيرة لتطور تاريخ الإنسان . مساهمة ماركس فى دراسة المراحل تحسب للفلسفة المادية فى تفسير التاريخ ، أى للماركسية . معروف أن مساهمة ماركس جاءت فى القرن التاسع عشر .

المذهبية الرأسمالية دخلت متأخراً بفترة طويلة إلى موضوع مراحل التطور ، مساهمة روسو تمثل المساهمة المعتبرة فى هذا الموضوع . معروف أن مساهمته ترجع إلى القرن العشرين .

٨ - ٣ - ٢ : مراحل التطور موضوع رئيسى فى كتاب المقدمة لابن خلدون لقد شغل فقرات عديدة . الفقرات التالية مثال لهذا الاهتمام :

- فصل بعنوان : فى انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة (ص ١٧٢ ـ ١٧٤) .
- فصل بعنوان : فى أن الترف يزيد الدولة فى أولها قوة إلى قوتها (١٧٤ ـ ١٧٥).
- فصل بعنوان : فى أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار (١٧٥ ـ ١٧٦) .
- فصل بعنوان : فى أن تفاضل الأمصار والمدن فى كثرة الرزق لأهلها .. (ص٣٦٠ ـ ٣٦٢) .

فى هذه الفقرات وفى غيرها كتب ابن خلدون عن نوعين من مراحل التطور . الأول : مراحل تطور المجتمع ككل ، والمتغير الرئيسى فى هذا النوع من المراحل حالة المجتمع الاقتصادية والثقافية وغير ذلك . النوع الثانى مراحل تطور الدولة ويعنى بها السلطة الحاكمة ، والمتغير الرئيسى فى هذا النوع من المراحل القوة السياسية .

أولاً : مراحل تطور المجتمعات فى الفكر الخلدونى ثلاثة : مرحلة البداوة ومرحلة الحضارة ومرحلة الهرم .

كتب ابن خلدون تحت عنوان فى انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة :

" إعلم أن هذه الأطوار طبيعية للدول فإن الغلب الذى يكون به الملك إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس ولايكون ذلك غالباً إلا مع البداوة فطور الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال والحضارة إنما هى تفنن فى الترف وإحكام الصنائع المستعملة فى وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمبانى والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله فلكل واحد منها صنائع فى استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً ويتكثر باختلاف ماتنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف وماتتلون من العوائد فصار طور الحضارة فى الملك يتبع طور البداوة ضرورة لضرورة تبعية الرفه للملك" ص١٧٢.

ثانياً : كتب ابن خلدون بتفصيلات واسعة وفى مواضع عديدة عن خصائص كل مرحلة من المراحل الثلاثة المشارة إليها ، كما كتب عن العوامل الفاعلة فى كل مرحلة .

فى فصل بعنوان فى أن أجيال البدو والحضر طبيعية كتب ابن خلدون عن خصائص مرحلة البداوة وخصائص مرحلة الحضارة .

النص

" إعلم أن اختلاف الأجيال فى أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء هو ضرورة منه ونشيط قبل الحاجى والكمالى فمنهم من يستعمل الفاج من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد إلى البدو لأنه متسع لما لايتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم فى حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفء إنما هو بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم مافوق الحاجة من الغنى والرأفة دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا فى الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجئ عوائد الترف البالغة مبالغها فى التأنق هؤلاء هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل فى معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة " (ص ١٢٠) .

النص السابق يتضمن خصائص مرحلة البداوة وخصائص مرحلة الحضارة فى الفكر الخلدونى . (أ) خصائص مرحلة البداوة تتلخص فى الآتى :

- النشاط الزراعى بدائى ويتلخص فى الزراعة والرعى .

- عدم ظهور المدن وتركز السكان فى البدو (مناطق غير حضرية) .

- انخفاض مستوى المعيشة ووقوفه عند حد الضرورى للعجز عما وراء ذلك ..

- وجود شكل أولى من التخصص وتقسيم العمل .

- وجود درجة كبيرة من التعاون بين أفراد المجتمع لمواجهة حاجات المعاش الضرورية .

(ب) مرحلة الحضارة تلى مرحلة البداوة . وخصائص هذه المرحلة فى الفكر الخلدونى :

- ارتفاع مستوى المعيشة إلى مافوق الضروريات ، وظهور أنواع من الرفه فى المسكن والملبس والمأكل .

- ظهور المدن وإتساعها .

- ظهور الصناعات ، وخاصة صناعة سلع الرفه .

- ظهور مراحل متقدمة من تقسيم العمل والتخصص .

- استكمال صور النشاط الاقتصادى بظهور التجارة ، وبهذا تكتمل فى مرحلة الحضارة الأنشطة الاقتصادية الثلاثة وهى الزراعة والصناعة والتجارة .

ثالثا : مرحلة الهرم شغلت فقرات عديدة من مقدمة ابن خلدون . بسبب كثرة الفقرات التى كتب فيها ابن خلدون عن خصائص هذه المرحلة فإننا نقترح أن نقتصر على الإشارة إلى الفقرات التى جاءت بها ثم تلخيص هذه الخصائص .

من الفقرات التى كتب فيها ابن خلدون عن خصائص مرحلة الهرم :

- فصل بعنوان فى ضرب المكوس أواخر الدولة (ص ٢٨٠ - ٢٨١) .

- فصل بعنوان فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية (ص٢٨١ - ٢٨٣) .

- فصل بعنوان فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية (ص ٢٨٦) .

- فصل بعنوان فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران (ص ٢٨٦ - ٢٩٠) .

- فصل بعنوان فى أن الحجاب كيف يقع فى الدول وفى أنه يعظم عند الهرم (ص٢٩٠ - ٢٩٢) .

- فصل بعنوان فى انقسام الدولة الواحدة بدولتين (ص ٢٩٢ - ٢٩٣) .

- فصل بعنوان فى أن الهرم إذا نزل بالدولة لايرتفع (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

- فصل بعنوان فى كيفية طروق الخلل إلى الدولة (ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧) .

هذه الفقرات كتب فيها ابن خلدون عن مرحلة الهرم باعتبارها المرحلة الثالثة فى تطور المجتمعات . وقبل أن نحاول التعريف بخصائص مرحلة الهرم فى الفكر الخلدونى نرى الإشارة إلى أن الفقرات السابقة كانت عن تطور المجتمعات وتطور السلطة السياسية الحاكمة ، وبالتالى تداخلت فيها العوامل الاقتصادية مع غيرها . سوف نعمل على التعريف بالعوامل الاقتصادية وحدها .

رابعاً : الخصائص الاقتصادية فى مرحلة الهرم

الخاصية الأولى

- زيادة الجباية أى الضرائب ، وتؤدى زيادة الجباية إلى كساد الأسواق . هذا الكساد مسبب عن فقدان الحافز الاقتصادى وكذلك ضعف القوة الشرائية فى أيدى الناس لقلة مابقى فى أيديهم من دخولهم (ص ٢٨٠) .

الخاصية الثانية

- تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى . هذا التدخل يضر بعمل قوى السوق أى يضر بالحرية الاقتصادية وهذا بدوره يضعف الحافز الاقتصادى (ص ٢٨١) .

الخاصية الثالثة

- اختلال علاقة الدخل القومى بالانفاق القومى . يجىء هذا الاختلال من أن الدولة لاتنفق كل ماتحصل عليه ، وبالتالى يحدث مايعرف فى الدراسات الاقتصادية الحديثة بالتسرب . ويجئ عندما يكون الانفاق القومى لفترة أقل من الدخل القومى ، ويترتب على هذا أن يقل الناتج فى الفترة التالية فيقل الدخل فيقل الانفاق . وهكذا تتابع الدورة (ص ٢٨٦) .

الخاصية الرابعة

- الظلم الاقتصادى ، ويتمثل فى العدوان على الناس فى أموالهم . هذا الظلم فى رأى ابن خلدون يجعل الناس تتوقف عن السعى ، أى عن العمل والانتاج . إن الظلم الاقتصادى يقتل الحافز الاقتصادى . وقد أعطى ابن خلدون أمثلة كثيرة للظلم الاقتصادى (ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠) .

• " كل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه ، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران لاذهابه الآمال من أهله . واعلم أن

هذه هى الحكمة المقصودة من الشارع فى تحريم الظلم وهو ماينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى " (ص ٢٨٨) .

- " ومن أشد الظلامات وأعظمها فى إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين فى باب الرزق ، والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم بل لامكاسب لهم سواها فإن الرعية المعتملين فى العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك فإذا كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخريا فى معاشهم بكل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى فيها جملة فأدى ذلك إلى انخفاض العمران وتخريبه والله سبحانه أعلم وبه التوفيق " (ص ٢٨٩) .
- " وأعظم من ذلك فى الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء مابين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان " (ص ٢٨٩) ويواصل ابن خلدون تحليله لهذه الحالة إلى أن يقول " ... وتجحف برؤوس الأموال ولايجدون عنها وليجة إلا القعود عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال فى جبرها بالأرباح ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا .. وتنقص جباية السلطان أو تفسد .. ويؤول ذلك إلى تلاشى الدولة وفساد عمران المدينة " (ص ٢٩٠) .

الخاصية الخامسة

فى فصل بعنوان فى أن الحجاب كيف يقع فى الدول وفى أنه يعظم عند الهرم (ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢) كتب ابن خلدون عن بعض الخصائص السياسية الملازمة لحالة الهرم " . ولانتوقف لتحليلها لأنها غير داخلة فى دراستنا عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

٨ – ٤ : ابن خلدون وفكرة الحتمية

٨ – ٤ – ١ : الحتمية بمعنى حتمية انتقال المجتمعات الإنسانية من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية أحد عناصر النظريات المعاصرة التى تفسر التاريخ . ماركس ومن شايعه أعطوا لفكرة الحتمية طابعاً مذهبياً . عند ماركس التطور محكوم بالصراع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . قوى الانتاج مصطلح يدخل فيه تنظيم وتجميع العمال وتقسيم العمل وخصائص الموارد الطبيعية المتاحة (ندرة أو شحة وطبيعتها) ، هذا وغيره يصوغ أسلوب الانتاج [1] . علاقات الانتاج مصطلح يشمل

(1) Loucks, W. N., op.cit, p.87.

مايشكل النظم القانونية والسياسية والتى تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعى[1] .الملكية من عناصر علاقات الانتاج .

فى الفلسفة الماركسية قوى الانتاج هى التى تقود التطور ، وهى تخضع لتطور ذاتى ؛ أى داخلى فيها ، إنها تخضع لميل لتغيير مايتعلق بها من اقتصاد أو اجتماع أو غيره [2] . يعنى ذلك أن قوى الانتاج تطورها حتمى لايمكن منعه أو وقف حركته . والتطور فى علاقات الانتاج تابع للتطور فى قوى الانتاج . هكذا تتحدد صيغة حتمية انتقال المجتمعات وتطورها من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية .

٨ - ٤ - ٢ : بعض الذين قدموا دراسات عن ابن خلدون ناقشوا فكرة الحتمية فى فلسفته الدكتور ملحم قربان مؤلف كتاب خلدونيات " قوانين خلدونية " واحد من هؤلاء . اهتمامنا بدراسة الدكتور ملحم ليس موجهاً فحسب إلى رأيه فى الحتمية عند ابن خلدون وإنما أيضاً لآراء المفكرين الآخرين الذين جمع آراءهم وتعرض لها بالنقد . من هؤلاء المفكرين الدكتور على عبد الواحد وافى وايف لاكوست ومحمد عبد الله عنان ومحمد جميل بيهم والدكتور عبد السلام المسدى [3] .

بعض المفكرين الذين عرض الدكتور ملحم قربان آراءهم قالوا بأن ابن خلدون يأخذ بالنظرية الحتمية فى التاريخ ومن هؤلاء الدكتور على عبد الواحد وايف لاكوست. وقد نقل النتيجة التى توصل إليها ايف لاكوست ، وهى التالية : " فلقد توصل ابن خلدون إلى الاقتناع بأن انهيار الامبراطوريات ليس عرضياً وإنما هو محتم " [4] .

بشأن رأى الدكتور ملحم قربان عن ابن خلدون والحتمية فقد مهد له بالآتى : لايذهب ابن خلدون إلى أن المراحل بين بداية الدولة ـ وإذا شئت التعميم بين ولادة إحدى الكائنات الحية ـ ونهايتها هى محدودة بطريقة حتمية . وهذا ماتتطلبه النظرية الحتمية فى التاريخ " [5] .

أيضاً قال : " هناك على الأقل ثلاثة احتمالات تتبارى وتتنافس على تفسير التاريخ :

---

(١) دكتور راشد البراوى ؛ تطور الفكر الاقتصادى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٥ .

(2) Schumpeter, J., op. cit, p. 439.

(٣) للتعرف على آراء هؤلاء المفكرين عن ابن خلدون والحتمية ـ انظر :
دكتور ملحم قربان ، خلدونيات " قوانين خلدونية " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ .

(٤) المرجع نفسه ص ١٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

الأول : هو الفوضى ـ تامة كانت هذه الفوضى أم منقوصة .

الثانى : النظام الذى تتداخل فيه عناصر الحرية من جهة وقوانين السببية والطبيعة من جهة ثانية .

الثالث : الحتمية حيث تنتفى لعبة الحرية ودورها فى تسيير ذلك التاريخ [1] .

الدكتور ملحم قربان يرى " أن ابن خلدون ، وبالرغم من التفسيرات المتعددة لفكره ... ينتمى إلى الفريق من المفكرين الذين يتبنون الاحتمال الثانى " [2] .

٨ - ٤ - ٣ : بعد التعريف بموضوع الحتمية فى التاريخ وبآراء بعض المفكرين عن ابن خلدون والحتمية نحاول إعطاء مساهمة فى هذا المجال ، فى هذه المساهمة نناقش عدداً من العناصر التى يمكن بها اعطاء رأى فى موضوع ابن خلدون والحتمية التاريخية .

العنصر الأول : حتمية تتغير بالمشيئة الإلهية

فى فصل بعنوان فى أن الهرم إذا نزل بالدولة لايرتفع كتب ابن خلدون مايلى:

قد قدمنا ذكر العوارض المؤذنة بالهرم وأسبابه واحد بعد واحد وبينا أنها تحدث للدولة بالطبع وأنها كلها أمور طبيعية لها وإذا كان الهرم طبيعيا فى الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية والأمور الطبيعية لاتتبدل وقد يتنبه كثير من أهل الدول ممن له يقظة فى السياسة فيرى مانزل بدولتهم من عوارض الهرم ويظن أنه ممكن الارتفاع فيأخذ نفسه بتلافى الدولة وإصلاح مزاجها عن ذلك الهرم ويحسبه أنه لحقها بتقصير من قبله من أهل الدولة وغفلتهم وليس كذلك فإنها أمور طبيعية للدولة والعوائد هى المانعة له من تلافيها وانظر شأن الأنبياء فى إنكار العوائد ومخالفتها لولا التأييد الإلهى والنصر السماوى فاعتبر ذلك ولا تغفل سر الله تعالى وحكمته فى اطراد وجوده على ماقدر فيه ولكل أجل كتاب (ص ٢٩٣ ـ ٣٩٤) .

هذا النص يعطى مانعتبره عنصراً من العناصر التى تشكل رأى ابن خلدون فى الحتمية وهو أن الدولة تهرم وهذا من الأمور الطبيعية وهرم الدولة لايمكن منعه . هذا العنصر على هذا النحو يؤيد القول بأن ابن خلدون يعتقد فى الحتمية .

التقدم فى تحليل النص يضيف إلى العنصر السابق مايلى : أن مايعتقد أنه أمور طبيعية فإنها تتغير بالتدخل الإلهى . اعتبار هذه الإضافة يعطى النتيجة التالية : المراحل التاريخية لها سريانها الطبيعيى ، هذه الطبيعة تخضع للمشيئة الإلهية وتخرق

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

بها . هذه النتيجة على هذا النحو تجعل الحتمية عند ابن خلدون لها تكييف خاص . إنها ليست حتمية مطلقة وإنما حتمية تتغير وتتبدل وفق المشيئة الإلهية .

العنصر الثانى : السنن الإلهية

كتاب المقدمة لابن خلدون فيه تعبير يتكرر على نحو واضح . بل قد يمكن القول أنه أكثر التعابير تكراراً فى كتابة ابن خلدون ، هذا التعبير هو " سنة الله فى خلقه " . وقد صاغ ابن خلدون هذا التعبير فى صياغات متعددة . من هذه الصياغات :

– " فاعتبر ذلك ولاتغفل سر الله تعالى وحكمته فى اطراد وجوده على ماقدر فيه ولكل أجل كتاب " (ص ٢٩٤) . كتب ابن خلدون ذلك فى نهاية كتابته عن أن الهرم إذا نزل بالدولة لايرتفع .

– " سنة الله فى عباده " (ص ٢٨٦) . كتب ابن خلدون ذلك فى نهاية تحليله لكيفية حدوث الكساد فى الأسواق .

– " والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها وبيده ملكوت كل شىء " (ص٢٨٠) . كتب ابن خلدون ذلك عند تحليله لانتقاص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار .

" والله مقدر الليل والنهار ، والله خير الرازقين " (ص ٢٦٧) . كتب ابن خلدون ذلك فى نهاية كتابته عن أبهة الملك والسلطان ومذاهب الدول فى ذلك .

ماسبق يمثل مجموعة من الصيغ التى استخدمها ابن خلدون وهى كلها تعطى معنى سنة الله فى خلقه . ماذا يعنى إدخال هذا الأمر ، أى السنن الإلهية " فى موضوع الحتمية ؟ . ماركس جعل قوى الانتاج بها ميل ذاتى أى داخلى للتغير . إنها تتغير بذاتها. أما ابن خلدون فإنه جعل الأمور كلها تجرى كسنن إلهية .

هذا الأمر يؤدى إلى المفارقة التامة بين فكر ماركس وفكر ابن خلدون . عند ماركس قوى الانتاج تتطور ولاتحتاج لإله يطورها . أما عند ابن خلدون فالانتقال من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية والذى يبدو مُضطرد فإنه يكون وفق سنة إلهية؛ أى أن الله سبحانه وتعالى خالق الأمور وهى تحمل هذه الخاصية فى التطور .

العنصر الثالث : الجدلية بين الإنسان والمادة فى فكر ابن خلدون

أ – الجدلية [1] هى العامل الفاعل فى النظريات الأوروبية التى حاولت تفسير التاريخ ، وتتمايز هذه النظريات حسب طبيعة الجدلية التى تبناها . فى جدلية هيجل العقل يعمل على المادة فيطورها ، أما فى جدلية ماركس فإن المادة تعمل على العقل وتطوره .

---

(١) الجدلية ترجمة لكلمة Dialictique

ب – استكمال التعرف على نظرية ابن خلدون فى تفسير التاريخ يلزمنا أن نناقش موضوع الجدلية وطبيعته فى الفكر الخلدونى . ايف لاكوست من الباحثين الذين اهتموا بالجدلية عند ابن خلدون حيث كتب : " وليس بمقدور المرء ألا يكون مأخوذاً بالطابع الجدلى العميق لفكر ابن خلدون فهو كما لاحظنا لايعتبر مجمل الوقائع بمثابة تكدس عرضى لأشياء منعزلة ومستقلة بل بوصفها مجموعاً من الظواهر المتماسكة ، والمرتبط بعضها بالبعض الأخر عضوياً ، وتتحدد بالضرورة بشكل متبادل . وهذا التداخل المركب خاضع لعملية تطور لاتقل تعقيداً عن تلك الظاهرات [1] .

إذا كان ايف لاكوست يذهب إلى هذا الحد البعيد فى التسليم بالجدلية عند ابن خلدون فإن باحثين آخرين رأوا أن ماعند ابن خلدون هو جدلية بالمعنى العام [2] .

جـ – نظرية ابن خلدون لاشك أنه يظهر فيها التفاعل بين الوقائع . هذا التفاعل صنفه مفكرون على أنه جدلية Dialictique ، وقد نرى التخفيف من المعنى الذى تعنيه الجدلية فنستخدم مصطلح حوار Dilaogue وقد نواصل عملية التخفيف فنستخدم مصطلح التأثير Effect . هذا جانب موضع اتفاق ؛ أى وجود تفاعل . الفكرة الحاسمة فى المناقشة تتعلق بتحديد من يؤثر على الآخر : العقل أو المادة ؟

عند ابن خلدون التطور نوعان ؛ تطور السلطة السياسية وتطور المجتمع . هذا الأمر شديد الوضوح فى الفكر الخلدونى . التطور السياسى فى الفكر الخلدونى يعمل عليه الإنسان . الإنسان هنا بعقله هو العامل الفاعل فى الجدلية أو الحوارية أو التأثيرية . للتدليل على ذلك نحيل إلى ماكتبه ابن خلدون فى الفقرات التالية :

– فصل بعنوان فى حدوث الدولة وتجددها (ص ٢٩٨) .

– فصل بعنوان فى أن الدولة المستجدة إنما تستولى على الدولة المستقرة بالمطاولة لا بالمناجزة (ص٢٩٨ ـ ٣٠١) .

تطور المجتمع بهياكله الإنتاجية يعمل عليه أيضاً عند ابن خلدون الإنسان . يستدل على ذلك بالعناوين الآتية التى استخدمها ابن خلدون وبما كتبه تحتها :

– فصل فى أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره (ص ٣٠٢ ـ ٣١١).

– فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران (ص ٢٨٦ ـ ٢٩٠) .

---

(١) ايف لاكوست ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة الدكتور ميشال سليمان ، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤ ، ص ١٨٦ .

(٢) دكتور ملحم قربان ، مرجع سابق ، ص

هذه العناوين فى ذاتها وبما كتب تحتها تدل على أن نظرية ابن خلدون فى تفسير التاريخ مؤسسة على أن الإنسان هو العامل على التطور وأن المادة بمعنى الهياكل الإنتاجية وغيرها تتطور بعقل الإنسان .

استنتاج عام عن ابن خلدون وفكرة الحتمية

المناقشة السابقة تهيئ أن نعطى الاستنتاج العام التالى : المجتمعات خاضعة لقانون التطور ، وتطورها منتظم ، ويتم التطور نتيجة تفاعل سنن الهيئة خلقها الله على طبيعة تفاعلية بحيث يؤدى تفاعلها إلى تطور منتظم ، وقد يخرق الانتظام فى التطور بالمشيئة الإلهية ، والإنسان هو القوة المحركة للتطور فى المجال الذى تقضى به السنة الإلهية .

٩ - ابن خلدون وتأسيس علم الاقتصاد

٩ - ١ : علم الاقتصاد على النحو الذى يعرف به فى أوروبا يتأسس على ثلاثة أبعاد . البعد المعرفى والبعد التحليلى وبعد القانون الاقتصادى .

٩ - ١ - ١ : البعد المعرفى

طورت أوروبا نظرية للمعرفة وجعلتها حاكمة لكل العلوم بما فى ذلك علم الاقتصاد . تتأسس هذه النظرية على أن الإنسان هو مصدر المعرفة ويصل إلى هذه المعرفة بالطرق الموصلة إليها ؛ " بالعقل عند العقليين وبالحس عند انتجريبيين وبالحدس عند الحدسيين وبالعقل البرجماتى عند البرجماتيين وبالتجربة الوجودية عند الوجوديين[1] .

٩ - ١ - ٢ : البعد التحليلى

يعرف الفكر البشرى نوعين من التحليل . النوع الأول التحليل المعيارى[2] وهو الذى يتأسس فيه التحليل على قواعد أو أوامر أو تعليمات أخلاقية ويرتبط بالغيبيات . النوع الثانى التحليل الموضوعى [3] وهو الذى لايرتبط فيه التحليل إلا بالشىء اليقينى الثابت بالتجربة .

علم الاقتصاد على النحو الذى نشأ فيه بأوروبا يتأسس على النوع الثانى وهو التحليل الموضوعى .

---

(١) دكتور يحيى هويدى ، مقدمة فى الفلسفة العامة ، ص ١١٧ .

(2) Normative Analysis .
(3) Positive Analysis .

٩ - ١ - ٣ : القانون الاقتصادى

عندما تقوم قوانين ذات علاقة ثابتة فى هذه اللحظة تتحول " المعرفة العامة " فى أى تخصص من التخصصات إلى علم .وقد حدد الكلاسيك موضوع علم الاقتصاد فى اكتشاف القوانين التى تحكم المتغيرات الاقتصادية [1] .

هذه هى الأبعاد الثلاثة المكونة لعلم الاقتصاد على النحو الذى يقول به الأوروبيون .

٩ - ٢ : عند البحث عن مساهمة ابن خلدون فى تأسيس علم الاقتصاد فإنه يكون أمامنا أسلوبان احتماليان . الأسلوب الاحتمالى الأول هو أن يكون ابن خلدون قد كتب صراحة أن علم الاقتصاد فى منهجه يتأسس على أبعاد معينة . الأسلوب الاحتمالى الثانى هو أن نحلل مقدمة ابن خلدون وذلك بهدف اكتشاف الأبعاد التى أسس عليها فكره الاقتصادى . الأسلوب الأول غير ممكن لأن ابن خلدون لم يكتب صراحة عن الأبعاد التى أسس عليها فكره الاقتصادى . بناء على هذا فإن الأسلوب الثانى هو الممكن الوحيد . فى هذا الصدد يقبل علمياً أن نعتبر الأبعاد الثلاثة وهى البعد المعرفى والبعد التحليلى وبعد القانون الاقتصادى فروضاً لبحثنا عن مساهمة ابن خلدون فى تأسيس علم الاقتصاد ونختبر هذه الفروض بناء على ماقاله ابن خلدون . هذا المنهج لايفرض هذه الأبعاد على مساهمة ابن خلدون كما أنه لايصادر وجود أبعاد أخرى .

٩ - ٢ - ١ : البعد المعرفى

نستهدف فى بحث البعد المعرفى أن نتعرف على الطرق الموصلة إلى المعرفة فى الموضوع الاقتصادى كما يراها ابن خلدون . ولقد استخدمنا مصطلح البعد المعرفى ولم نستخدم مصطلح نظرية المعرفة لأنه ليس من أهدافنا دراسة تفصيلية عن اكتشاف نظرية المعرفة عند ابن خلدون فهذا ليس متلائماً مع بحثنا عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد. ثم إن نظرية المعرفة عند ابن خلدون كانت موضع دراسات كثيرة وذلك فى إطار البحث عن فلسفته وموقفه من الفلاسفة .

٩ - ٢ - ١ - ١ : فروض البحث

للتعرف على الطرق الموصلة إلى المعرفة فى الموضوع الاقتصادى كما يراها ابن خلدون نحلل نصوصاً من كتاب المقدمة .

---

(1) Ricardo, D., The principles of political Economy and taxation, the works and correspondece of David Ricardo, edited by Piero Sraffa, Cambridge University Press, vol. 1, pp. 5-7.

النص الأول

" وجب أن نرجع (فى الاجتماع) إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة ينقادون إلى أحكامها .. فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرانها كانت سياسة عقلية وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقرها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والقضاء والله يقول (أفحسبتم إنما خلقناكم عبثاً) . فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة فى أخرتهم (صراط الله الذى له مافى السموات ومافى الأرض) . فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك فى جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للاجتماع الإنسانى فأجرته على منهاج الدين ...

لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية فى أحوال دنياهم وآخرتهم " ..... (ص ١٩٠ ـ ١٩١).

النص الثانى

" إن مسائل علم الكلام إنما هى عقائد متلقاة من الشريعة كما نقلها السلف من غير رجوع فيها إلى العقل ولاتعويل عليه بمعنى أنها لاتثبت إلا به فإن العقل معزول عن الشرع وأنظاره وماتحدث فيه المتكلمون من إقامة الحجج فليس بحثاً عن الحق فيها فالتعليل بالدليل بعد أن لم يكن معلوماً هو شأن الفلسفة بل إنما هو التماس حجة عقلية تعضد عقائد الإيمان ومذاهب السلف فيها وتدفع شبه أهل البدع عنها الذين زعموا أن مداركهم فيها عقلية وذلك بعد أن تفرض فيها صحيحة بالأدلة النقلية كما تلقاها السلف واعتقدوها وكثير مابين المقامين وذلك أن مدارك صاحب الشريعة أوسع لاتساع نطاقها عن مدارك الأنظار العقلية فهى فوقها ومحيطة بها لاستمدادها من الأنوار الإلهية فلا تدخل تحت قانون النظر الضعيف والمدارك المحاط بها فإذا هدانا الشارع إلى مدرك فينبغى أن نقدمه على مداركنا ونثق به دونها ولاننظر فى تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه بل نعتمد ما أمرنا به اعتقاداً وعلماً ونسكت عما لم نفهم من ذلك ونفوضه إلى الشارع ونعزل العقل عنه ". (ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦) .

النص الثالث

" فأما إسنادهم الموجودات كلها إلى العقل الأول واكتفاؤهم به في الترقي إلى الواجب فهو قصور عما وراء ذلك من رتب خلق الله فالموجود أوسع نطاقاً من ذلك (ويخلق مالاتعلمون) . وكأنهم في اقتصارهم على إثبات العقل فقط والغفلة عما وراءه بمثابة الطبيعيين المقتصرين على إثبات الأجسام خاصة المعرضين عن النقل والعقل المعتقدين أنه ليس وراء الجسم في حكمة الله شيء وأما البراهين التي يزعمونها على مدعياتهم في الموجودات ويعرضونها على معيار المنطق وقانونه فهي قاصرة وغير وافية بالغرض " . (ص ٥١٦)

النص الرابع

" ولاتتقن بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها والوقوف على تفصيل الوجود كله .... فإذا علمت هذا فلعل هنا ضرباً من الإدراك غير مدركاتنا لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة وخلق الله أكبر من خلق الناس والحصر مجهول والوجود أوسع نطاقاً من ذلك والله من ورائهم محيط فاتهم إدراكك ومدركاتك في الحصر واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق إدراكك ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك وليس ذلك بقارح في العقل ومداركه بل العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينية لاكذب فيها غير أنك لاتطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية وكل ماوراء طوره فإن ذلك طمع في محال " (ص ٤٥٩ - ٤٦٠) .

النص الخامس

" ثم إن هذه المجاهدة والخلوة والذكر يتبعها غالباً كشف حجاب الحس والاطلاع على عوالم من أمر الله ليس لصاحب الحس إدراك شيء منها ، والروح من تلك العوالم . وسبب هذا الكشف أن الروح إذا رجع عن الحس الظاهر إلى الباطن ضعفت أحوال الحس وقويت أحوال الروح وغلب سلطانه وتجدد نشوءه وأعان على ذلك الذكر فإنه كالغذاء لتنمية الروح . ولايزال في نمو وتزيد إلى أن يصير شهودا بعد أن كان علما ويكشف حجاب الحس ويتم وجود النفس الذي لها من ذاتها وهو عين الإدراك فيتعرض حينئذ للمواهب الربانية والعلوم اللدنية والفتح الإلهي وتقرب ذاته في تحقيق حقيقتها من الأفق الأعلى ، أفق الملائكة . وهذا الكشف كثيراً مايعرض لأهل

المجاهدة فيدركون من حقائق الوجود مالايدرك سواهم . وكذلك يدركون كثيراً من الواقعات قبل وقوعها ويتصرفون بهممهم وقوى نفوسهم فى الموجودات السفلية وتصير طوع إرادتهم ... وقد كان الصحابة رضى الله على مثل هذه المجاهدة " (ص٤٦٩ ـ ٤٧٠).

١ ـ ٢ : تحليل النصوص لاكتشاف الطرق الموصلة الى المعرفة

١ ـ ٢ : هذه مجموعة نصوص مأخوذة من كتاب المقدمة . نحاول أن نحللها وذلك لتحديد الطرق الموصلة إلى المعرفة فى الموضوع الاقتصادى ، ومع تحديد هذه الطرق نعطى بعض الملاحظات :

أولاً : الطرق الموصلة إلى المعرفة كما تدل عليها النصوص المذكورة هى الشرع والعقل والتجربة والحدس .

ثانياً : يقطع ابن خلدون بعبارات صريحة أن هذه الطرق تعمل على مايتعلق بالدنيا وما يتعلق بالآخرة ، مايتعلق بالعبادات ومايتعلق بالمعاملات . يدخل فى ذلك المعرفة المتعلقة بالاقتصاد .

ثالثاً : تحليل النصوص المذكورة يعطى النتيجة التالية : الشرع هو الطريق الأول الموصل إلى المعرفة . ويقطع ابن خلدون بأن الشارع أعلم بمصالح الكافة ؛ وأن مقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم .

رابعاً : العقل هو الطريق الثانى الموصل إلى المعرفة . ويتبين من تحليل النصوص المذكورة أن ابن خلدون يرى أن العقل يصبح طريقاً للمعرفة فيما ليس فيه شرع . يقطع ابن خلدون بأن العقل غير قادر أن يصحح ماجاء به الشرع وذلك لأن فى الشرع أموراً لايقوى العقل على إدراكها .

خامساً : باعتماد الشرع والعقل طرقاً موصلة إلى المعرفة يكون ابن خلدون قد اعتبر كلاً من النقل والعقل . وقد جعل النقل حاكماً على العقل ولم يجعل العقل حاكماً على النقل . وانتقد بحدة من يسند الموجودات كلها إلى العقل .

سادساً : النصوص الخمس المذكورة ونصوص أخرى غيرها وهى كثيرة تدل على أن ابن خلدون يعتبر التجربة أحد الطرق الموصلة إلى المعروف . فى هذا الصدد نشير إلى دراسة متخصصة عن هذا الموضوع عند ابن خلدون ، لقد أثبتت أن النزعة التى يصطبغ بها تفكير ابن خلدون العلمى هى النزعة التجريبية ، وتحت تأثير هذه النزعة ألف فى التاريخ وعلم العمران ، كما أرخ للعلوم فى تلك الصفحات الرائعة التى

تزخر بها مقدمته . فهو يرى أن التجربة وفحص الحقائق الجزئية والحوادث الشخصية هما الدعامة التى يقوم عليها العلم بحقائق الأشياء " [1] .

سابعاً : اعتبار الحدس طريقاً من الطرق الموصلة إلى المعرفة. يلزم له بعض الملاحظات التوضيحية ليجلى رأى ابن خلدون فيه وليربط بالاقتصاد .

أ - النص الخامس يدل على أن ابن خلدون يرى أن الحدس طريق من الطرق الموصلة إلى المعرفة .

ب - يضع ابن خلدون شرطاً للمجاهدة لمن يستطيع الوصول إلى المعرفة الحدسية وهى شروط إيمانية . يعنى هذا أن ابن خلدون يربط الحدس بالشرع . بناء على هذا يكون ابن خلدون ربط العقل بالشرع وأيضاً ربط الحدس بالشرع .

جـ - إثبات أن ابن خلدون اعتبر الحدس طريقاً موصلاً إلى المعرفة يجب أن يفهم فى إطار رأى ابن خلدون فى التصوف فى هذا الصدد نعرض الآتى [2] :

- استهدف ابن خلدون أن يخلص علم الكلام من الفلسفة وكان يرى أنه ليس فى المنطق غناء فى التدليل على مسائل الإلهيات فإن ذلك طمع فى محال ، وكان يرفض الفلسفة الميتافيزيقية .
- لابن خلدون نزعة صريحة نحو التصوف ظهرت فيه فى الجزء الأخير من حياته... ولكنه لايرضى عن الصوفية رضا مطلقاً من غير قيد ولاشرط لأنه ينعى على الغلاة المتأخرين منهم خلطهم بين التصوف والفلسفة وعلم الكلام .
- نظريته فى التصوف قائمة على تفرقة جوهرية بين نوعين من الإدراك ، إدراك للعلوم والمعارف وأساسه العقل وإدراك للأحوال النفسانية .

ثامناً : بشأن الأخذ بالمعرفة الحدسية واثباتها لابن خلدون فإنه يثار سؤال له أهميته فى إطار الحديث عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، وهو : هل للمعرفة الحدسية مجال فى الاقتصاد ؟

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفى ، موقف ابن خلدون من الفلسفة والتصوف ، ضمن بحوث مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص١٣٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤١ - ١٤٣ .

نقترح عرض العناصر التالية والتى بناء عليها يمكن الاجابة على السؤال المطروح .

أ - دراسات الجدوى الاقتصادية فرع من فروع الدراسات الاقتصادية وتصنف كدراسة تنبؤية . لاشك أن الباحث فى دراسات الجدوى الاقتصادية يؤسس تنبؤه على عوامل موضوعية ، لكن بجانب هذه العوامل الموضوعية فإن هناك مساحة للحدس ، ومساحة الحدس تتسع وتضيق لاعتبارات كثيرة .

ب - السياسات الاقتصادية فرع من فروع الدراسات الاقتصادية وعندما تقرر الدولة الأخذ بسياسة اقتصادية معينة فإن هذا يكون بناء على اعتبار عوامل موضوعية لكن للحدس دوره .

جـ - التخطيط الاقتصادى فرع من فروع الدراسات الاقتصادية ، وتؤسس الخطة الاقتصادية على اعتبارات موضوعية لكن أيضاً فى هذا المجال فإن للحدس دوره .

د - أشهر نظرية اقتصادية ولدت فى القرن العشرين هى نظرية كينز التى اكتملت فى كتابه المنشور عام ١٩٣٦ . أدخل كينز العامل النفسى فى التحليل الاقتصادى ونحيل إلى ماكتبه عن دوافع الطلب على النقود (السيولة) ومعدل الفائدة والاستثمار[1] . لايمكن اعتبار العامل النفسى شيئاً آخر غير الحدس .

هذه هى العناصر الأربعة التى نعرضها كإجابة على سؤال : هل للمعرفة الحدسية مجال فى الاقتصاد ؟ بناء على ماعرض نستطيع أن نعطى النتيجة التالية : الاقتصاديون يعملون للعامل النفسى فى القرار الاقتصادى والتحليل الاقتصادى . بعبارة أخرى الاقتصاديون يعملون المعرفة الحدسية فى الموضوع الاقتصادى .

٩ - ٢ - ٢ : البعد التحليلى

التحليل المقصود بالحديث ليس النوع المعروف فى النظرية الاقتصادية وإنما هو نوع يعمل على مستوى معرفى سابق على هذه المرحلة .

---

(١) راجع كتاب كينز وعنوانه :

Keynes, J.M., General theory of Employment, interest, and Monney .

وكينز : اقتصادى انجليزى ولد ١٨٨٣ ومات فى ١٩٤٦ .

خضع الاقتصاد لمنهجين فى التحليل . الأول المنهج المعيارى ؛ وفيه يتأسس التحليل على مايجب أن يكون وله ارتباطه بالقيم وبالغيبيات . الثانى المنهج الموضوعى ويتأسس التحليل فيه على ماهو كائن ، ولايرتبط إلا بالشىء اليقينى الثابت بالتجربة.

موضوع هذه الفقرة تحديد هوية أو طبيعة منهج التحليل فى الاقتصاد الخلدونى وذلك باستقراء نصوص فى كتاب المقدمة . النصوص الخمسة التى درست فى البعد المعرفى صالحة للبحث فيها عن البعد التحليلى والسبب فى ذلك هو الارتباط العضوى القائم بين البعد المعرفى والبعد التحليلى ، إن كلا منهما يعمل على الضبط المعرفى للذهنية التى تتعامل مع الموضوع الاقتصادى . وسوف نضيف إلى هذه النصوص الخمسة نصاً سادساً :

٢-١ : نص سادس

النص السادس

" ... وأما الاخبار عن الواقعات فلابد فى صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر فى إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه ، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة . وإذا كان ذلك فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ونميز بين مايلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ومايكون عارضاً لايعتد به ومالايمكن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً فى تمييز الحق من الباطل فى الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهانى لامدخل للشك فيه . وحينئذ فإذا سمعنا عن شىء من الأحوال الواقعة فى العمران علمنا مانحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا وهو علم مستقل بنفسه " فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى وذو مسائل وهى بيان مايلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً " (ص ٣٧ - ٣٨)

٢-٢ : تحليل نصوص الستة من المنهج التحليلى الخلدونى

مجموعة النصوص الستة المذكورة تحدد المنهج التحليلى فى الاقتصاد الخلدونى . يتبين هذا من المناقشة التالية :

٢-٢-١ : أولاً يعتمد ابن خلدون التجربة وسيلة للمعرفة . يعنى ذلك أنه يعتمد المنهج الذى يتأسس على تحليل ماهو قائم . نص ابن خلدون : " القانون فى تمييز الحق من الباطل فى الاخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو

العمران" . يدل هذا النص أن النهج الخلدونى فى التحليل مؤسس على النظر فيما هو قائم .

ثانياً: نقد الدكتور طه حسين لمنهج التحليل عند ابن خلدون يعتبر من أشهر الآراء التى قيلت . إنه يرى " أن ابن خلدون نشط لدراسة المجتمع لينقى به التاريخ من الشوائب والأغلاط ومثل هذا الهدف المعيارى يتنافى مع المنهج العلمى السليم " . وقد رد الأستاذ ساطع الحصرى على نقد طه حسين بالآتى : " فى الواقع أن ابن خلدون فكر فى علم العمران خلال أبحاثه التاريخية ودون مسائل هذا العلم عندما تهيأ لكتابة التاريخ... غير أن ذلك لايبرر القول بأن ابن خلدون جعل علم العمران تابعاً للتاريخ... إن علم العمران مستقل بنفسه . كما أنه جمع مباحث هذا العلم فى كتاب خاص منفصل عن مباحث التاريخ الأصلية " [1] .هذا رد الأستاذ ساطع الحصرى على نقد الدكتور طه حسين ، ونضيف إليه أن النص السادس صريح فى تحديد النهج التحليلى عند ابن خلدون فى علم العمران وقد ذكر هذا العلم تصريحاً وذلك فى سياق تحديد نهجه التحليلى وأنه قائم على النظر فى الواقع ؛ أى فيما هو كائن .

ثالثاً: النص الأول الذى ذكر عند مناقشة البعد المعرفى يقول فيه ابن خلدون " ... وإذا كانت (القوانين) مفروضة من الله بشارع يقررها كانت سياسة دينية نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة " . يدل هذا النص على أن ابن خلدون يعتبر الشرع (أى النقل) طريقاً (أو هو الطريق الأول) للمعرفة . من المعروف أن المعرفة النقلية معرفة معيارية . بثبوت هذا فإنه قد يظن أن ذلك ينقض موضوعية أو علمية ابن خلدون . المعرفة النقلية وعلاقتها بالمعيارية والموضوعية قضية فى ذاتها وهى قضية فى إطار دراسة ابن خلدون .

ابن خلدون يعتبر الشرع (النقل) الطريق الأول للمعرفة ، هذا ثابت له ثبوتاً يقينياً . ابن خلدون نظر فى العمران البشرى أى الواقع وحلله موضوعياً ؛ هذا ثابت له أيضاً . ابن خلدون حكم على انحرافات الواقع بمعيار الشرع هذا ثابت له أيضاً . هذه الثوابت الثلاثة تجعل تحليل ابن خلدون من حيث المعيارية والوضعية ذو طبيعة خاصة. إنه أعمل المعيارية حيث يجب أن تعمل وأعمل الموضوعية فى مجالها العلمى

---

(١) انظر فى تفصيل الاعتراض والرد عليه :

دكتور محمد عبد المنعم نور ، ابن خلدون كمفكر اجتماعى عربى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

الذى يمكن أن تعمل فيه . إن هذا أحد مظاهر تفوق الفكر الخلدونى وذلك إذا قورن بما جرى عليه الأمر فى الفكر الاقتصادى الأوروبى . لقد أعمل الأوروبيون المعيارية إعمالاً كاملاً فى القرون المسماة بالعصور الوسطى عندهم وأعملوا الموضوعية وحدها منذ القرن الثامن عشر . وهم فى كلا الأمرين أخطأوا منهجياً.

٤-٢ النتيجة التى ننتهى إليها بناء على المناقشة السابقة أن ابن خلدون أعمل كلاً من منهج التحليل المعيارى ومنهج التحليل الموضوعى . وقد أعمل كلا المنهجين بطريقة لاتنفى عن مساهمته صفة العلمية . أعمل ابن خلدون المنهج الموضوعى فى رصد وتحليل الظاهرة الاقتصادية أو المتغير الاقتصادى . وعندما عمل ذلك كان فى نطاق علم الاقتصاد . بالنسبة للمنهج المعيارى فإنه أعمله عند إعطاء حكم (قيمى) على السلوك الاقتصادى للفرد أو للدولة . وعندما عمل ذلك كان فى نطاق المذهب الاقتصادى أو النظام الاقتصادى . إن هذا يعنى أن ابن خلدون له مساهمته فى علم الاقتصاد وله مساهمته فى المذهب والنظام الاقتصادى .

٤-٥ خلاصة بصدد مناقشة المعيارية والموضوعية عند ابن خلدون نرى أن نعرض رأياً فى قضية المعرفة النقلية والتحليل المعيارى والتحليل الموضوعى . وهذه القضية قد تناقش تحت عنوان المعرفة الشرعية والعلمية ، أو تحت عنوان المعيارية والعلمية .

الرأى الذى نعتقد فيه أن المعرفة الشرعية ، وبمصطلح آخر أن المعرفة النقلية يقوم فى نطاقها كلاً من التحليل المعيارى والتحليل الموضوعى . لايوجد خلاف فى الرأى حول الارتباط الموجب بين المعرفة النقلية والتحليل المعيارى . بناء على هذا فإن المطلوب إثباته هو وجود تحليل موضوعى فى إطار المعرفة النقلية . المعرفة الشرعية أى النقلية تتضمن حكماً قيمياً ، هذه مسألة لاخلاف حولها . الحكم الشرعى أى النقلى ينشئ واقعاً اقتصادياً ، وهذه مسألة لاخلاف عليها . رصد هذا الواقع الاقتصادى وتحليله لاكتشاف الارتباطات القائمة بين عناصره وكذلك للتنبؤ بالتطورات المحتملة لهذا الواقع ؛ هذه العملية كلها هى ماتسمى التحليل الموضوعى . وهذا التحليل يشبع كل شروط الحياد اللازمة للعلمية ؛ أى لقيام علم . وفى دراستنا يكون هذا العلم هو علم الاقتصاد .

إعطاء مثال لتوضيح الرأى الذى عرضناه تكون له فائدته . نأخذ الزكاة كمثال. الزكاة على النحو الذى شرعت به فى الإسلام لها أحكامها ، هذه الأحكام تتضمن قيماً

وهذا أمر لاخلاف فيه . تطبيق أحكام الزكاة ينشىء واقعاً اقتصادياً تكون فيه المتغيرات الاقتصادية على طبيعة معينة مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار . رصد هذه المتغيرات الاقتصادية وتحليلها بحيدة كاملة هو مايسمى المنهج الموضوعى .

٣ : القانون الاقتصادى

يعتقد أن علم الاقتصاد قام عندما وجدت فيه قوانين اقتصادية . علم الاقتصاد بهذا يخضع لما تخضع له العلوم الأخرى . فإن العلم – على نحو عام – يستهدف استخلاص القوانين التى تفسر الظواهر والمتغيرات الداخلة فى نطاقه ، ويصل إلى ذلك بعملية استقراء ، وهو الحكم على كل بما حكم به على جزئيات تندرج تحت ذلك الكل[1] .

العملية العلمية تتأسس على ملاحظة والملاحظة تنتقل إلى فرض ، ويختبر الفرض فإذا ثبتت صحته أصبح قانوناً .

فى الفقرات التالية نحاول أن نتبع موضوع القانون فى الفكر الخلدونى ثبوت ذلك لابن خلدون يعتبر خطوة حاسمة فى إقامة الدليل على أن ابن خلدون قد أسس علم الاقتصاد .

٣ - ٤ : النصوص
النص السابع

كتب ابن خلدون تحت عنوان الفصل الرابع والثلاثون فى أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها :

" والسبب فى ذلك أنهم معتادون النظر الفكرى والغوص على المعانى وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها فى الذهن أموراً كلية عامة ليحكم عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة ولاشخص ولاجيل ولا أمة ولا صنف من الناس ويطبقون من بعد ذلك الكلى على الخارجيات وأيضاً يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهى فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها فى الذهن ولاتصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر ولاتصير بالجملة إلى المطابقة وإنما يتفرع مافى الخارج عما فى الذهن من ذلك كالأحكام الشرعية فإنها فروع عما فى المحفوظ من أدلة الكتاب

---

(١) دكتور عبد المنعم عبد العزيز المليجى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

والسنة فتطلب مطابقة ما فى الخارج لها عكس الأنظار فى العلوم العقلية التى تطلب فى صحتها مطابقتها لما فى الخارج فهم معتادون فى سائر أنظارهم الأمور الذهنية والأنظار الفكرية لا يعرفون سواها " (ص ٥٤٢) .

النص الثامن

كتب ابن خلدون الفصل الرابع عشر تحت عنوان : فى أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص .

" ... فهذا عمر للدولة بمثابة عمر الشخص من التزيد إلى سن الوقوف ثم إلى سن الرجوع . ولهذا يجرى على ألسنة الناس فى المشهور أن عمر الدولة مائة سنة ، وهذا معناه . فاعتبره واتخذ منه قانوناً " . (ص ١٧١)

تحليل النصوص

تحليل النصوص الثمانية المذكورة يكشف عن رأى ابن خلدون بالنسبة لموضوع هذه الفقرة وهو القانون الاقتصادى وذلك على النحو الذى تظهره المناقشة التالية :

أولاً : فى النص الثامن يذكر ابن خلدون صراحة أن العمران البشرى يخضع لقانون ، وفى النص السادس يذكر أن غرضه من تأليف كتابه هو علم العمران ، وقد استخدم مصطلح علم : " وهو علم مستقل بنفسه " . ربط النصوص معاً يعطى النتيجة التالية : علم العمران قائم على قوانين . هذه النتيجة ليست مستنبطة من مضمون ماكتبه ابن خلدون وإنما هى مأخوذة من صريح عباراته .

ثانياً : علم العمران الذى استهدفه ابن خلدون بالكتابة يشمل مايتعلق بالسياسة ومايتعلق بالاقتصاد وغير ذلك من العلوم . يترتب على ذلك نتيجة هى : أن علم الاقتصاد عند ابن خلدون يتأسس على قوانين . بثبوت ذلك لابن خلدون فإنه يكون أول مفكر قال صراحة أن علم الاقتصاد قائم على قوانين . فى هذا الصدد نذكر أن الفكر الأوروبى يقرر أن الأفكار الاقتصادية العامة تحولت إلى علم اقتصاد عندما اكتشفت القوانين الاقتصادية . بالعمل وفق المنطق الأوروبى يكون ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد .

ثالثاً : بصدد الحديث عن القانون عند ابن خلدون نشير إلى أنه استخدم ثلاثة مصطلحات : السنة الإلهية والقانون والقاعدة ، وكل واحد من هذه الثلاثة له مجاله الذى

يعمل فيه القانون . يعمل فى الوقائع التى يكون للإنسان تأثير فيها وذلك بأعمالها أو إهمالها .

٣-٢-٤ رابعاً: يحدد النص السابع خصائص القانون عند ابن خلدون . إن خاصيته الأساسية هى التعميم . يترتب على هذا أن القوانين الاقتصادية التى اكتشفها ابن خلدون تتمتع بخاصية التعميم . هذا بالضبط هو مايقال فى علم الاقتصاد الأوروبى عن القوانين الاقتصادية وأنها تعمل بدون التأثر بالمكان أو الزمان .

٣-٢-٥ خامساً: موضوع القانون عند ابن خلدون هو التفسير . النص السابع يحدد ذلك تحديداً واضحاً . بثبوت ذلك لابن خلدون فإنه يكون قد كتب عن قوانين اقتصادية تعمل على تفسير الواقع . عن هذه الفكرة نذكر أن الفكر الأوروبى قائم على أن موضوع علم الاقتصاد هو التفسير . ابن خلدون له فضل الريادة بهذه الفكرة .

٣-٢-٦ سادساً: فائدة القانون عند ابن خلدون يحددها النص السادس . القانون معيار للصدق والصواب ، معيار لتمييز الحق من الباطل .

٣-٢-٧ سابعاً: حيث إن القانون عند ابن خلدون معيار لتمييز الحق من الباطل فإنه تكون له مرجعية . بشأن المرجعية فإن تحليل مضمون النصوص المذكورة ونصوص غيرها يعطى النتيجة التالية : القانون له مرجعيته بالنسبة للماضى والحاضر . ولم يسحب ابن خلدون مرجعية القانون إلى المستقبل ، والسبب فى ذلك هو إيمانه بأن الغيب لله يجريه وفق إرادته .

٣-٢-٨ : ثامناً: اكتشف ابن خلدون قوانين اقتصادية متعددة . ومن تحليلنا للقوانين الاقتصادية التى اكتشفها يتبين أنها يمكن أن تصنف فى مجموعتين رئيسيتين . المجموعة الأولى تتضمن قوانين تعمل على تفسير نقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى ، أو من مرحلة إلى مرحلة . المجموعة الثانية تتضمن قوانين تعمل على تفسير متغيرات اقتصادية معينة . من أمثلة النوع الأول القانون المفسر لعلاقة العمران بالصناتع والقانون المفسر لعلاقة العمران بالعلم والتعليم . ومن أمثلة النوع الثانى القوانين المفسرة للأثمان والمتضمنة فى نظرية القيمة عند ابن خلدون .

نتيجة البحث عن تأسيس ابن خلدون لعلم الاقتصاد

٣-١ : علم الاقتصاد على النحو الذى يعرضه الفكر الأوروبى علم تفسيرى ؛ يفسر الواقع الاقتصادى بقوانين اقتصادية اكتشفها الاقتصاديون خلال مسيرة هذا العلم . علم الاقتصاد بهذا المعنى يكون ابن خلدون هو المؤسس له .

فى علم الاقتصاد لاينبغى أن نقف عند موضوع القوانين الاقتصادية التى بها أعلن بها مولد العلم وإنما علم الاقتصاد الأوروبى تكمن فيه وتعمل عليه نظرية معرفة ومنهج تحليلى . الاقتصاديون يتكلمون صراحة عن القوانين الاقتصادية ولكنهم لايناقشون البعد المعرفى والبعد التحليلى . عدم مناقشتهما لاتدل بحال من الأحوال على عدم وجودهما .

٣-٢ : المناقشة السابقة أثبتت أن ابن خلدون له رأى محدد فى البعد المعرفى وله رأى محدد فى المنهج التحليلى . والآراء الاقتصادية التى قال بها ابن خلدون كانت فى الإطار المعرفى والنهج التحليلى الذى كتب عنه .

٣-٣ : النتيجة العامة هى أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاقتصاد بأبعاده المعرفية والمنهجية التحليلية والقوانين الاقتصادية . والتحفظ الذى يرد على هذه النتيجة هو أن البعد المعرفى والبعد التحليلى عند ابن خلدون من طبيعة مغايرة لما عليه الحال فى الفكر الأوروبى .

٣-٤ : يترتب على النتيجة السابقة نتيجة أخرى هى أن علم الاقتصاد اكتمل مولده فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، وذلك بفارق زمنى مقداره أربعة قرون سابقة على التاريخ الذى يقول به الأوروبيون من أنه ولد مع آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

١٠ – ١ – ١ : يمكن القول أن موضوع النمو أو بعبارة ابن خلدون العمران يمثل الموضوع الرئيسى فى كتاب المقدمة . يتأكد هذا من عنوان الكتاب : مقدمة فى طبيعة العمران ، كما يتأكد من موضوعاته التى تعمل على العمران بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

١٠ – ١ – ٢ : الدراسات الاقتصادية عن ابن خلدون اهتمت بموضوع النمو الاقتصادى . والذين قدموا هذه الدراسات كانت لهم اجتهاداتهم . ابن خلدون لم يكتب على النحو الآتى : باب فى النمو وباب فى القيمة وهكذا وإنما جاءت أفكاره عن الموضوعات التى كتب عنها متفرقة على امتداد كتابه ، لهذا اجتهد الذين كتبوا عن فكره فى جمع آرائه المتفرقة عن الموضوع الواحد .

١٠ – ١ – ٣ : الدراسة التى نقدمها عن نظرية النمو فى الفكر الخلدونى هى أيضاً نوع من الاجتهاد فى التعرف على فكره . هذا الاجتهاد عن تصور نظرية للنمو فى الفكر الخلدونى يساعد فى وضعه فى صيغة من الصياغات التى تصاغ بها نظريات النمو فى الفكر الاقتصادى المعاصر .

نحاول أن نعبر عن هذا المعنى بطريقة أخرى . صياغات نظرية النمو فى الفكر الاقتصادى فى تطور مستمر ، وقد اكتسبت هذه الصياغات تقدماً واضحاً . لاشك أن التعامل مع هذه الصياغات يكسب " صنعة " فى الصياغة . هذا هو الأمر الذى نشير إليه بالقول بالاستفادة من الصياغات التى تطورت بها نظريات النمو فى الفكر الاقتصادى .

هذه العناصر الممهدة للكتابة عن نظرية العمران فى الفكر الخلدونى تؤهل لوضع خطة بحث هذا الموضوع . هذه الخطة تتألف من العناصر الآتية :

العنصر الأول : التعريف بأهم الدراسات السابقة عن هذا الموضوع ، ونقترح عرضها تحت عنوان : صياغات حديثة لنظرية العمران فى الفكر الخلدونى .

العنصر الثانى : عرض عناصر جديدة نرى أنها لم تظهر فى الصياغات السابقة .

العنصر الثالث : عمل مقابلة بين نظرية العمران عند ابن خلدون ونظرية النمو فى الفكر الاقتصادى الأوروبى .

١٠ - ٢ : صياغات حديثة لنظرية العمران فى الفكر الخلدونى

١٠ - ٢ - ١ : صياغة د . محمد على نشأت

كتب الدكتور محمد على نشأت بحثاً نال به درجة الدكتوراه وكان موضوعه الفكر الاقتصادى فى مقدمة ابن خلدون . فى حدود المعرفة المتاحة فقد تكون هذه أول رسالة علمية على هذا المستوى باللغة العربية فتاريخها يعود إلى عام ١٩٤٤ . تضمنت الرسالة عرضاً لآراء ابن خلدون فى موضوعات اقتصادية كثيرة . فيما يتعلق بالموضوع الذى نبحثه نجد أن مؤلف البحث لم يستخدم أياً من المصطلحين العمران أو النمو. لكن فقرات متعددة فى الرسالة تضمنت عناصر أو أفكار يمكن منها التعرف على رأى ابن خلدون فى العمران . نقترح أن نقدم الدراسة عن هذا البحث تحت عنوان نظرية العمران لأنه العنوان الذى استخدمه ابن خلدون مع أن مؤلف البحث لم يستخدمه لكنه لم يستخدم غيره .

أ - فى فصل بعنوان نظرية الإنتاج (ص ٢١ ـ ٣٣) :

عرض المؤلف آراء ابن خلدون فى موضوعين يعملان على نظرية العمران. الأول عن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والثانى عن عوامل الانتاج . تضمن الموضوع الأول مناقشة لعنصر العمل من حيث تقسيمه وهى الفكرة التى يعتبر ابن خلدون رائداً فيها وكذلك من حيث التضامن . اعتبر ابن خلدون تطور التمدن هو تطور التضامن . أما الموضوع الثانى فكان عن عوامل الانتاج وهى العمل والطبيعة ورأس المال . استنتج من بحث هذه العوامل أن مجتمع ابن خلدون بلغ درجة كبيرة من النضج وانتهى إلى قسط وافر من الحضارة .

ب - فى فصل بعنوان النظريات الاقتصادية الاجتماعية بحث المؤلف عن آراء ابن خلدون فى مقومات الحياة الاقتصادية (ص ١٣١ ـ ١٤٤) استنتج من بحث هذا الموضوع أن ابن خلدون يرى أنه لكى يبلغ العمران أقصاه يجب أن يحاط ببيئة سياسية ومدنية وطبيعية مثلى .

" **البيئة المدنية** : يؤسس ابن خلدون تحليله على " أن المدينة هى المظهر الأمكثر وضوحاً لتقسيم العمل والتضامن البشرى ؛ إنها المكان الذى يترعرع فيه الترف والذي يوجد فيه التضامن الإنسانى على أتم وجه " . من قبيل المقارنة التوضيحية نشير

إلى أن النهضة الأوروبية الحديثة بدأت بالمدن التى نشأت على أطراف الاقطاعيات وسكنها ماعرف باسم البورجوازى Bourgeois ، ونسب أو نسبت إليه الطبقة البورجوازية Bourgeoisie .

البيئة السياسية : " يرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على شعور معنوى تمثله العصبية وهذا تضامن سياسى أو على شعور مشترك مستمد من المعيشة المادية ومظهره الإذعان والتسليم وهو تضامن اقتصادى . والغلبة للدول القائمة على التضامن السياسى " . التفصيلات الواسعة التى أعطاها ابن خلدون لهذا المقوم تعطى النتيجة التالية : ابن خلدون كان يدرك تماماً أهمية العامل السياسى والبيئة السياسية بالنسبة للعمران .

البيئة الطبيعية : " يعتقد ابن خلدون أن الحياة الاقتصادية لابد لها من بيئة طبيعية تنمو فيها . ويعنى بالبيئة الطبيعية اعتدال الجو للعمران " . هذه الفكرة لابن خلدون عن البيئة الطبيعية قد ظهرت بعد قرون فى الفكر الأوروبى عند ليست List ، ومونتسكيو وغيرهم .

جـ - فى فصل بعنوان آراء ابن خلدون فى السياسة الاقتصادية بحث المؤلف عن آراء ابن خلدون فى تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وآثاره . وقد استلزم بحث هذا الموضوع بيان رأى ابن خلدون فى الحرية الاقتصادية (ص ١٦٥ ـــ ١٧٨) الموضوع بشقيه الحرية والتدخل يؤسس لعناصر تعمل على نظرية العمران فى الفكر الخلدونى . نتائج بحث هذا الموضوع أثبتت لابن خلدون نتيجتين :

النتيجة الأولى : المزاحمة الحرة تؤدى إلى أحسن توزيع للسلع إذا كانت قوة شراء المتعاملين فى السوق متقاربة على أن التدخل متى بدأ يصعب تحديده أو وقفه . هذه النتيجة تعنى أن ابن خلدون يرى أن الحرية الاقتصادية وما تضمنه من منافسة هى إطار ملائم للتقدم الاقتصادى .

النتيجة الثانية : اعتقاد ابن خلدون فى الحرية الاقتصادية ليس معناه أنه ينكر أثر الدولة فى الانتاج الاقتصادى ويطلب اخراجها من المجال الاقتصادى . فالدولة شديدة الارتباط بالعمران والحضارة إنما هى من قبل الدول ، والعمران من غير الدولة لايتصور . الدولة هى " السوق الكبرى " أم الأسواق كلها . بل إن ابن خلدون ينسب تقدم الصناعة إلى الدولة .

١٠ - ٢ - ٢ : صياغة De la Grandville

أولاً : فى مؤلفه الكبير المعنون نظرية النموالاقتصادى خصص الاقتصادى الفرنسى De la grandville [1] المبحث الثانى لنظرية النمو فى الفكر الخلدونى : حرص فى تقديمه لهذه النظرية أن يشير إلى عناصر نرى لأهمية مايترتب عليها أن نذكرها.

أ - قدم ابن خلدون نظريته فى القرن الرابع عشر الميلادى وقبل أن يبدأ عصر النهضة فى أوروبا (ص ٤٠) .

ب - كتاب ابن خلدون يتضمن خطة للتحليل الاقتصادى خاصة فى مجال النمو الاقتصادى (ص ٤١) .

جـ - ابن خلدون راد فكرة تقسيم العمل وقدم أمثلة لها ، وأمثلته نفسها ظهرت بعد ثلاثة قرون عند وليام بتى (ص ٤١) .

د - تضمن كتاب ابن خلدون أفكاراً اقتصادية ذات طبيعة تحليلية متقدمة ، وذلك مثل التوازن على المستوى الكلى وفكرة متضاعف الاستثمار . وقد أشار ابن خلدون بعبارة دقيقة جداً كيف أن نقص انفاق الدولة يولد نقصاً أكبر فى الدخل الإجمالى. هذه الفكرة سوف تظهر بعد قرون طويلة عند Monteil وعند Bouquet (ص٤١) .

هـ - كشف ابن خلدون عن العلاقة بين مستوى أو معدل النمو الاقتصادى والثقل النسبى للقطاعات الاقتصادية (زراعى وصناعى وقطاع الخدمات خاصة النقل والتجارة) (ص ٤٢) .

ثانياً : عوامل النمو فى مقدمة ابن خلدون

تقوم نظرية ابن خلدون على أن النمو الاقتصادى هو نتيجة تفاعل خمسة عوامل : (١) نمو السكان ، (٢) التقدم التكنولوجى ، (٣) بحث الأفراد عن الربح ، (٤) الملكية الخاصة ، (٥) قوة المؤسسات السياسية والقضائية . عرض De la grandville هذه العوامل الخمسة بالتفصيل (ص ٤٢ - ٤٦) .

---

(1) De la Grandville, Olivier, Theorie de la Croissance Econonique, Masson, Paris, 1977

ثالثاً : نموذج عصرى لنظرية ابن خلدون

عرض De la grandville نظرية ابن خلدون فى صياغة عصرية حديثة مستخدماً نموذجاً رياضياً بيانياً فى هذا النموذج اشتق دالة الدخل ، والانتاجية الحدية للعمل والانتاجية الحدية لرأس المال ، وانتاجية الفرد .

رابعاً : نتائج دراسة De la grandville

استنتج De la grandville أن ابن خلدون قدم نظرية للنمو الاقتصادى ذات تفوق فى فن التحليل . قد سبق Solow فى أفكاره ، ومعروف أن Solow اقتصادى أمريكى أعطى مساهمات لها اعتبارها فى نظرية النمو وذلك فى النصف الثانى من القرن العشرين .

من عناصر تفوق آراء ابن خلدون أنه اكتشف الدورة الاقتصادية فى الأجل الطويل . وهى فكرة لن تظهر فى الفكر الأوروبى إلا بعد عدة قرون (ص ٥٥) .

١٠ - ٢ - ٣ : صياغة الدكتور شوقى دنيا[١]

أولاً : يمكن القول أن الدراسة التى قدمها الدكتور شوقى دنيا تعتبر من الدراسات الواسعة باللغة العربية عن الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون . استخدمت هذه الدراسة مصطلح النمو الاقتصادى للتعبير عن نظرية ابن خلدون فى العمران

ثانياً : تحت عنوان فى طبيعة النمو وأهميته ناقش الدكتور دنيا فكرة وجهت ضد النظرية الخلدونية وهى أن طبيعة التطور عند ابن خلدون لاتعدو أن يكون من باب الدوران حول النفس أو حسب تعبير أصحاب هذا النقد هو دوران الطاحونة حيث لم يبرح مكانه بل يتحرك من نقطة ويلف ويدور إلى أن يعود إلى نفس النقطة ، فهى دورية مغلقة لايترتب عليها تقدم حقيقى فى أوضاع المجتمعات " . رفض الباحث هذا النقد ضد الفكر الخلدونى ذاهبا مع من ذهب إلى أن نظريته تضمن تطوراً حقيقياً وحركة تؤدى إلى نقطة غير نقطة الأصل .

ثالثاً : تحت عنوان عوامل النمو ناقش الباحث دور العامل السياسى . يمكن القول أنه أبرز بوضوح عناصر فاعلة فى هذا الموضوع . وفى رأيه أن العامل السياسى يحصر فيما يلى :

أ - إقامة كل مامن شأنه أن يحقق الوضع الأمثل للتعاون وتوزيع الأعمال فى المجتمع .

---

(١) د . شوقى أحمد دنيا ، ابن خلدون ـ مؤسس علم الاقتصاد ، دار معاذ للنشر ، الرياض ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م .

ب -.حماية الحقوق والممتلكات .

جـ - تأمين وكفالة حق الحرية لكل المواطنين .

د - حماية المجتمع من الوقوع فريسة للعدوان الخارجى .

هـ - الاستقرار السياسى .

و - التكاتف والتكتل حول هدف مشترك يسعى الجميع إليه .

رابعاً : أشار الباحث إلى العامل العقدى واستنتج أن ابن خلدون يرى أن الدين هو العامل الوحيد القادر على تحقيق الشروط التمهيدية للتقدم .

١٠ - ٣ : عناصر جديدة فى نظرية العمران الخلدونية

عرض فى الفقرة السابقة ثلاث مساهمات لصياغة نظرية العمران عند ابن خلدون صياغة حديثة مستخدمة فى عرضها لغة اقتصادية فنية وأيضاً بعض أدوات التحليل الاقتصادية . نحاول فى هذه الفقرة أن نضيف عناصر جديدة فى نظرية العمران عند ابن خلدون . فى رأينا أن المساهمات الأربع ؛ المساهمات الثلاث السابقة والمساهمة التى نقدمها فى هذه الفقرة تصبح معاً وتؤخذ ككل باعتبارها تتكامل فى إعطاء صيغة أو مقترح لنظرية العمران الخلدونية . بعبارة أخرى ، إننا نعتبر أن كل واحدة من المساهمات الثلاث كشفت عن عناصر فى النظرية موضع الدراسة وأن المساهمة الرابعة التى نقدمها فى هذا البحث كشفت عن عناصر جديدة ، وبالتالى فإن نظرية العمران الخلدونية تتكون من العناصر التى كشفت عنها المساهمات الأربع .

العناصر الجديدة التى كشفت عنها دراستنا لكتاب المقدمة ثلاثة :

- الإسلام والعمران .
- المتغير التوزيعى والعمران .
- التعليم والعمران (المتغير التكنولوجى) .

١٠ - ٣ - ١ : العمران فى الإسلام (دور الأديان فى العمران)

انتماء الفكر الخلدونى إلى الإسلام قضية عمل عليها الأوربيون كثيراً . وقد نهضت أقلام جادة لمفكرين مسلمين للرد على المزاعم التى حاولت أن تخلع فكر ابن خلدون من الإسلام . نحاول فى هذه الفقرة أن نكشف عن الروابط القائمة بين الإسلام والعمران كما جاءت فى الفكر الخلدونى . ومانقدمه فى هذه الفقرة له توظيفاته . إنه يوظف أولاً لتجلية رأى ابن خلدون فى هذا الموضوع ، ويوظف ثانياً كنقض مزاعم المستشرقين الذين حاولوا فصل ابن خلدون من معتقداته الإسلامية ومن بيئته الإسلامية،

ويوظف ثالثاً لترشيد تجاربنا المعاصرة فى التنمية الاقتصادية وذلك بإعادة ربطها بالمنهج الإسلامى .

أولاً : الدين والعمران

دراسة كتاب المقدمة لابن خلدون تبين أن مؤلفه عالم ذو عقلية تتمتع بخاصية الحيادية فى البحث العلمى ، هذا من صفات العلماء الذين أثروا فى التجربة الإنسانية وأثروها . ابن خلدون وهو الفقيه المسلم يرى أن الدين ؛ أى دين له دوره الإيجابى فى الحياة . للاستدلال على ذلك على نحو واضح نورد نصاً لابن خلدون مع تحليله .

النص

كتب ابن خلدون فصلاً تحت عنوان فى : معنى الخلافة والإمامة :

" لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضرورى للبشر ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية كانت أحكام صاحبه فى الغالب جائرة عن الحق مجحفة بمن تحت يده من الخلق فوجب أن يرجع فى ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة ينقادون إلى أحكامها وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولم يتم استيلاؤها سنة الله فى الذين خلوا من قبل . فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك فى جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للاجتماع الإنسانى فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع " (مقتبس من ص ١٩٠ - ١٩١) .

تحليل النص

أ - يربط ابن خلدون استقرار المجتمع الإنسانى وتقدمه بوجود سياسة ينقاد لها الكافة .

ب - أعلى أنواع السياسة التى ينقاد لها الكافة هى السياسة المفروضة من الله يقرها ويشرعها وهى السياسة الدينية .

جـ - يربط ابن خلدون النفع فى الدنيا (وكذا فى الآخرة) بالالتزام بالسياسة الدينية . يمكن أن يترجم النفع إلى عمران أو حضارة أو تقدم اقتصادى .

د - ارتباط النفع بالسياسة الدينية سببه أن الشارع وهو الله سبحانه وتعالى أعلم بمصالح الكافة .

هـ - يركز ابن خلدون على أن مقصود الشارع بالناس صلاح دنياهم وآخرتهم .

نستنتج مما قاله ابن خلدون أنه يرى أن العمران يرتبط ارتباطاً وإيجابياً مع الالتزام بالدين ؛ أى بما جاء عن الشارع الحق وهو الله سبحانه وتعالى . وابن خلدون فى هذا النص لم يربط رأيه بالتشريعات الموسومة بأنها إسلامية وإنما جعل كلامه عاماً ليدخل تحته تشريعات الله فى كل الأديان السماوية .

ثانيا : الإسلام والعمران

مقدمة ابن خلدون تعالج موضوعاً واحد هو طبيعة العمران . تحليل ماجاء بهذا الكتاب تتيح لنا أن نضع الفرضية التالية : ابن خلدون يرى أن الإسلام يحقق العمران على أكمل وجه . هذه الفرضية تجمع آراء ابن خلدون فى هذا الموضوع . نحاول فيما يلى مناقشة هذه الفرضية .

أ - الفواصل الإيمانية فى كتاب المقدمة

مقدمة ابن خلدون تتمتع بثراء واسع فيما يسمى الفواصل الإيمانية . وهى فواصل تأتى فى ختام الفصول أو فى ثناياها وقد تأتى فى مقدمتها وتحمل قيماً إيمانية . أحصيت هذه الفواصل الإيمانية فوجد أنها تبلغ مائتين وسبعين فاصلة [1] . من أمثلة هذه الفواصل الإيمانية : والله أعلم ، سبحان الحكيم العليم ، وفوق كل ذى علم عليم ، والله يخلق مايشاء ، والله يرزق من يشاء بغير حساب ، وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ، وقد استأثر الله بعلمه ، والله يعلم وأنتم لاتعلمون .

هذه الفواصل الإيمانية تدل على أن ابن خلدون يرى أن الإيمان يدخل فى نسيج كل العناصر العاملة على العمران أو المرتبطة به . إن مقدمات الموضوعات وتحليلها وخواتيمها كلها محكومة بقيم إيمانية إسلامية . الفواصل الإيمانية على هذا النحو تقوم دليلاً على إثبات الفرضية التى وضعت لهذه الفقرة وهى أن ابن خلدون يرى أن الإسلام يحقق العمران على أكمل وجه .

ب - السياسة الشرعية الإسلامية تحقق العمران

فى فصل بعنوان : فى أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره كتب ابن خلدون :

" إعلم أنه قد تقدم لنا فى غير موضع أن الاجتماع للبشر ضرورى وهو معنى العمران الذى نتكلم فيه وأنه لابد لهم فى الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه

---

(١) د . عمر فروخ ، موقف ابن خلدون من الدين والقضايا الدينية ، ص ٣٤٩ - ٣٧٧ .

فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذى جاء به مبلغه وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها مايتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم . فالأولى يحصل نفعها فى الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح فى العاقبة ولمراعاته نجاة العباد فى الآخرة والثانية إنما يحصل نفعها فى الدنيا فقط ثم إن السياسة العقلية التى قدمناها تكون على وجهين أحدهما يراعى فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان فى استقامة ملكه على الخصوص وهذه كانت سياسة الفرس وهى على جهة الحكمة وقد أغنانا الله تعالى عنها فى الملة ولعهد الخلافة لأن الأحكام الشرعية مغنية عنها فى المصالح العامة والخاصة وأحكام الملك مندرجة فيها . الوجه الثانى أن يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة وتكون المصالح العامة فى هذه تبعا وهذه السياسة التى يحمل عليها أهل الاجتماع التى لسائر الملوك فى العالم من مسلم وغيره إلا أن ملوك المسلمين يجرون منها على ماتقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهدهم فقوانينها إذا مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين فى الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكماء فى آدابهم والملوك فى سيرهم " (ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣) .

تحليل النص

تحليل هذا النص يعطى العناصر التالية :

ـ لابد للعمران من سياسة يقوم عليها بحيث تضبط حركته وتحدد وسائله وأهدافه. هذه السياسة تمثل المرجعية العليا للمجتمع .

– السياسة التى تمثل المرجعية العليا إما أن تكون سياسة وضعها الإنسان بعقله وإما أن تكون سياسة مستندة إلى شرع منزل من الله سبحانه وتعالى . ابن خلدون مع النوع الثانى لأنها تحقق مصالح الإنسان فى الدنيا والآخرة ، وتحقيق هذه المصلحة مؤكد لعلم الشارع بالمصالح .

– الشريعة الإسلامية هى السياسة التى تمثل المرجعية العليا للمسلمين . هذه الشريعة تتكون من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين فى الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية .

– اعتبر ابن خلدون كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله لما ولاه المأمون الرمة ومصر ومابينهما ـ اعتبره من أحسن ماكتب لبيان السياسة الشرعية الإسلامية التى ينتظم بها العمران . وقد قال المأمون لما وقف على ماجاء بهذا الكتاب : ما أبقى أبو الطيب يعنى طاهراً شيئاً من أمور الدنيا والدين والتدبير والرأى والسياسة وصلاح

الملك والرعية وحفظ السلطان وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة إلا وقد أحكمه وأوصى به.

النتيجـــة

يستنتج مما قاله ابن خلدون فى النص السابق وبناء على التحليل الذى قدم عنه أنه يعتقد أن السياسة التى تمثل المرجعية العليا للمجتمع والمؤسسة على الشريعة الإسلامية صالحة لتحقيق العمران . يمكن إعادة صياغة هذه النتيجة بحيث تكون على النحو التالى : السياسة الشرعية الإسلامية شرط لتحقيق النمو وعلى نحو مستقر .

جـ - ترك الشريعة الإسلامية سبب لخراب العمران

تبين فى الفقرة السابقة أن ابن خلدون يعتقد أن الالتزام بالشريعة شرط لتحقيق النمو على نحو مستقر وآمن . كتب ابن خلدون فى فصل آخر مايؤكد هذا الرأى ولكن بطريقة أخرى . فى فصل بعنوان فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران كتب مايستنتج منه أن ترك الشريعة الإسلامية سبب لخراب العمران .

فى الفصل المشار إليه (ص ٢٨٦ - ٢٩٠) ذكر صوراً للظلم ، ويلاحظ أن الصور التى ذكرها تمثل أنواعاً من الظلم الاقتصادى ، وقد رتب ابن خلدون على هذا الظلم فساد العمران . نذكر فقرة مما جاء فى هذا الفصل .

النص

" ولاتحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولاسبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشارع فقد ظلمه . فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة . ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لاذهابه الآمال من أهله " (ص ٢٨٨) .

فى هذه الفقرة يحدد ابن خلدون صوراً للظلم ويحدد معها أثر ذلك على العمران. فى السطور التالية مباشرة يكتب عن السياسة الشرعية الإسلامية التى تحرم كل هذه الصور من الظلم وبالتالى تحرم الأسباب المؤدية إلى خراب العمران .

النص :

" واعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم وهو ماينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى وهى الحكمة العامة المراعية للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل

والنسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر " (ص ٢٨٨) .

النتيجة

مانقل عن ابن خلدون فى هذه الفقرة والمناقشة التى أجريت عنها يعطى النتيجة التالية . يعتقد ابن خلدون أن ترك الشريعة الإسلامية وتعطيل العمل بما جاءت به سبب لخراب العمران . يمكن أن يعاد صياغة هذه النتيجة على النحو الآتى : الالتزام بالشريعة الإسلامية أمانة ضد خراب العمران .

د – ملامح المجتمع الخلدونى إسلامية ـ مجتمع العمران

عنوان هذه الفقرة مستعار من عند الدكتور مصطفى الشكعة فى دراسته القيمة عن ابن خلدون [١] . يعنى العنوان أن ابن خلدون وهو يتكلم فى مقدمته عن العمران كان يصف المجتمع الإسلامى الذى استوعب الإسلام وطبقه . عند وصفه مجتمعا فى مرحلة الحضارة وذكر الخصائص المميزة لهذا المجتمع فإنه قال تصريحاً وتضميناً بالأملة التى أعطاها وبالتحليل اذى قدمه أنه يصف مجتمعاً يعمل السياسة الشرعية الإسلامية . وفى مقابل ذلك فإنه عندما تكلم عن الأسباب المؤدية إلى خراب العمران وصف مجتمعاً ليست فيه السياسة الشرعية الإسلامية .

من الأدلة التى تعمل على تأكيد موضوع هذه الفقرة ماقاله ابن خلدون فى مجتمعه العمرانى عن العلوم والمعارف . إنه يطرز مقدمته بدراسات نفيسة عن العلوم التى هى ضرورية للمجتمع المسلم ويقسمها إلى علوم شرعية وعلوم عقلية . وفى مجال التربية عقد فصولاً ثلاثة أوضح فيها طرائق التعليم فى الآفاق الإسلامية [٢] .

يتأكد معنى أن ملامح المجتمع الخلدونى إسلامية من إعادة مراجعة ماكتب فى فقرات سابقة عن مقومات النمو الاقتصادى وماكتب عن غيرها من الموضوعات ، ففى كل هذه ا لموضوعات كان ابن خلدون يترجم السياسة اللازمة للعمران (بعبارته) وهى سياسة إسلامية .

أفكار ابن خلدون فى مقدمته " ترد وفق منهجية شمولية تمزج بين جوانب المعرفة الإنسانية مزجاً كاملاً ، وتنظر للإنسان نظرة عضوية مترابطة ... ثم ترى فى الحضارة كائناً حياً يشبه الكائنات الحية العضوية .... هذه النظرة إنما كانت فقها

---

(١) دكتور مصطفى الشكعة ، الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

خلدونيا لما ورد فى القرآن الكريم والسنة النبوية حول تداول الأيام بين الناس ، وحول أثر الظلم والترف والكفر بأنعم الله فى سقوط الدول " [1] .

النتيجة

ماجاء بهذه الفقرة يؤكد المعنى الذى نعمل عليه وهو أن الإسلام يحقق العمران على نحو آمن ومستقر . ويمكن أن تعاد صياغة هذه النتيجة على النحو التالى : الشريعة الإسلامية صالحة لتحقيق النمو وعلى نحو مستقر .

١٠ - ٣ - ٢ : المتغير التوزيعى ونظرية النمو

أ - نظرية النمو فى الفكر الاقتصادى الأوروبى اعتبرت لعقود طويلة المتغير الإنتاجى وحده. يمكن اعطاء أمثلة على هذا من نظرية هارود - دومار ونظرية آرثر لويس ، ونظرية رانيس - فى وغيرها من نظريات النمو المعروفة [2] . بسبب اعتبار المتغير الإنتاجى وحده فإن النتائج على توزيع الدخل وكذا توزيع الثروة كانت سيئة.ومن صور سوء التوزيع أن معدل الفقر زاد فى العقودالمعتبرة عقوداً للتنمية [3] .

مع السبعينت من القرن العشرين وأمام نتائج تدميرية فيما يتعلق بتوزيع الدخول والثروات بدأت مراجعات قوية لنظرية النمو التى تعتبر المتغير الإنتاجى وحده وأصبح من المتفق عليه أنه لابد أن يعتبر فى نظرية النمو المتغيرين ؛ المتغير الإنتاجى والمتغير التوزيعى . فى هذا الصدد يمكن القول أن الدراسة التى أشرف عليها البنك الدولى فى السبعينات من هذا القرن تعتبر من أقوى المساهمات التى حاولت إدخال المتغير التوزيعى فى نظرية النمو [4] .

اعتقد لفترة أن اعتبار المتغير التوزيعى فى نظرية النمو أصبح مسلماً به . لكن النظام العالمى الجديد الذى أخذت ملامحه تتشكل منذ تسعينات هذا القرن عاد بالفكر الاقتصادى القهقرى إلى الوراء فى مجال علاقة التوزيع بالنمو . أحد ملامح النظام

---

(١) دكتور عبد الحليم عويس ، التأصيل الإسلامى لنظريات ابن خلدون ، كتاب الأمة ، العدد ٥٠ ذو القعدة ١٤١٦ هـ ، السنة الخامسة عشرة ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) يمكن التعرف على هذه النظريات فى المرجع التالى :

-١.٠العوضى (د . رفعت العوضى) تخطيط القوى العاملة فى القطاع الزراعى ، رسالة دكتوراه - كلية التجارة - جامعة الأزهر ١٩٧٩ .

(٣) راجع فى هذه النتيجة الدراسة المنشورة عن منظمة العمل الدولية (ILO) وعنوانها : poverty in Rural Asia) Jeneva 1977.

(٤) الدراسة المشار إليها عملت لحساب البنك الدولى ومعهد التنمية بجامعة Sussex وشارك فيها خمسة من كبار الاقتصاديين العالميين أولهم H. Chenry . ونحيل إلى النسخة الفرنسية لهذه الدراسة

Redistribution et Croissance, press Universitaire de France, 1977

الاقتصادى العالمى الجديد هو اهمال المتغير التوزيعى . للتدليل على ذلك نشير إلى أحد الكتب التى تلقى رواجاً واسعاً فى البيئة الغربية حيث يقاد النظام العالمى الجديد بل وحيث يصاغ . إنه كتاب بول كيندى الذى يحمل عنوان التحضير للقرن الواحد والعشرين [1] . مؤلف الكتاب وله ثقله الفكرى بين قومه جعل الفصل الأول فى كتابه عن السكان ومدخله فى ذلك نظرية مالتس . إن هذا المؤلف عبر عن نقلة نوعية خطيرة فى الفكر الاقتصادى للنظام العالمى الجديد ، هذه النقلة يترتب عليها إهمال المتغير التوزيعى .

ب – دراسة مقدمة ابن خلدون تبين أن المتغير التوزيعى يعتبر عاملاً أساسياً فى آراء ابن خلدون عن العمران البشرى من حيث طبيعته ونضجه وهرمه . هذه نتيجة إجمالية عن هذا الموضوع . بشأن إعطاء مثال لذلك فسوف نقدم دراسة تحليلية لما كتبه فى الفصل الثالث والأربعين تحت عنوان فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران . لقد استعرض صوراً من الظلم الاقتصادى .

النص

ولاتحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولاسبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وخصاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله واعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم وهو ماينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى وهى الحكمة العامة المراعية للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فلما كان ا لظلم كما رأيت مؤذناً بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر. ومن أشد الظلمات وأعظمها فى إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين فى باب الرزق لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات

(1) Kennedy Paul, preperating for theTwenty - First, Century Fontana press, London, 1994.

ومكاسب لهم بل لا مكاسب لهم سواها فإن الرعية المعتملين فى العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك فإن كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخريا فى معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق .

وأعظم من ذلك فى الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء مابين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه فى الشراء والبيع وربما تفرض عليهم تلك الأثمان على النواحى والتعجيل فيتعللون فى تلك الخسارة التى تلحقهم بما تحدثهم المطامع من جبر ذلك بحوالة الأسواق فى تلك البضائع التى فرضت عليهم بالغلاء إلى بيعها بأبخس الأثمان وتعود خسارة مابين الصفقتين على رؤوس أموالهم وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق فى البضائع وسائر السوقة فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع والشراء وإذا كانت الأسواق عطلاً منها بطل معاشهم وتنقص جباية السلطان أو تفسد لأن معظمها من أوسط الدولة ومابعدها إنما هو من المكوس على البياعات كما قدمناه ويؤول ذلك إلى تلاشى الدولة وفساد عمران المدينة (من صفحات : ٢٨٨ ـ ٢٩٠) .

تضمنت الفقرة الأولى بعض أمثلة للظلم الاقتصادى التى اعتبرها ابن خلدون مؤدية إلى فساد العمران وخرابه . الأمثلة المذكورة تدخل كلها فى المتغير التوزيعى . وهى تعمل على القطاع الخاص كما تعمل على قطاع الدولة . ماذكره ابن خلدون فى هذه الفقرة يمكن أن تؤسس عليه النتيجة التالية : إن الاخلال بالمتغير التوزيعى سبب لفساد العمران .

تتضمن الفقرة الثانية بعداً توزيعياً يمكن القول أن كشف ابن خلدون عنه يمثل ريادة من رياداته الاقتصادية . هذا البعد هو أن النتائج الاقتصادية التى تتحقق مع التنمية يجب أن يعود نفعها ويشارك فيها ويحصل على نصيبه منها كل عوامل الانتاج التى شاركت فيها . وكان تركيز ابن خلدون على عنصر العمل واضحاً . التطورات فى عالمنا الاقتصادى تعطى تفسيراً لتركيز ابن خلدون على عنصر العمل . إن عقود التنمية لازمها انخفاض القوة الشرائية للدخل الذى يحصل عليه عنصر العمل ؛ بعبارة

أخرى إن الدخل الحقيقى لعنصر العمل عانى من انخفاض مستمر [1] . ابن خلدون وقع على هذا النوع من التطور الاقتصادى ووقع على نتائجه ، وأن انخفاض الدخل الحقيقى لعنصر العمل عوق التنمية بل وشوه نتائجها . هذا المعنى عبر عنه ابن خلدون بالعبارة التالية : إن ذلك يؤدى إلى انخفاض العمران وتخريبه .

بعض الدراسات الاقتصادية المعاصرة التى تمت فى ظل الدفاع عن الرأسمالية المعاصرة حاولت أن تروج لفكرة أن حصة الدخل التى يحصل عليها العمال تزيد مع النمو الاقتصادى [2] . هذه العبارة تحمل غموضاً يبدو متعمداً وهو أنها تخلط بين حصة الدخل التى يحصل عليها العمل وبين القوة الشرائية لهذا الدخل . وفيما وراء ما إذا كانت العبارة تحمل غموضاً أو لاتحمل فإن ابن خلدون كشف عن متغير توزيعى هام فى مسيرة عملية التنمية الاقتصادية هذا المتغير هو أن الاخلال بحصة العمل فى الدخل المتولد عن التنمية الاقتصادية سوف يقوض التنمية الاقتصادية .

دلت الفقرة الثالثة على أن ابن خلدون ربط العمران ، وبالعبارة الاقتصادية الشائعة ربط التنمية بمتغير توزيعى يتعلق بعمل قوى السوق فى إطار الحرية الاقتصادية . المتغير التوزيعى فى هذه الفقرة يتعلق بأثمان السلع . لقد اعتبر ابن خلدون أن الاخلال بأثمان السلع يؤدى إلى تلاشى الدولة وفساد العمران . يعنى أن الاخلال بالمتغير التوزيعى فيما يتعلق بأثمان السلع يترتب عليه الاخلال بالعمران ، أى بالتنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادى .

من الفقرات السابقة نحاول أن نستنتج نتيجة كلية عن المتغير التوزيعى فى نظرية العمران الخلدونية . ابن خلدون ربط العمران بالمتغير التوزيعى من ثلاثة مداخل: مدخل الثروة ومدخل حصة العمل فى الدخل ومدخل أثمان السلع . بعبارة أخرى إنه ربط العمران بتوزيع الثروة وبتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج وبأثمان السلع من حيث وجهها التوزيعى . هذه العناصر الثلاثة تمثل المتغير التوزيعى المربوط إلى النمو الاقتصادى .

جـ - يمكن أن تتبين الأهمية الاقتصادية للتحليل الخلدونى عند مقابلته مع ماعليه الفكر الاقتصادى عبر تطوره المعتبر فيما يتعلق بعلاقة النمو والتوزيع . الفكر

---

(١) راجع :

International Labour office, poverty and tant Landlessness in Asia, Geneva, 1977, p. 9.

(٢) راجع :

Kuznets, S., Quantitive Aspects pf the Economic Groutp of Nations : Distribution by size, Economic Development and Cultural changes, vol. x1, No. 2, part 2, January 1963, pp. 1 - 79 .

الاقتصادى الرأسمالى الأوروبى لعقود كثيرة أوقف النمو الاقتصادى على المتغير الإنتاجى . لفترة قصيرة لاتتجاوز عقدين (السبعينى والثمانينى من القرن العشرين) تنبه الفكر الأوروبى لدور المتغير التوزيعى فى النمو الاقتصادى ، وحتى مع ذلك وفى هذه المرحلة حصر الفكر الأوروبى هذا الأمر فى جزئية محدودة هى أثر النمو على الحصص الدخلية لعوامل الإنتاج . مع النظام العالمى الجديد وفى شقه الاقتصادى عاد الإهمال إلى المتغير التوزيعى ، بل قد يكون الأمر أكثر من إهمال ، إنه قد يكون أبعاد العنصر التوزيعى .

هذا جانب من المقابلة بين الفكر الخلدونى والفكر الرأسمالى الأوروبى . جانب آخر يتعلق بالثروة . الفكر الأوروبى حريص على ابعاد الثروة بقصد ربطها بالنمو أو التدخل لإعادة توزيعها . هذا الأمر يجد إثباته فى أن الفكر الأوروبى فيما يختص بموضوع التوزيع وإعادة التوزيع فإنه يعمل على الدخل وحده ويبعد الثروة . النظرية الخلدونية تدخل الثروة وتربطها بالعمران أى بالنمو . إن اقتصاديين لهم اعتبارهم فى أوروبا عندما نظروا بحيدة مذهبية لم يستطيعوا أن يهملوا الثروة عند حديثهم عن المتغير التوزيعى . من هؤلاء الاقتصادى ميردال [1] .

من مداخل المتغير التوزيعى عند ابن خلدون أثمان السلع . بشأن هذا الموضوع فى الفكر الاقتصادى نجد أن الذين اهتموا به هم الاقتصاديون الذين شغلوا باقتصاديات التخلف وبالبلاد المتخلفة . لقد كشفوا عن الوجه التوزيعى لأثمان السلع . لكن حتى فى هذا الأمر . فإن شاغلهم الرئيسى كان مع أثمان السلع الداخلة فى التبادل الدولى [2] .

المناقشة السابقة كلها تثبت تفوق الفكر الخلدونى وريادته .

١٠ - ٣ - ٣ : التعليم عنصر فى نظرية العمران الخلدونية

أولاً : التقدم التكنولوجى والتنمية فى الفكر المعاصر

التقدم التكنولوجى من أهم الموضوعات التى تناقش فى إطار اقتصاديات التنمية ولهذا سببه الموضوعى ذلك أن الفكر التنموى الحديث يرى أن معدل التنمية يحكم بعاملين هما التقدم التكنولوجى والتراكم الرأسمالى . لبيان أهمية التقدم التكنولوجى

---

(١) راجع : Mirdall

(٢) التفصيلات عن هذا الموضوع راجع :

Lee, Eddy. Development and Income Distribution : A case Study of Sri Lanka and Malaysia , World Development, voli 5, No. 4, April 1977, p. 288.

وفاعليته فى التنمية نشير إلى أن الدراسات التطبيقية أثبتت أن ٨٥٪ من النمو فى إنتاجية الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التغيرات التكنولوجية . بنى على هذا فرضية هى أن انطلاق التنمية فى الأجل الطويل يجىء من تحسن فى التكنولوجيا [١].

هذا عن أهمية التقدم التكنولوجى أما تعريفه فيعرف بأنه كل ظاهرة تسمح بالحصول على انتاج أكثر بدون تغيير كمية عوامل الانتاج [٢] . يدخل فى التقدم التكنولوجى مايتعلق بهيكل الانتاج وطبيعة عمليات الانتاج ونوع الآلات والإدارة والنظام الإدارى .

يعتقد أن الإصلاحات المؤسسية والاتفاق على التعليم والبحث هى خطوات عملية فى الحصول على تكنولوجيا متقدمة واكتساب مهارات تكنولوجية [٣] .

ثانياً : ابن خلدون وأهمية التعليم

أ - يدل كتاب المقدمة على أن ابن خلدون تعرف على أهمية العلم فى ذاته وأهميته للعمران البشرى . بل إن ابن خلدون اكتشف العلاقة التبادلية بين العلم والعمران ، العلم يعمل على العمران وكذلك العمران يعمل على العلم . الفقرات التى تخدم هذا الموضوع فى كتاب المقدمة كثيرة وتحت عناوين متنوعة. من هذه الفقرات :

- فصل فى أن التعليم للعلم من جملة الصنائع (ص ٤٣٠ ـ ٤٣٥) .
- فصل فى أصناف العلوم الواقعة فى العمران لهذا العهد (ص ٤٣٥ ـ ٤٣٧).
- فصل فى أن الصنائع تكسب صاحبها عقلاً وخصوصاً الكتابة والحساب (ص٤٢٨ ـ ٤٣٠) .
- فصل فى أن الصنائع لابد لها من المعلم (ص ٣٩٩ ـ ٤٠٣) .

هذه مجرد إشارة إلى فقرات مباشرة فى موضوع التعليم لكن توجد فقرات أخرى كثيرة حملت آراء لابن خلدون فى هذا الموضوع . يمكن القول على وجه الإجمال أن الفصول التى كتب فيها ابن خلدون عن الصناعات وهى من ص ٤٠٣ إلى ص ٤٢٧ فيها مايعمل على موضوع التعليم ، كذلك الفصول التى كتب فيها ابن خلدون عن العلوم وهى من صفحة ٤٣٥ إلى صفحة ٥١٤ تضمنت أيضاً آراء لابن خلدون فى موضوع التعليم .

---

(1) Findlay, Ronalds, Implication of Grouth Theory for Trade and Development, the American Economic Review, May 1975, p. 326.

(2) De La Grandville, O., op. cit, p. 264 .

(3) Stewart, Frances, Technology and Employment, in LDCS, World Development, vol. 2, No. 3, March 1974, p. 32 .

هذه إشارة إلى مواضع فى كتاب المقدمة حملت آراء لابن خلدون عن موضوع التعليم . نحاول تحليل بعض النصوص التى كتبها ابن خلدون وذلك بهدف التعرف على العلاقة أو الارتباط بين العلم والعمران كما يراها ابن خلدون. ويمكن أن نعبر عن ذلك بعلاقة التكنولوجيا بالنمو .

ب – فى فصل بعنوان : فى أن التعليم للعلم من جملة الصنائع كتب ابن خلدون :

" الحذق فى العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة فى الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله ومالم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق فى ذلك الفن المتناول حاصلاً فى غير الفهم والوعى "..

" وأيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة فى المسائل العلمية " (قارن ابن خلدون بين ذلك وبين " ملازمة المجالس العلمية سكوتاً لاينطقون ولا يفاوضون وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف فى العلم والتعليم " .

" .. وإنما الذى فضل به أهل المشرق أهل المغرب هو مايحصل فى النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد " (ص ٤٣٠ ـ ٤٣٣) .

هذا النص يبين رأى ابن خلدون فى العملية التعليمية فى ذاتها ، وكيفية اكتسابها والعوامل المؤثرة فى ذلك . تحليل هذا النص يبين الآتى :

– استطاع ابن خلدون أن يتعرف على العملية التعليمية فى ذاتها وكيفية إكتسابها والعوامل المؤثرة فى ذلك ، كما استوعب دور كل من العوامل الفطرية والعوامل المكتسبة فى العملية التعليمية .

– فاضل ابن خلدون ، بوضوح بين طريقة التعليم القائمة على التلقين والحفظ وطريقة التعليم القائمة على المناقشة والفهم ، وماكتبه قاطع فى رفض الطريقة الأولى وتأييد الطريقة الثانية .

– عبارة ابن خلدون " وما آتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده " لها دلالتها فى أهمية التعليم كما يراها ابن خلدون . إن القصور يمكن أن يقال عنه : التخلف سببه انقطاع التعليم أو التعليم ولكن بطريقة سيئة قائمة على التلقين والحفظ .

– المعول عليه عند ابن خلدون من التعليم هو اكتساب الملكة العلمية. هذه الملكة هى التى تجعل المتعلم قادراً على الاستفادة التى يحصل عليها وقادراً على الابتكار .

– للبيئة دورها فى العملية التعليمية ، وقد عبر ابن خلدون عن البيئة بالحضارة ورأيه أن الحضارة تنتج عقلاً مزيداً ، أى له آفاق أوسع .

– من أقوى المعانى التى وقع عليها ابن خلدون عنوان الفصل وبما كتبه فيه ؛ إنه جعل التعليم للعلم صناعة . فى عصرنا الحاضر سمعنا مصطلح صناعة التعليم وقد ظن أنه من المشتقات الاصطلاحية الحديثة ولكنه مصطلح نحته ابن خلدون . وليست الأهمية قاصرة على مجرد بحث المصطلح وإنما فى الدلالة المعرفية والعملية للمصطلح .

جـ – فى فصل بعنوان فى أن الصنائع لابد لها من العلم كتب ابن خلدون (ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠) .

" اعلم أن الصناعة هى ملكة فى أمر عملى ، وبكونه عملياً هو جسمانى محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل ....

" ولايزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى العقل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل ولايحصل ذلك دفعة واحدة وإنما يحصل فى أزمان وأجيال ، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لايكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية فلابد لها إذن من زمان " .

تحليل النص

يمكن توجيه هذا النص على النحو الآتى :

التوجيه الأول : يحدد ابن خلدون فى الجزء الأول من النص كيفية اكتساب المعرفة أو كيفية التعلم للأمور العملية ، لقد وضع يده على الخبرة والتدريب واعتبر أن التدريب العملى يولد ملكة كما أن التعلم النظرى يولد ملكة.

التوجيه الثانى : يمكن توجيه الجزء الثانى من النص ليخدم عملية التراكم المعرفى . إن أحد التعاريف المعرف بها العلم أنه عملية تراكم معرفى. وقد وقع ابن خلدون على هذا التعريف .

التوجيه الثالث : التقدم التكنولوجى على نحو ماهو مناقش الآن عملية معرفية مربوطة إلى الوقت . النص الذى نحلله يثبت أن ابن خلدون تعرف على هذا الجانب . إن فكرة مرور الوقت أمر ضرورى فى المعرفة التكنولوجية المرتبطة بالخبرة والتدريب والجوانب المعرفية العملية .

د – فى فصل بعنوان فى أن الصنائع والعلوم إنما تكمل بكمال العمران الحضرى وكثرته (ص ٤٠٠ ـ ٤٠١) كتب ابن خلدون :

" والسبب فى ذلك أن الناس مـالم يستوف العمـران الحضـرى وتتمـدن المدينـة إنما همهم فى الضرورى من المعاش وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضرورى وزادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش . ثم إن الصنائع والعلوم إنما هى للإنسان من حيث فكره الذى يتميز به عن الحيوانات والقوت له من حيث الحيوانية والغذائية " .

تحليل النص

العلوم تعمل على تحقيق العمران ورقيه هذه علاقة واضحة . يشير ابن خلدون فى النص السابق إلى مسار مكمل لهذه العلاقة هو أن العمران يرقى بالعلوم ، .حيث أن العمران يتيح للإنسان أن يتفرغ للكمالات ، ومنها الكمالات العلمية .

نتائج

هدف بحث هذه الفقرة هو التعرف على آراء ابن خلدون فى التعليم فى ارتباطاته بالعمران . يمكن القول أن ماعرض فى هذه الفقرة وهو بعض ماكتبه ابن خلدون وليس كل ما يتضمنه كتاب المقدمة ـ ماعرض يتيح استنتاج مايلى :

النتيجة الأولى : النمو الاقتصادى مربوط بالتعليم . بعبارة أخرى التعليم متغير ضمن المتغيرات التى يتوقف عليها النمو .

النتيجة الثانية : التعليم الذى تكلم عنه ابن خلدون يشمل كل أنواع العلوم . والأمثلة التى تضمنتها النصوص السابقة هى عن العلوم المرتبطة بها الصناعة والأنشطة الاقتصادية المتعددة .

النتيجة الثالثة : الخبرة واكتساب المهارات والتدريب عناصر واضحة فى فكر ابن خلدون وأنها ضمن العملية التعليمية .

النتيجة الرابعة : فكرة مرور الوقت هى فكرة مرتبطة بالتقدم التكنولوجى وهذه الفكرة واضحة فى الفكر الخلدونى .

النتيجة الخامسة : الارتباط بين التعليم والعمران ؛ أى بين التعليم والنمو فى الفكر الخلدونى هو ارتباط متبادل . إن كلاً منهما يعمل على الآخر .

النتيجة السادسة : المعول عليه من التعليم عند ابن خلدون هو اكتساب ملكة نظرية وعملية . هذه الملكة هى التى تؤهل للاكتشافات والاختراعات ، إنها تصبح محرك التقدم .

١٠ – ٤ : نتائج الدراسة حول نظرية العمران فى الفكر الخلدونى

تضمنت الصفحات السابقة مناقشة حول نظرية العمران فى الفكر الخلدونى . وقد اتسعت المناقشة بحيث شملت عرضاً لدراسات سابقة عن ابن خلدون كما شملت عرضاً لعناصر جديدة اقترحتها أو اكتشفتها دراستنا . نحاول فى هذه الفقرة إعطاء نتائج لهذه المناقشة . بشأن هذه النتائج فلن نعرضها على نحو أننا بحثنا هذا الموضوع وهذه نتيجة بحثه ، وإنما نقترح أن نعطى هذه الفقرة عن النتائج إضافة إلى نظرية العمران الخلدونية . يمكن أن يتحقق هذا الهدف بجعل هذه الفقرة تمثل بناء علويا لنظرية العمران الخلدونية والوسيلة لذلك هى أن نحدد العناصر الفاعلة على العمران فى الفكر الخلدونى وهى بمثابة عناصر أو متغيرات نظرية العمران الخلدونية .

عناصر نظرية العمران فى الفكر الخلدونى

من المناقشة السابقة نستطيع أن نستنتج عناصر نظرية العمران فى الفكر الخلدوني. قد تكون كلمة " عناصر " محتاجة إلى تحديد . هذه الكلمة تقابل كلمة " متغير " على النحو الذى يفهم به فى الدراسات الاقتصادية . نقول الانتاج دالة فى ، ونذكر عناصر أو عوامل يتوقف عليها الانتاج وتكون هذه العناصر أو العوامل هى المتغيرات . وتصنف على أنها متغيرات مستقلة ويكون الانتاج هو المتغير التابع .

على هذا النحو من الصياغة يمكن أن تصاغ العلاقة بين العمران والعوامل أو العناصر التى ربطت به فى الفكر الخلدونى . والصياغة التالية هى المقترحة .

يعتمد العمران على :

١ – السياسة الدينية (الإسلامية) .

٢ – التعليم (المتغير التكنولوجى) .

٣ – المقومات المؤسسية (البيئة المدنية والبيئة السياسية) .

٤ – المتغير التوزيعى .

٥ – السكان (عنصر العمل) .

٦ – المقومات الطبيعية .

٧ – الملكية الخاصة والحافز على الربح .

١-١-٢ القوانين والنظريات الاقتصادية الخلدونية

أ - عند سماع القول إن لابن خلدون مساهمة فى الدراسات الاقتصادية فإن المعنى القريب الذى يتبادر إلى الذهن يتعلق بمساهمته فى القوانين والنظريات الاقتصادية . السبب فى ذلك أن الاستخدام الحديث لمصطلح علم الاقتصاد ينصرف إلى مايتعلق بالقوانين والنظريات الاقتصادية . أما مايتعلق بالأبعاد المعرفية أو المنهجية التحليلية فإنها مع أنها داخلة فى الاقتصاد بل مؤسس عليها إلا أنها عناصر مضمرة وليست مظهرة .

ب - تعلق الذهن بالقوانين والنظريات الاقتصادية عند سماعه لمصطلح علم الاقتصاد لعله يقدم سبباً لأهمية بحث موضوع هذه الفقرة وهو المساهمة الخلدونية فى القوانين والنظريات الاقتصادية . سوف نحاول التعرف على هذه المساهمة باستقراء نصوص مما كتبه ابن خلدون فى كتابه المقدمة . وسوف نقوم بالمقارنة بين المساهمة الخلدونية والمساهمة الأوروبية ، وهذا الأمر نعتبره جزءاً أساسياً فى دراستنا عن تراث المسلمين العلمي فى الاقتصاد لأنه يبين لمن الريادة أو السبق فى الأفكار موضع المقارنة . تحديد الريادة أو السبق هدف موضوعى وليس شكلياً .

جـ - قبل عرض القوانين الخلدونية فى الاقتصاد من المفيد أن نشير إلى أن القوانين المعروفة فى علم الاقتصاد لها صياغتها الفنية ؛ قد تصاغ نظرياً على نحو معين ، فقد توضع فى صيغة رياضية ، أو يعبر عنها بيانياً . لانتوقع مثل هذه الصياغات الحديثة عند ابن خلدون وإنما نتوقع تأصيله لعلاقات وارتباطات بين ظواهر اقتصادية أو متغيرات اقتصادية بحيث يفهم منها أو يستنبط منها أو يؤسس عليها قانون.

د - إذا كان ابن خلدون لم يضع العلاقات الارتباطية التى كتب عنها فى صياغة من الصياغات التى تكتب بها القوانين الحديثة فإن هذا لايقلل من مساهمته فى هذا المجال . إن الصياغات تتطور مع تطور العلم . والتعبيرات المعقدة أو الصياغات المعقدة فنياً إنما هى من خصائص المراحل المتقدمة فى العلم وليست من خصائص مرحلة تأسيس علم الاقتصاد .

المعنى الذى نشير إليه يمكن أن يوضح على نحو أحسن بالإشارة إلى آدم سميث ، يعتبره الأوروبيون مؤسس علم الاقتصاد ، ومع ذلك لانجد عنده صياغات فنية معقدة عن الموضوعات التى كتب عنها . الاقتصاديون الذين كتبوا عنه هم الذين وضعوا فكرته فى صياغة فنية معقدة ؛ سواء أكانت صياغة رياضية أو صياغة بيانية .

١ : نظرية القيمة / العمل أساس القيمة

١ - ١ - ١ : نظرية القيمة من الموضوعات الاقتصادية المتفق على أن لابن خلدون مساهمة فيها . كتب ابن خلدون عن هذا الموضوع فى فصل بعنوان : فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية (ص ٣٨٠ - ٣٨٢) . وسوف نقتبس من هذا الفصل الفقرات التى تتعلق بموضوع القيمة .

النص

إعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى مايقوته ويمونه فى حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره والله الغنى وأنتم الفقراء والله سبحانه خلق جميع ماقى العالم للإنسان وامتن به عليه فى غير ما آية من كتابه فقال خلق لكم مافى السموات ومافى الأرض جميعاً منه وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام وكثير من شواهده ويد الإنسان مبسوطة على العالم ومافيه بما جعل الله له من الاستخلاف وأيدى البشر منتشرة فهى مشتركة فى ذلك ومحصل عليه يد هذا ممتنع عن الآخر بعوض أم آتاه الله منها الكسب إنما يكون بالسعى فى الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلابد فى الرزق من سعى وعمل ولو فى تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى فابتغوا عند الله الرزق والسعى إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه فالكل من عند الله فلابد من الأعمال الإنسانية فى كل مكسوب ومتمول// فاعلم أن مايفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهوالقصد القنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية وقد يكون مع الصنائع فى بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وإن كان من غير الصنائع فلابد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذى حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة فى الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت// وقد تخفى ملاحظة العمل كما فى أسعار الأقوات بين الناس (من صفحات ٣٨٠ - ٣٨٢) .

تحليل النص السابق لخدمة موضوع القيمة يفيد مايلى :

- يبدأ ابن خلدون كتابته عن الرزق والكسب بتقرير أن الموارد الاقتصادية التى خلقها الله سبحانه وتعالى مشتركة بين الناس جميعاً . وأن مايدخل منها فى ملكية شخص معين وهى ملكية استخلاف ، لاتكون إلا بعمل يبذله الشخص ، ومايمتلكه الشخص لايؤخذ منه إلا بعوض .

- المورد الاقتصادى لايصبح ملاحاً للانتفاع به إلا بعمل يبذله الإنسان " ... فلابد من الأعمال الإنسانية فى كل مكسوب ومتمول " .

– النظر العميق فى النص يفيد أن ابن خلدون عرف نوعى القيمة وهما قيمة الاستعمال [1] وقيمة المبادلة[2] . الأولى تعنى المنفعة التى تملكها سلعة ما لحائزها ، أما الثانية فتعنى قدرة سلعة ما فى مقابل السلع الأخرى . هذا القول بأن ابن خلدون عرف نوعى القيمة يستدل عليه بأنه تكلم عن الذهب والفضة " قيمة لكل متمول " ؛ أى ثمن ، وتكلم عن المبادلة . وتكلم عن الانتفاع بالسلعة.

– بعد مناقشة العمل والكسب وغيرهما يصل ابن خلدون للنتيجة التالية : " فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل " . هذه الفقرة هى التى يستدل بها على أن ابن خلدون يرى أن العمل هو أساس القيمة .

– مواصلة تحليل النص السابق تفيد أن ابن خلدون لايرى أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة . لقد كتب : " فلابد من قيمة ذلك المفاد من دخول قيمة العمل الذى حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة فى الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت " . إن هذا يعنى أن رأى ابن خلدون هو أن العمل أساس القيمة ، وليس رأيه هو : العمل هو المحدد الوحيد للقيمة .

٤ – ١ – ٢ : فى موضوع العمل والقيمة تكون المقارنة بين مساهمة ابن خلدون ومساهمة المفكرين الأوروبيين ثرية فى عناصرها . هذه بعض عناصر المقارنة .

– يمكن القول أن موضوع القيمة شغل حيزاً واسعاً فى الكتابات التى ولد بها علم الاقتصاد فى أوروبا ، ونعنى بها كتابة آدم سميث ومن بعد ريكاردو . آدم سميث فى مؤلفه ثروة الشعوب يفرد ثلاث فقرات مستقلة لموضوع القيمة وهى الخامسة والسادسة والسابعة [3] . وهو يرى أن قيمة السلعة تتحدد بالعمل . ريكاردو الذى تسلم إرث الاقتصاد الكلاسيكى من سميث عمل على حل المشكلة التى ترك عليها سميث موضوع القيمة وهى : هل تتحدد القيمة حسب كمية العمل أو حسب قيمة العمل . وقد انتهى إلى الآتى : أن القيمة تتحد حسب كمية العمل[4] .

– كارل ماركس جعل لموضوع القيمة صبغة مذهبية ، وقد ربط القيمة بموضوع فائض القيمة ، وربط ذلك بالاستغلال الذى يقع فى النظام الرأسمالى من

---

(1) Use value .
(2) Exchange value .

(٣) انظر :
Smith, A. An, Inquiry into the Nature and causes of the Weakth of Nations, op. cit , pp. 133 - 166 .
(4) Ricardo, D., the principles of political Economy and taxation, op. cit,

الطبقة البورجوازية على طبقة العمال . عند ماركس العمل هو المحدد الوحيد للقيمة[1] .

نستنتج مما سبق أن موضوع القيمة كان موضوعاً رئيسياً مع ولادة الاقتصاديين اللذين ينقسم إليهما الاقتصاد الأوروبى وهما الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى . هذا جزء من النتيجة ، وجزء آخر إن الاقتصاديين الذين ولد على أيديهم علم الاقتصاد الأوروبى بفرعيه الرأسمالى والاشتراكى بدأوا الكتابة فى موضوع القيمة من الفكرة التى قال بها ابن خلدون ، جزء ثالث فى النتيجة أن ابن خلدون سابق بأرائه بأكثر من أربعة قرون ، جزء رابع فى النتيجة وقد لايكون الأخير هو أن ابن خلدون كان واضحاً عنده أن العمل هو أساس القيمة ولم يقل أن العمل هو المحدد الوحيد للقيمة . وهذا الأمر لم يصل إليه الفكر الاقتصادى الأوروبى فى بداية عمله على هذا الموضوع وإنما بعد مساهمات متعددة .

٤ - ٢ : الحافز الاقتصادى فى الفكر الخلدونى / الحافز الشخصى

٤ - ٢ - ١ : تعريف

يعتبر الحافز الاقتصادى هو المحرك فى الاقتصاد الرأسمالى . آدم سميث يترجم الحافز الاقتصادى إلى اليد الخفية [2] ، وتعنى أن الشخص يكون مقادا بواسطة يد خفية تحفزه للتقدم والرقى . يظهر الحافز الاقتصادى فى فكرة الرجل الاقتصادى ، ويعنى به الاقتصاديون ذلك الطيف الشاحب لمخلوق يسير إلى حيث يوجهه مخه ، تلك الآلة التى تتولى عمليات الجمع والطرح [3] . شومبيتر يلخص اقتصاد المدرسة الكلاسيكية [4] فى العبارة الآتية : المصلحة الخاصة هى نظام القانون ا لطبيعى . هذه العبارة تعتبر أيضاً ترجمة للحافز الاقتصادى .

٤ - ٢ - ٢ : ابن خلدون والحافز الاقتصادى

آراء ابن خلدون فى الاقتصاد تنتمى إلى مذهب الحرية الاقتصادية . هذا بدوره يجعل الفكر الخلدونى مرتبطاً بفكرة الحافز الاقتصادى . ويعتبر هذا من قبيل الربط

---

(1) Loucks, W., op. cit, p. 97, 98 .
(2) Invisible hand .
(٣) روبرت هيلبرونر ، قادة الفكر الاقتصادى ، ترجمة دكتور راشد البراوى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ٥٩ .
(٤) المدرسة الكلاسيكية هى التى بدأت بها المدارس الاقتصادية ، وعلم الاقتصاد ولد معها . وكانت لها السيطرة فى علم الاقتصاد فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر ومن روادها آدم سميث وديفيد ريكاردو .

العام . بجانب هذا الربط العام فإننا سنعرض بعض فقرات مما كتبه ابن خلدون بهدف اكتشاف شيء مفصل عن الحافز فى آرائه الاقتصادية .

– فى معرض كتابة ابن خلدون عن الآثار الاقتصادية السلبية للمكوس كتب مايلى :

" فتكسد الأسواق لفساد الآمال " ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ . عبارة فساد الآمال مساوية لعبارة ضعف الحافز الاقتصادى .

– عند كتابته عن الآثار الاقتصادية السلبية لتدخل الدولة فى الأسواق كتب مايلى :

" ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح مايقبض آمالهم عن السعى " ص ٢٨٢ . قبض الآمال عن السعى تترجم إلى ضعف الحافز الاقتصادى .

– عند كتابة ابن خلدون عن أن الظلم مؤذن بخراب العمران كتب مايلى :

" اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها انقبضت عن السعى فى ذلك . وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعى فى الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً فى جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع ابوابها وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته . والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعى الناس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال واندعر الناس فى الآفاق من غير تلك الإيالة فى طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة " ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

هذا الذى كتبه ابن خلدون يعتبر من أدق ماقيل عن الحافز الاقتصادى وعن الآثار الاقتصادية المرتبطة به . إن ابن خلدون لم يقف بالآثار المرتبطة بالحافز عند الآثار الاقتصادية وإنما مد هذه الآثار إلى حياة المجتمع كله سياسية واقتصادية وغيرها [1].

---

(١) دور الحافز على هذا النحو فى الفكر الاقتصادى الخلدونى يباعد كلية بينه وبين الاقتصاد الاشتراكى ، وهى المحاولة التى حاولها بعض أنصار التفسير المادى .

٢ - ٣ : بين الفكر الخلدونى والفكر الأوروبى فى موضوع الحافز

من المسلمات فى الفكر الأوروبى اعتبار مساهمة آدم سميث فى موضوع الحافز الاقتصادى أولى المساهمات وأهمها . إن الفكر الأوروبى يجعل من أسباب أبوة آدم سميث لعلم الاقتصاد المساهمة التى قدمها عن الحافز الاقتصادى . ولايقف الفكر الأوروبى بأهمية ماقاله آدم سميث عن الحافز عند الجانب الأكاديمى بل يمده إلى الجانب التطبيقى . هذا ايريك رول ومساهمته فى كتابة تاريخ الفكر الاقتصادى معروفة يقول عن سميث : إنه رجع صدى لرجال الصناعة الذين كانوا ضد أى نوع من القيود فى الأسواق ..... وأن سميث مثل مصالح الطبقة الفردية[1] . هكذا يربط ماقاله سميث عن الحافز الاقتصادى بالواقع أو الجانب التطبيقى .

الفكرة المحورية للحافز التى يدور عليها فكر آدم سميث توجد عند ابن خلدون . إن التشابه بين عرض سميث وعرض ابن خلدون شديد الوضوح . بل قد لايكون من قبيل المبالغة القول بأن آدم سميث لو كتب فكرته باللغة العربية لجاءت مطابقة لما كتبه ابن خلدون .

كتاب ابن خلدون يسبق كتاب سميث بأكثر من ثلاثة قرون . وعلى ذلك فإن الريادة التاريخية فى موضوع الحافز الاقتصادى تعقد لابن خلدون . واستطراداً فإنه إذا كانت الأبوة لعلم الاقتصاد من أسباب القول بها ماجاء عن الحافز فإن هذه الأبوة تكون لابن خلدون .

٣ : دورة الدخل القومى فى الفكر الخلدونى

٣ - ١ : تعريف دورة الدخل القومى

يقسم الاقتصاد إلى فرعين ؛ الفرع الأول الاقتصاد الجزئى وقد يقال عنه وحدوى ، وهذا نسبة إلى وحدة التحليل المعتبرة فى هذا الفرع وهى الوحدة المتناهية فى الصغر وهو الفرد . الفرع الثانى الاقتصاد الكلى ويعمل على اقتصاد المجتمع ككل. فى هذا الفرع الأخير تكون وحدة التحليل الدخل القومى والناتج القومى والانفاق القومى والاستهلاك والادخار والاستثمار وكل هذا على المستوى االكلى .

دورة الدخل القومى تقع فى نطاق الاقتصاد الكلى . فى معناها العام تعنى دورة الدخل القومى تحديد مسارات الدخل القومى بين القطاع العائلى والقطاع الحكومى ، بين الاستهلاك والادخار وغير ذلك مما هو معروف فى دراسات الاقتصاد الكلى وكذلك دراسات الحسابات القومية . شأن كل فروع الاقتصاد ، فإن دراسات الاقتصاد الكلى ومعها دراسات دورة الدخل القومى قد حدث فيها تقدم واسع .

---

(1) Rolle, E., op. cit, pp. 150 - 151.

لم يستخدم ابن خلدون مصطلح دورة الدخل القومى إلا أن ماكتبه تضمن أفكاراً متقدمة عن هذا الموضوع . كتب فصلاً بعنوان في ضرب المكوس فى أواخر الدولة (ص ٢٨٠ ـ ٢٨١) وقد تضمن هذا الفصل أفكاراً اقتصادية متقدمة عن دورة الدخل القومى بين القطاع العائلى والقطاع الحكومى ، وإن لم يستخدم ابن خلدون هذا المصطلح . من الأفكار الاقتصادية التى قال بها حدوث الكساد بسبب زيادة تحويلات الدخل من القطاع العائلى إلى القطاع الحكومى .

فى فصل آخر بعنوان فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية (ص ٢٨١ ـ ٢٨٣) كتب ابن خلدون أفكاراً اقتصادية تتعلق بدورة الدخل القومى . فقد كتب عن الانفاق الاستثمارى وأثره على الناتج القومى ومما كتبه : " فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها تلاف أحوالهم " (ص ٢٨٢) .

فى فصل بعنوان فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة (ص ٢٨٣ ـ ٢٨٦) كتب أيضاً ابن خلدون عن الانفاق الاستثمارى فى القطاع العائلى والانفاق الاستهلاكى فى القطاع الحكومى وأثر ذلك على حجم الناتج القومى .

فى فصل بعنوان فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية (ص٢٨٦) وقع ابن خلدون على فكرة اقتصادية متقدمة وهى الأثر السلبى للاكتناز على الناتج القومى وبالتالى الدخل القومى . والفكرة التى عمل عليها ابن خلدون هى تسرب جزء من الدخل القومى (أى اكتنازه) فى القطاع الحكومى .

هذه مجرد أمثلة لما كتبه ابن خلدون من أفكار اقتصادية يمكن من جمعها وتحليلها اكتشاف نموذج لدورة الدخل القومى فى الفكر الخلدونى .

٤ ٢ - ٣ - ٢ : مقارنة بين مساهمة ابن خلدون والمساهمة الأوروبية

يرجع الفكر الأوروبى دراسة دورة الدخل القومى إلى فرانسوا كيناى[١] . بكتابه المشهور وعنوانه " الجدول الاقتصادى " [٢] فى هذا الكتاب عرض كيناى دورة المنتج الصافى بين طبقات المجتمع المختلفة . اعتبر ميرابو كتاب كيناى أهم ماقدمه الفكر البشرى فى موضوعه ، بل يعتبر ماجاء به مساوياً لاختراع الكتابة واختراع النقود [٣] .

---

(١) فرانسوا كيناى Franscois Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) وهو من مؤسسى مدرسة الطبعيين ، وهى مدرسة اقتصادية تركز ظهورها فى الفترة ١٧٥٠ - ١٧٧٥ .

(2) Le Tableau Economique

(٣) ميرابو Mirabau اقتصادى فرنسى ولد فى ١٧١٥ ومات فى ١٧٨٩ من مفكرى مدرسة الطبيعيين .

يتضمن كتاب كينای كثيراً من الأفكار التی كتبها ابن خلدون فی كتابه المقدمة ومن ذلك تقسيم الدخل بين الطبقات المتسلمة له ؛ عند كينای : المزارعون والملاك والطبقة العقيمة وعند ابن خلدون القطاع العائلی والقطاع الحكومی .

بعض المصطلحات التی استخدمها ابن خلدون ظهرت عند كينای . من ذلك مصطلح ابن خلدون معاش طبيعی وغير طبيعی ويظهر عند كينای نشاط طبيعی وغير طبيعی .

كتاب المقدمة لابن خلدون سابق على كتاب كينای بحوالی ثلاث قرون . وهذا يجعل لابن خلدون الريادة التاريخية فی موضوع دورة الدخل القومی . لابن خلدون ريادة موضوعية ؛ إن حسابات الدخل القومی فی الدراسات الاقتصادية الحالية تستخدم مصطلحات أقرب لمصطلحات ابن خلدون عن مصطلحات كينای .

١٢ – كلمة ختام عن ابن خلدون

تضمنت الصفحات السابقة مناقشة لآراء ابن خلدون فی الموضوعات التی رأى البحث أنها اقتصادية . تمت هذه الدراسة بالإحالة إلى كتابه المقدمة . مناقشة كل موضوع انتهت بالنتائج التی ترتبت على المناقشة . لذلك سنكتفی بالنتائج التی جاءت كل منها فی موضعها .

رأى البحث أن يعرض فی كلمة ختام لقضيتين تتعلقان بابن خلدون وبفكره.إننا لانناقشهما كموضوعين وإنما نناقشهما باعتبارهما قضيتين . القضية الأولى هی موقف الأوروبيين من فكر ابن خلدون . أما القضية الثانية فإنها تتعلق بإسلامية آراء ابن خلدون . هذه القضية الثانية يظهر فيها أيضا الأوروبيون .

١٢ – ١ : موقف الأوروبيين من فكر ابن خلدون

موقف الأوروبيين من ابن خلدون ومساهماته العملية فيه عناصر تتناقض بحدة. بين الأوروبيين من يعترف لابن خلدون بأهمية آرائه العلمية . مع هذا الفريق تظهر روح إنصاف ، إلا أن الأوروبيين جميعاً ومعهم هذا الفريق عندما يكتبون تاريخ العلوم ، وهی التی يتحدد فيها مسارات العلم والمساهمات الرئيسية فيه فإنهم ينسون كلية ابن خلدون ولايذكر شيء عن مساهماته . للتدليل على ذلك فی مجال الاقتصاد نحيل إلى كتابين لهما شهرتهما فی تاريخ الفكرالاقتصادی وهما كتاب رول وشومبيتر لقد أهملت فيهما كلية مساهمة ابن خلدون فی الفكر الاقتصادی [1] .

فی داخل هذا الموقف الأوروبی المتناقض نجد فريقاً من الأوربيين يربط ابن خلدون ربطاً قوياً بفلاسفة الحضارة اليونانية وعلى الأخص أفلاطون وأرسطو ،

---

(١) ورد هذا الكتابان ضمن المراجع التی أحالت الدراسة إليهما .

والأوروبيون يربطون حضارتهم المعاصرة بالحضارة الإغريقية . كان المتوقع ممن يربط ابن خلدون بفلاسفة الحضارة الإغريقية أن يصبح ابن خلدون حلقة فى سلسلة الحضارة الإنسانية التى بدأت كما يرى الأوروبيون باليونان وانتهت إلى الحضارة الغربية المعاصرة . لكن هذا الربط ليس له وجود فى كتابات الأوروبيين . ونحن نحيل إلى الموضوع الذى نقدم عنه دراستنا وهو الاقتصاد .

الموقف الأوروبى المتناقض من ابن خلدون يعمم على العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية . هنا من يزعم " أن أوروبا المسيحية قد استطاعت فى القرن الثالث عشر خاصة أن تجمع من المواد العلمية والفلسفية مايسمح لها بأن " تكون نظرة " شاملة للحياة ومذهبا محكم الأجزاء فى الفلسفة وفى اللاهوت ... فلم تعد أوروبا فى حاجة إلى التماس العناصر الأساسية خارج منطقتها الأوروبية " [1] .

محاولة نفى تأثير الحضارة الإسلامية على الحضارة الأوروبية موضوع فيه دراسات كثيرة . نرى أن نقتصر على عرض مناقشة مختصرة عن ابن خلدون ، فى هذه المناقشة تجرى مقابلة بين آراء ابن خلدون وآراء آدم سميث . السبب فى اختيار آدم سميث لأنه مؤسس الاقتصاد فى رأى الأوروبيين .

كتاب آدم سميث الذى يرى الأوروبيون أن آدم سميث بدأ به علم الاقتصاد هو كتاب ثروة الشعوب . هذا الكتاب فيه آراء كثيرة تتشابه بل تتطابق مع آراء ابن خلدون. التخصص وتقسيم العمل موضوع رئيسى عند ابن خلدون ، هذا الموضوع هو الموضوع الأول فى كتاب ثروة الشعوب ، بل إن بعض الأمثلة التى ذكرها ابن خلدون عن التخصص وتقسيم العمل تتشابه مع الأمثلة التى ذكرها آدم سميث .

موضوع القيمة واحد من الموضوعات التى تجعل كتاب آدم سميث متصلاً بكتاب ابن خلدون وامتداداً له . ابن خلدون أول من كتب عن دور العمل فى القيمة . هذه الفكرة أخذها آدم سميث مبتدئاً بها النظرية الكلاسيكية فى القيمة .

فلسفة الحرية الاقتصادية تمثل عنصراً فاعلاً فى آراء ابن خلدون الاقتصادية . وفكرته عن الحافز الاقتصادى والأمثلة التى أعطاها . وقد بحث هذا الموضوع بتفصيل فى دراستنا ـ هذا الموضوع كله من حيث الحرية الاقتصادية والحافز يجعل دراسة آدم سميث متصلة بابن خلدون وامتداداً لها .

---

(١) هذا رأى الأستاذ جورج شحاته قنواتى فى بحثه : ملاحظات حول ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية ، مهرجان أعمال ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧ .

لاشك أن المقابلة الكاملة بين ماجاء بكتاب ابن خلدون وماجاء بكتاب آدم سميث يحتاج إلى دراسة موسعة مخصصة لهذا الموضوع ، وكل مافعلناه هو إشارات إلى عناصر تشابه .

الاهتمام بإثبات وجود تشابه بين آراء ابن خلدون الاقتصادية وآراء آدم سميث له أسبابه . آدم سميث معتبر فى نظر الأوروبيين هو أب علم الاقتصاد ، اثبات التشابه بين آرائه وآراء ابن خلدون يجعل ابن خلدون أولى بهذا الوصف .

إننا فى هذا البحث نضع فرضية هى أن آدم سميث اطلع على كتاب ابن خلدون . نقدم المناقشة التالية لاثبات هذه الفرضية .

أثبتنا فى فقرة سابقة من هذه الدراسة أن آراء ابن خلدون عرفتها أوروبا قبل القرن الثامن عشر ، أى سابقاً على عصر آدم سميث . وأثبتنا أن فرنسا قد تكون أول البلاد التى تعرفت على فكر ابن خلدون .

آدم سميث الانجليزى كان أستاذ فلسفة ومنطق فى جامعة جلاسجو . رحل إلى فرنسا وعاش بها عشر سنوات بمجرد عودته من فرنسا يكتب كتابه الذى يعتقد الأوروبيون أنه بدأ به علم الاقتصاد . هذا التحول الكامل فى فكر آدم سميث والانتقال من الفلسفة والمنطق إلى الاقتصاد حدث له بعد عودته من فرنسا التى كانت تعرف فكر ابن خلدون .

الوقائع التاريخية فى حياة آدم سميث على النحو المبين هى للدليل على إثبات الفرضية التى وضعناها وهى أن آدم سميث اطلع على كتاب ابن خلدون .

١٢ - ٢ : إسلامية آراء ابن خلدون

موضوع إسلامية آراء ابن خلدون جعلها الأوروبيون قضية ، بل إن المستشرقين ومعهم آخرون يأخذون بمنهجهم جعلوها قضية شديدة التعقيد . بقدر شدة محاولات المستشرقين وإصرارهم على عزل ابن خلدون عن بيئته الإسلامية وقطع الصلة بين آرائه والإسلام بقدر مابذلت جهود جادة وموضوعية من قبل مسلمين لإثبات إسلامية آراء ابن خلدون وأنه تطور طبيعى لبيئته الإسلامية ، وبالتالى نقض ادعاءات المستشرقين .

هذه القضية بأبعادها المتعددة نقوم بعرضها فى العناصر التالية :

- ادعاءات المستشرقين ضد ابن خلدون .
- الدراسات التى أثبتت إسلامية آراء ابن خلدون .
- إسلامية آراء ابن خلدون التى عرضت فى دراستنا .

١٢ - ٢ - ١ : ادعاءات المستشرقين ضد ابن خلدون

الفكرة التى يروج لها الأوروبيون هى أن البعد الإسلامى أو العامل الإسلامى لم يلعب دوراً فى فكر ابن خلدون . من أشهر الآراء التى قالها الأوروبيون عن ذلك :[١]

أ - رأى المستشرق الهولندى دى بوير : الدين لم يؤثر فى آراء ابن خلدون العلمية بقدر ما أثرت الأرسطوطالية الأفلاطونية .

ب - رأى المستشرق ناثانيل شميت : ابن خلدون إذا كان يذكر خلال بحثه كثيراً من آيات القرآن الكريم فليس لذكرها علاقة جوهرية بتدليله ، ولعله يذكرها ليحمل قارئه على الاعتقاد بأنه فى بحثه متفق مع نصوص القرآن .

جـ - رأى المستشرق الألمانى فون فيسيدنك : ابن خلدون تحرر من أصفاد التقاليد الإسلامية فى درس شئون الدولة والإدارة وغيرها .

١٢ - ٢ - ٢ : دراسات أثبتت إسلامية آراء ابن خلدون

فى مواجهة محاولة الأوروبيين قطع الصلة بين فكر ابن خلدون والإسلام قام مفكرون مسلمون ببحث هذه القضية بحثاً علمياً منهجياً . نعرض نتائج بعض الأبحاث فى هذا الموضوع .

أولاً : كتب الدكتور مصطفى الشكعة دراسة عن ابن خلدون . وقد لقيت هذه الدراسة اهتماماً واسعاً لأهمية النتائج التى تضمنتها عن مساهمة ابن خلدون . الدراسة كلها كاشفة عن الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون . مع أن الدراسة كلها لها توجه إسلامى إلا أن الباحث خصص الباب الرابع للموضوع التالى : نظرية العمران إسلامية الأسس والتكوين . من النتائج التى تضمنها هذا الباب :[٢]

- حدد ابن خلدون شكل الحكومة التى تسوس العمران الإنسانى وحصر هذا الشكل فى الإطار الإسلامى الصحيح ، وأن نظام الحكم الذى اختاره للعمران الإنسانى نظام إسلامى القاعدة والمنبع ، شرعى المبنى والتطبيق .

---

(١) أحيل لدراسة هذا الموضوع إلى :

دكتور عماد الدين خليل ، ابن خلدون إسلامياً ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) الدكتور مصطفى الشكعة : الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته ، الباب الرابع ، ص ٦٩ - ٩٧ ، وانظر على الأخص الصفحات ٧٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٧ .

- كتب ابن خلدون عن المناصب فى الدولة الإسلامية مثل القضاء والشرطة والحسبة . وناقشها باعتبارها من الوظائف الشرعية وربط العمران بها .

- كتب ابن خلدون عن ملامح مجتمع العمران وكلها ملامح إسلامية . من ذلك دراسته الموسعة عن التربية والتعليم .

- ابن خلدون بنى نظريته فى العمران البشرى والاجتماع الإنسانى على علم التاريخ وأحداثه بعد تنقيتها من الزيف وتصويبها من الخطأ وتجريدها من الغلو من خلال منهج دقيق وضعه علماء الحديث هو علم الجرح والتعديل ، ومن ثم فإن المنهج التصحيحى الذى طبقه ابن خلدون فى دراسته للتاريخ هو منهج إسلامى أصيل .

ثانياً : الدكتور عماد الدين خليل من المفكرين المسلمين الذين درسوا ابن خلدون لمعرفة إسلامية فكره . بناء على دراسته استنتج مايلى :[1]

* ماكتبه ابن خلدون فى مقدمته يرد على مزاعم المستشرقين . إن البعد الإسلامى واضح ومحدد وحاسم فى الموضوعات التى بحثها فى مقدمته . ومراجعة لهذا المؤلف تثبت ثلاثة موضوعات رئيسية . الأول : دور الدين فى الواقعة التاريخية . والثانى : الاتجاهات الدينية فى تفسيره لعديد من وقائع التاريخ الإسلامى . الثالث : تحليل دور الدين (فلسفة الدين) .

ثالثاً : من الدراسات ذات الطابع الاقتصادى عن ابن خلدون دراسة الدكتور شوقى دنيا . تضمن المبحث السابع من دراسته مناقشة واسعة عن إسلامية آراء ابن خلدون . من النتائج التى توصل إليها : [2]

- بروز العامل الدينى فى فكر ابن خلدون الاقتصادى .
- فكر ابن خلدون الاقتصادى هو فكر إسلامى .
- مذهبية ابن خلدون الاقتصادية مذهبية إسلامية وليست رأسمالية أو ماركسية .

رابعاً : الدكتور عبد الحليم عويس خصص كتاباً بكامله للموضوع التالى : التأصيل الإسلامى لنظريات ابن خلدون . من النتائج التى توصل إليها : [3]

- ابن خلدون مثل سابقيه من العلماء الموسوعيين الذين نبغوا فى أكثر من تخصص ، وكانوا قادرين على المزج بين العلوم الشرعية والإنسانية والطبيعية ويرونها كلها إذا صلحت النية والهدف علوما إسلامية .

---

(١) د. عماد الدين خليل ، ابن خلدون إسلامياً ، ص ١٤ ، ١٥ .

(٢) الدكتور شوقى أحمد دنيا ، ابن خلدون - مؤسس علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، صفحات : ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣) الدكتور عبد الحليم عويس ، التأصيل الإسلامى لنظرية ابن خلدون ، كتاب الأمة ، العدد ٥٠ ، ذو القعدة ١٤١٦ هـ ، صفحات : ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٦ .

- ابن خلدون على وعى كامل بالقصص القرآنى والعبر المستخلصة منه ، سواء من جانب النعمة والأمن والنصر وغيرها من ثمار الإيمان والالتزام بشريعة الله أم فى جانب الترف والظلم والانحلال وغيرها من مظاهر البعد عن الشريعة والكفر بنعمة الله .

- صمم ابن خلدون نظرية العمران أو المجتمع الإنسانى على أنه مجتمع إسلامى الحكومة والرعية .

- ابن خلدون لم يكن مسلماً فحسب ، بل كان كما تكاد كل صفحة من المقدمة تشهد فقيهاً متكلماً من أتباع المذاهب المالكى وكان يرى أن الدين أهم شىء فى الحياة ، وأن الشريعة هى الطريق الوحيد إلى الهدى (هذه نتيجة للمفكر الغربى هاملتون جب).

- ابن خلدون تلميذ لمفكرين مسلمين عظام منهم ابن النفيس وابن حزم ، كما أنه من الصعب ألا يكون قد قرأ الغزالى وابن تيمية وابن القيم الجوزية وابن الجوزى .

١٢ - ٢ - ٣ : إسلامية آراء ابن خلدون الاقتصادية التى عرضت فى دراستنا

تقديم : نرى أن نقدم لهذه الفقرة ببعض الملاحظات التمهيدية .

أ - فكر ابن خلدون موضوع دراسات كثيرة . وقد اجتهدنا فى دراستنا عنه أن نقدم جديداً يمثل إضافة للدراسات السابقة ، وكنا حريصين على التعريف بهذه الدراسات السابقة ، وذلك ليعرف على نحو متكامل فكر ابن خلدون بمساهمتنا وبالمساهمات السابقة .

فى الدراسة التى نقدمها عن إسلامية آراء ابن خلدون سوف نتبع نفس المنهج . لقد عرفنا بمساهمات سابقة عن هذا الموضوع ، ونحاول إضافة جديدة فيه .

ب - فكر ابن خلدون فيه ماهو ذو طابع مذهبى ، وهذا يمكن البحث عن إسلاميته ، وفيه ماهو ذو طابع فنى والتى هى بطبيعتها ليست موضع اختلاف مذهبى . هذا التمييز فى نوعى الآراء يحدد الموضوعات التى نبحث إسلاميتها .

جـ - عندما نستنتج أن رأيا لابن خلدون فى موضوع ما هو رأى إسلامى فإننا لن نعرض المناقشة التى تتعلق بإسلامية هذا الموضوع . نعطى مثالاً لتوضيح هذا المعنى : موضوع المعرفة أحد الموضوعات التى بحثناها عند ابن خلدون . إذا استنتجنا إسلامية رأى ابن خلدون فى هذا الموضوع فإننا لن ندخل فى مناقشة عن نظرية المعرفة الإسلامية . إننا نحيل إلى ماهو معروف إسلامياً .

د - عند عرضنا لآراء ابن خلدون مدنا المناقشة فى بعضها إلى إثبات إسلاميتها . لاشك أن هذا سوف يوظف فى عملنا فى هذه الفقرة التى نناقش فيها إسلامية آراء ابن خلدون .

بعد هذه الملاحظات التمهيدية نعرض مناقشة لإسلامية آراء ابن خلدون .

أولاً : الحرية الاقتصادية

من نتائج دراستنا ، أن ابن خلدون أسس مذهب الحرية الاقتصادية ، وفكره عن هذا الموضوع يشبع شرط الانسجام والتآلف . اعتقاد ابن خلدون فى الحرية الاقتصادية هو تطبيق لمذهبية الحرية فى الإسلام التى هى حرية عامة ينضم تحت لوائها جميع النظم الاجتماعية .

ثانياً : تفسير التاريخ

وصف نظرية ابن خلدون فى تفسير التاريخ بأنها تتفق مع ماهو متفق عليه إسلامياً فيه احجاف بهذه النظرية . إنه يمكن القول أن نظرية ابن خلدون فى تفسير التاريخ هى نظرية إسلامية . لقد أثبتت المناقشة التى أجريناها أن ابن خلدون أسس هذه النظرية على عناصر ، أولاها أن التطور محكوم بالمشيئة الإلهية ، وثانيها أن التطور يجرى وفق سنن إلهية . على هذا النحو يدخل ابن خلدون إلى تفسير التاريخ من مدخل إسلامى كامل .

ثالثاً : العامل المعرفى فى نظرية ابن خلدون

يتأسس العامل المعرفى عند ابن خلدون على أن الطرق الموصلة إلى المعرفة هى الشرع والعقل والتجربة والحدس . ابن خلدون باعتقاده فى هذه الطرق الأربعة الموصلة إلى المعرفة فى المجال الاقتصادى إنما يطبق نظرية المعرفة الإسلامية العامة.

رابعاً : نظرية العمران

فى مناقشتنا لنظرية العمران الخلدونية خصصنا فقرة مستقلة لمناقشة إسلامية هذه النظرية . وقد ثبت أن ابن خلدون أسس نظريته فى العمران على أسس إسلامية كاملة . وقد جاء هذا الإثبات من مناقشة العناصر التالية : الفواصل الإيمانية فى مقدمة ابن خلدون ، والسياسة الشرعية وتحقيقها للعمران ، وحدوث خراب العمران عند ترك الشريعة ، وإسلامية ملامح المجتمع الخلدونى . واستكمال نظرية ابن خلدون لمنهج التوزيع الإسلامى وكذلك منهجه فى التعليم واكتساب المعرفة .

خامساً : القوانين الاقتصادية الخلدونية

خصصنا فقرة لمناقشة القوانين الاقتصادية الخلدونية ، ومن بين ماناقشناه نظرية القيمة ودورة الدخل . هذه الأمور وما يماثلها هى أمور فنية . والفن له صفة حيادية ، إنه لايحمل طابعاً مذهبياً . هذا المعيار ينطبق على ماقاله ابن خلدون فى القوانين الاقتصادية التى اكتشفها . هذا حكم عام على القوانين الاقتصادية . قد تكون الحيادية فى نظرية : العمل أساس القيمة موضع مناقشة . لكن حتى مع هذا التحفظ فإن ماقاله ابن خلدون عن هذه النظرية ليس فيه مايصادر ماهو مقرراً إسلامياً فى موضوعه .

المبحث الخامس

إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزى (٧٦٩ ـ ٨٤٥ هـ)

١ – التعريف بالمقريزى وبكتابه

١ – ١ : كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة (تاريخ المجاعات بمصر)[1]

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة وضعه المقريزى عن المجاعة التى أصابت مصر فى العصر الذى عاش فيه ، ولم يكتف بالحديث عن المجاعة فى عصره وإنما تتبع تاريخ المجاعات فى مصر ، وفيما كتبه عن ذلك لم يجعل حديثه قاصراً على البعد التاريخى وحده وإنما ضمن كتابته تحليلاً دينياً وسياسياً واقتصادياً لأسباب المجاعات ولنتائجها . ثم قدم فى نهاية بحثه اقتراحاً ببعض الوسائل التى تعالج بها المجاعات .

حدد المقريزى تاريخ تأليف هذا الكتاب وأشار إلى ذلك فى موضعين . الأول فى ثنايا عرضه لتاريخ المجاعات ، فقد جاء قوله : " ونحن الآن فى أوائل سنة ثمان وثمانمائة " (ص ٤٣) . ثم فى نهاية الكتاب حيث ذكر : " تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة " (ص ٨٧) .

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة مشهور نسبته إلى المقريزى وقد ذكر صاحب كتاب هداية العارفين أن للمقريزى مؤلفاً بهذا الاسم والنسخة التى نستند إليها فى هذه الدراسة منشورة عن مخطوطة وضعت سنة ١١٠١ هـ ، ونستند فى هذا التحديد إلى ماجاء فى نهاية الكتاب : " وافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى أمام جامع الوزير وخطيبه ببندر جدة المحروس " (ص ٨٧) .

---

(١) الذى قام بتدقيق النسخة التى نحيل إليها وضبط مفرداتها هو عبد النافع طليمات وقام بتقديم الكتاب الدكتور / بدر الدين السباعى ، ونشرته دار ابن الوليد بسوريا .

١ - ٢ : المقريزى : [١]

أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزى ، ويكنى بتقى الدين المقريزى ، ولد عام ٧٦٩ هـ وهو ينسب إلى مقريز وهى محلة من بعلبك ، لذا يقال عنه البعلى ، ثم المصرى ، وهو فقيه شافعى واشتهر كمؤرخ .

له مصنفات كثيرة منها إتعاظ الحنفاء بأخبار الفاطميين الخلفاء ، الإشارة والاعلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام ، إمتاع الأسماع فيما للنبى ﷺ من الحفدة والاتباع ، الأوزان والأكيال الشرعية ، البيان المفيد فى الفرق بين التوحيد والتلميذ ، البيان والاعراب عما فى أرض مصر من الأعراب ، تجريد التوحيد ، التنازع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم ، جنى الأزهار من الروض المعطار . حصول الأنعام والسير فى سؤال خاتمة الخبر ، الخبر عن البشر فى القبائل وأنساب النبى ﷺ (٦أجزاء) ، درر العقود المفيدة فى ترلجم الأعيان المفيدة (٣ مجلدات) ، الذهب المسبوك فى ذكر من حج من الملوك ، السلوك لمعرفة دول الملوك . شارع النجاة فى حجة الوداع ، شذور العقود فى ذكر النقود ، الطرفة الغريبة فى أخبار حضرموت العجيبة ، عقد جواهر فى الاسفاط من أخبار مدينة الفسطاط ، العقود فى تاريخ العهود ، مجمع الفوائد ومنبع العوائد (٨٠ مجلداً) ، المقاصد السنية فى معرفة الأجسام المعدنية، المقتفى فى تراجم أهل مصر ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار فى تاريخ مصر .

للمقريزى مصنفات أخرى ، وإن كان الكثير من مصنفاته قد اندثر ، وقليل مما هو معروف منها نشر حديثاً ، والنظر فى مصنفات المقريزى يكشف عن أنه الف فى أكثر من فرع من فروع المعرفة إلا أن الفرع الرئيسى الذى ألف فيه هو التاريخ ، فكثير من مؤلفاته تدخل فى ذلك وقد وصف بأنه عمدة المؤرخين ، وتوفى رحمه الله عام ٨٤٥ هـ [٢] .

---

(١) انظر فى ترجمته :

- إسماعيل باشا البغدادى ، هدية العارفين ـ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مرجع سابق، ص ١٢٧ .
- جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى ، الدليل الشافى على المنهل الصافى جـ١، سلسلة من التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى ، ص ٦٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

١ – ٣ : وصف كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة وتصنيفه الاقتصادى

عند التعريف بالمقريزى يذكر أنه فقيه شافعى ، إلا أن الصفة الغالبة عليه أنه مؤرخ ، وكتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة كتاب فى التاريخ ، تاريخ المجاعات التى حلت بمصر السابقة على عصره والتى عاصرها .

ماقاله نفسه فى الصفحات الأولى من كتابه يثبت القول بأنه يكتب تاريخاً . يقول : " ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر فى زمن شبهها ... فعرفت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر الفظيع وكيف تمادى بالبلاد والعباد ... وإيراد نبذ مما غبر من الغلاء والمحن " (ص ٤) ، " أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها كانت أظرف عند من سمعها " (ص٥) ، " وسأذكر إن شاء الله تعالى من الغلوات [١] الماضية مايتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً " (ص ٦) . هذه نصوص كتبها المقريزى تؤكد أن كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة هو كتاب فى التاريخ ، تاريخ المجاعات فى مصر .

تصنيف كتابة المقريزى فى كتابه المذكور على أنها كتابة تاريخية يلزم له مزيد إضافة حتى يسلم هذا التصنيف للكتاب ، تصنيف ماجاء بهذا الكتاب بأنها كتابة تاريخية ينبغى أن يوضع فى إطار فهم المقريزى للتاريخ . تشير كتابته إلى أنه يفهم الكتابة التاريخية ليس على أنها تسجيل للحوادث فحسب وإنما يضيف إلى هذا التسجيل تحليل الأسباب واقتراح العلاج . أنه يذكر الحادثة ثم يحللها محاولاً الكشف عن أسبابها وقد ذكر هذا فى مقدمة كتابه باعتبار أنه المنهج الذى يلتزم به : " فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها " (ص ٤) . ولايقف عند حد ذكر الحادثة ثم تحليلها للتعرف على أسبابها وإنما يتقدم بعد ذلك إلى تقديم اقتراحات لعلاج مايكتب عنه وهو المجاعات التى حدثت بمصر : " وأختم القول بذكر مايزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء " (ص ٤).

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة هو كتاب فى التاريخ ، ولبيان كيف يدخل هذا الكتاب فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فإنه يلزم التعريف بموضوعاته .

كتب المقريزى عن الموضوعات الآتية :

أ – فى مقدمة كتابه كتب عن المسئولية العامة عن المجاعات . وماكتبه عن هذا الموضوع قصد به بيان مسئولية الحكام الاقتصادية وغيرها .

ب – بعد المقدمة كتب عما أسماه بالقاعدة الكلية ؛ ويعنى بذلك التمييز بين الإحساس بوقائع التاريخ السابقة والوقائع الحالية .

---

(١) مفرد غلاء ، والصحيح جمعه أغلية .

جـ - كتب عن المجاعات بمصر والغلاء الذى مر بمصر ، وقد عرض الوقائع مع تحديد أسبابها وذكر نتائجها . وفى النتائج التى ذكرها ركز على إظهار الآثار الاقتصادية وكان يعرض بالتفصيل للأسعار والاحتكار .

د - فى كتابته عن المجاعات والغلاء ميز بين نوعين من الأسباب . النوع الأول سماه الآفات مثل قصور النيل والآفات التى تصيب الغلال . أما النوع الثانى فإنه يتكون من مجموعة من الأسباب ، منها ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة وغلاء الأطيان واضطراب الفلوس ، وفى سياق حديثه عن الفلوس كتب خمس عشرة صفحة عن تاريخ النقود فى الإسلام .

هـ - كتب عن أثر الغلاء على فئات المجتمع المختلفة وحدد الفئات التى تخسر بسبب الغلاء والفئات التى تكسب .

و - خصص فصلاً كاملاً عن الأسعار فى زمنه كما خصص فصلاً لكيفية علاج الغلاء وقد ركز فى هذا الفصل على تنظيم الإصدار النقدى . وقد جعل الفصل الأخير لمزايا العلاج الذى يقترحه وهو الإصدار النقدى .

الموضوعات السابقة التى كتب عنها المقريزى موضوعات اقتصادية. بناء على هذا فإن كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة يدخل فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . والنظرة التحليلية للموضوعات المذكورة تبين أن المقريزى كتب عن التاريخ الاقتصادى وعن النقود وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلق بالأثمان .

٢ - آراء المقريزى الاقتصادية

٢ - ١ : آراء المقريزى فى تاريخ النقود

عرض المقريزى لموضوع النقود فى كتابه الإغاثة . وكتب عن موضوعين ؛ الأول تاريخ النقود فى الإسلام والثانى تاريخ النقود فى مصر .

٢ - ١ - ١ : تاريخ النقود فى الإسلام

تعرض المقريزى لتاريخ النقودفى الإسلام وهو بصدد الحديث عن أسباب الغلاء والمجاعات وعرض هذا الموضوع فى ست عشرة صفحة من صفحة ٤٧ إلى ٦٢ . ذكر أن : " أول من ضرب الدينار هو آدم عليه السلام ، أو خالد بن عامر بن سام بن نوح عليه السلام (صفحة ٤٨) وهذا الذى ذكره يحتاج إلى تحقيق تاريخى .

تاريخ النقود فى الإسلام بناء على ماقاله المقريزى مر بالمراحل الآتية :

أ – بعث الرسول محمد ﷺ والعرب يتعاملون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية وأقر الرسول ﷺ التعامل بهذه النقود ، وفرض زكاة الأموال على ذلك (ص٤٨ ـ ٥١) .

ب – لما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ضرب الدراهم على نقش الكسروية غير أنه زاد فى بعضها " الحمد لله " وفى بعضها " رسول الله " وفى بعضها " لا إله إلا الله " (ص ٥٢) ، وضرب عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه الدراهم ونقش عليها الله أكبر (ص ٥٢) .

جـ – لما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبى سفيان ضرب الدرهم ، كما ضرب الدينار وحمل بعضها صورته (ص ٥٢) .

د – فى الفترة التى استقل فيها عبد الله بن الزبير بمكة ضرب الدرهم (المستدير) (ص ٥٣) .

هـ – أكبر إجراءات الإصلاح النقدى جاءت مع عبد الملك بن مروان ، حيث استقل بضرب الدينار عن الامبراطورية الرومانية (ص ٥٤) [1] . كانت الدولة الإسلامية قد استقلت منذ خلافة عمر بن الخطاب بسك الدرهم ، ومع عبد الملك ابن مروان استقلت بسك الدينار بالكامل ، وهكذا استقر أمر النقود فى الدولة الإسلامية . بعد أن ذكر المقريزى إصلاحات عبد الملك فى مجال النقود ، تتبع أمرها فيما بقى من تاريخ الدولة الأموية ثم فى الدولة العباسية .

---

(١) ذكر المقريزى ثلاثة أسباب يمكن أن يرجع إليها قرار عبد الملك بن مروان بالاستقلال بدينار الدولة الإسلامية عن الامبراطورية الرومانية : (١) أن عبد الملك ضرب الدينار وكتب عليه قل هو الله أحد وذكر النبى فكتب إليه ملك الروم (جستنيان الثانيى) أنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه وإلا أتاكم فى دنانيرنا من ذكر نبيكم ماتكرهون فعظم ذلك على عبد الملك واستشار خالد بن يزيد بن معاوية فأشار عليه أن يترك دنانير الروم وينهى عن المعاملة بها ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله فضرب الدينار والدرهم (ص٥٣/٥٤) . (٢) أن خالد بن يزيد بن أبى سفيان قال لعبد الملك : ياأمير المؤمنين إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله فى الدرهم فعزم على ذلك ووضع السكة (ص ٥٥) . (٣) أن عبد الملك نظر فى أمور الأمة وقال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء فى الزكاة أن فى كل مائتين ـ أو فى كل خمس أواق ـ خمسة درهم ، وأشفق أن جعلها على مثال السواد (أى غير الوافية) يكون ذلك بخساً للزكاة وأن عملها على مثال الطبرية (الوافية) كان فى ذلك حيف وشطط على رب المال فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة من غير بخس ولا إضرار بالناس مع موافقة ماسنه رسول الله ﷺ (٥٦) .

٢ - ١ - ٢ : تاريخ النقود فى مصر

أفرد المقريزى فصلاً للحديث عن نقود مصر . ويمكن أن يلخص ماقاله فى عناصر محددة :

أ - ذكر أن مصر من بين الأمصار كان نقدها من الذهب وأن ذلك فى سائر دولها جاهليةً وإسلاماً . (ص ٦٣) [١] . وفى القرون الأولى من التاريخ الإسلامى كانت الالتزامات المالية على مصر مثل الخراج والجزية تجمع بالدنانير الذهبية[٢] .

ب - ذكر المقريزى أن الفضة كانت تتخذ بمصر حلياً وأوانى ، وأن أول ذكر للدراهم بمصر (النقود الفضية) ، جاء فى أيام الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمى (ص٦٤) وبعد هذا التاريخ زاد استخدام الدراهم زيادة كبيرة حتى جاءت بعض الفترات التى أصبحت هى النقد وحدها ، وقد ذكر المقريزى أن الدراهم أصبحت هى التى يتعامل بها أهل مصر ، وأنه أدرك الاسكندرية وأهلها لايتعاملون إلا بها (ص ٦٥).

جـ - بشأن الفلوس ذكر المقريزى بعض الأمور ، منها :

- فى المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، واحتاج للناس من أجل ذلك فى القديم والحديث إلى شىء سوى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات (ص ٦٦) .
- اختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات (ص ٦٧) ، أى أن الفلوس استخدمت من سلع متعددة وكان النحاس هو أشهر هذه السلع [٣] .

د - أول سك للفلوس فى مصر جاء فى أيام الكامل الأيوبى[٤] (ص ٦٤) ثم تتابع ضربها حتى كثرت فى أيدى الناس . من التطورات التى حدثت فى الفلوس أنه سمح لبعض عمال الدولة بضربها مقابل دفع مال للحاكم (ص ٧٠) . وفى سلطنة

---

(١) استدل المقريزى على ذلك بحديث رسول الله ﷺ : " منعت العراق درهمها وقفيزها ، ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها " فذكرﷺ كل بلد موحداً ومايختص به من كيل ونقد وأشار إلى أن نقد مصر الذهب .

(٢) من المعروف تاريخياً أن الإصلاحات النقدية التى قام بها عبد الملك بن مروان تضمنت قصر سك الدينار الذهبى على دمشق والفسطاط ، وكان هذا الدينار بين هاتين المدينتين.

(٣) ذكر المقريزى بعض أنواع الفلوس لبعض البلاد ، من ذلك أنه فى بغداد استخدم نوع من الخبز فلوساً ، فى بلاد الصين استخدم ورق التوت ، فى صعيد مصر استخدم الروع ، فى الهند استخدم الملح ، وفى الاسكندرية استخدم نوع من الخبز (ص ٦٨ - ٧٠) .

(٤) قصة ظهور هذه الفلوس فى مصر كما حكاها المقريزى : أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر وهو أبو الطاهر المحلى تستفيه : أيحل شرب الماء أم لا ؟ فقال يا أمة الله ومايمنع من شرب الماء ، فقالت : إن السلطان ضرب هذه الدراهم وإنى اشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم فيرد العقاء على نصف درهم ورقاً فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم ، فأنكر أبو الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه فى ذلك فأمر بضرب الفلوس (ص ٦٧). (لأن المعاملة على هذا النحو الذى حكته المرأة أصبحت ربوية) .

العادل كتبغا أكثر وزيره فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم وكثر ضرب الفلوس فتوقف الناس عن التعامل بها لخفتها فسمح بالتعامل بها وزناً لاعدداً (ص ٧١) .

هـ – تتابعت التطورات النقدية فى مصر ، وعند موت الظاهر بيبرس كانت توجد ثلاثة نقود ، الفلوس وهى أكثرها وهى النقد الرائج الغالب ، والذهب وهو أقل من الفلوس والفضة وقد قل الموجود منها كثيراً [١] (ص ٧١ ـ ٧٢) .

٢ – ٢ : ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقى لفئات المجتمع

أثر ارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقى لفئات المجتمع موضع اهتمام فى الدراسات الاقتصادية الحديثة . هذا الموضوع تعرض له المقريزى بتفصيل واسع نسبيا . فيما يلى آراءه مع إشارة لدلالتها الاقتصادية .

٢ – ٢ – ١ : للمقريزى تقسيم لفئات المجتمع ، وفئات أو أقسام الناس فى مصر كما يراها سبعة : القسم الأول أهل الدولة ، والقسم الثانى أهل اليسار من التجار وأولوا النعمة من ذوى الرفاهية ، والقسم الثالث باعة (متوسطو الحال من التجار) ويلحق بهم أصحاب المعايش (الحرف) ، والقسم الرابع أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث من سكان القرى والريف ، والقسم الخامس الفقراء ويعنى بهم المقريزى جل الفقهاء وطلاب العلم والجند ، والقسم السادس الأجراء والحمالون والخدم ، والقسم السابع : ذو الحاجة والمسكنة (المتسولون) ص ٧٣ .

هذه الأقسام لفئات المجتمع قدم المقريزى تصوره لأثر ارتفاع الأسعار على دخولها . يرى أن أهل الدولة وهم القسم الأول مع أنهم يستطيعون أن يزيدوا المبالغ التى يحصلون عليها إلا أن القيمة الحقيقية لهذه المبالغ تتناقص مع ارتفاع الأسعار ، ثم إن مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة لأهل الدولة تتناقص ، ولذلك فإن رأى المقريزى أن الخير لهذا القسم من السكان ألا تزيد الأسعار . ويفهم من كلام المقريزى أن هذا القسم وهم أهل الدولة كان عليهم اتباع سياسة اقتصادية من عناصرها عدم زيادة الضرائب على الأراضى ومنع غلاء سعر الذهب ويقصد به جعل الوحدة من النقود الذهبية تشترى أكثر من وحدات النقود الفضية (الدراهم) والفلوس ، ويلازم هذه السياسة الاقتصادية أو يترتب عليها منع ارتفاع الأسعار . وعبارة المقريزى فى هذا الصدد : " فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ونصحوا أنفسهم لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتة

---

(١) السبب فى قلة الموجود من الفضة أن قيمة المعدن الموجود بها أصبحت أكبر فى مقابل قيمة المعدن الموجود فى الفلوس ، ولذلك سبك الناس ما بأيديهم من الفضة واتخذوها معدناً (للحلى أو لغير ذلك) ، ص ٧١ .

بزيادة الأطيان[1] ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاد وسبب هذه المحن بل هم خاسرون " (ص ٧٤) .

القسم الثانى : هم مياسير التجار وأولو النعمة والترف . يفهم من كلام المقريزة أن ثروتهم ممثلة فى نقود سائلة . يرى أن هذه الفئة فى حقيقة الأمر تخسر : " يرى ماله قد أكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود " (ص ٧٥) .

القسم الثالث : هم أصحاب الحرف ، وهؤلاء أجورهم تزيد ، ولكن بسبب ارتفاع أثمان السلع فإنه يبقى عند مستوى معيشته السابق : " لايقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً .. وينفق مااكتسبه فيما لابد له منه " ص ٧٥ .

القسم الرابع : الزراع ، وماكتبه المقريزى عن هذا القسم من فئات المجتمع يميز فيه بين فقراء الزراع وهؤلاء يضارون من ارتفاع الأسعار " هلك معظمهم " (ص٧٥) . أما أثرياء الزراع " فنالوا من زراعة أراضيهم أموالاً جزيلة ... وفيهم من عظمت ثروته " ص ٧٥ .

القسم الخامس : هم العلماء وطلاب العلم والجند ، وهم الذين يحصلون على مرتبات ثابتة من وظائفهم " من معلوم سلطان أو غيره " (ص ٧٦) . يلحق بهؤلاء من له عقار إيراده ثابت . هذا القسم يضار أشد الضرر من ارتفاع الأسعار : " فمائة درهم مثلاً ... ينفقها فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً " (ص ٧٦) .

القسم السادس : هم الأجراء والحمّالون والخدم ، أى العمال ذوى الأجور المنخفضة . هؤلاء أضيروا : " ومات منهم الكثير " (ص ٧٦)، وبسبب أن عددهم قد تناقص فإن أجور من بقى زادت .

القسم السابع : هم الذين لادخل لهم من عمل أو ثروة ويسميهم المقريزى أهل الخصاصة والمسكنة ولذلك فهم يتسولون ، وهؤلاء : " فنى معظمهم جوعاً وبرداً ولم يبق منهم إلا أقل من القليل " (ص ٧٦) .

٢ – ٢ – ١ : التحليل السابق الذى قدمه المقريزى عن أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع أو بتعبيره أقسام السكان يمكن أن يجمع فى الآتى : أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع يتحدد حسب طبيعة الدخل وحسب طبيعة الثروة . فإذا كان الدخل ثابتاً أو يزيد ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار فإن أصحاب هذا الدخل يسوء وضعهم كلما ارتفعت الأسعار ، أما إذا كان الدخل يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار فإن أصحاب هذا الدخل يكسبون من ارتفاع الأسعار .

---

(١) أى زيادة الضرائب .

يختلف أيضاً أثر ارتفاع الأسعار حسب طبيعة الثروة ، والمثال الذى أعطاه المقريزى فى هذا الصدد هو عن قسم السكان الذى تتمثل ثروته فى النقود ، فارتفاع الأسعار يجعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية كما يتناقص مقدارها بسبب الانفاق منها على تكلفة المعيشة وهو انفاق يتزايد بسبب زيادة الأسعار . وفئة السكان التى تحوز ثروة من هذا النوع يسوء وضعها مع ارتفاع الأسعار .

٢٠ - ٢ - ٣ : آراء المقريزى من حيث أثر ارتفاع الأسعار على فئات السكان تقوم إيجابياً فى إطار المعارف الاقتصادية الحديثة ، فتقسيمه لفئات المجتمع وإن كان فيه نوع من التداخل إلا أن قوله بهذا التقسيم له إيجابيته ، كما أن تحديده للأثر الاقتصادى لارتفاع الأسعار على كل قسم من أقسام السكان يعتبر صحيحاً ويكون لآراء المقريزى من هذا الوجه إيجابيتها .

٢ - ٣ : العلاقة بين العرض النقدى والأسعار

أثر زيادة عرض النقود على الأسعار جاء ذكر عنه فى أكثر من موضع من كتاب المقريزى وأكثره جاء فى فصل عنوانه : " فصل فى ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن وإيراد طرف من أخبار هذه المحن " (من ص ٧٧ ـ ٨٠) . كتب فى هذا الفصل عن ثلاثة موضوعات ؛ الموضوع الأول وصف حالة النقود فى مصر فى عصره ، الموضوع الثانى وصف حال الأسعار ، الموضوع الثالث الربط بين الأسعار والعرض النقدى .

٢ - ٣ - ١ : وصف حالة النقود

النقود فى عصر المقريزى كما أشار كانت من ثلاثة أنواع ؛ الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس . وقد أصبحت الفلوس تمثل المعروض من النقود بصفة أساسية : " إن الذى استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه فى النقد الفلوس خاصة [1] (ص ٧٧) . أما النقود الذهبية " فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة " (ص ٧٧) .

٢ - ٣ - ٢ : وصف حال الأسعار

ذكر المقريزى أسعار كثير من السلع ، ومن الأمثلة التى ذكرها : " أردب القمح ٤٥٠ درهماً فلوساً ، والرأس الواحد من البقر خمسة عشر ألف درهم من الفلوس الطائر الواحد من الدجاج مائة درهم من الفلوس ، الرأس الواحد من الغنم بما ناف عن ألفى درهم فلوساً ، القدح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً ، والبطيخة الواحدة فى أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً ، والسكر كل رطل إلى سبعين درهماً فلوساً ،

---

(١) انتقد المقريزى هذا الوضع وقال عنه : " بدعة أحدثوها وبلية ابتدءوها ولا أصل لها فى ملة نبوية ، ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية " (ص ٧٧) .

والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً ، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوساً ونصف " (ص٧٧ - ٨٠) .

٢ - ٣ - ٣ : أثر العرض النقدى على الأسعار

بعد أن ذكر المقريزى أسعار السلع وبين الغلاء الفاحش الذى انتشر سبب ذلك بكثرة العرض النقدى المتمثل فى الفلوس : " مادهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ولا أفظع من هوله ، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال " (ص ٨٠) .

الربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة العرض النقدى ذكره المقريزى فى موضع آخر من كتابه : " وفى شهر ربيع الأول ، يعنى سنة سبع وتسعين وسبعمائة تزايد أمر الدراهم القطع[1] ونزع السعر[2] ، واضطربت أمور الناس " (ص ٦٥) .

فى موضع آخر من كتابه يجئ هذا المعنى على نحو أوضح . ففى فصل عنده تحت عنوان : فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الداء " . هذا الفصل كما يدل العنوان يعنى اقتراحاً من المقريزى لعلاج ارتفاع الأسعار الذى اعتبره داء زمانه . يقول : " فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر فى ضرب الفضة المعاملة فإن يؤول أمر الناس إن شاء الله إلى زوال هذا الفساد وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ماكانت عليه قبل هذه المحن " (ص ٨٢) .

المعنى الذى يقصده المقريزى فيما جاء فى النص السابق أن الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والدراهم الفلوس كانت مربوطة معاً بمعدل صرف بينها ؛ الدينار الذهبى يساوى أربعة وعشرين درهماً من الفضة ، والدرهم الفضى يساوى مائة وأربعون درهماً فلوساً . لكن التطورات النقدية التى أشار إليها المقريزى أدت إلى اختفاء الدنانير الذهبية والدراهم الفضية وحدثت زيادة كبيرة فى الدراهم الفلوس وأدى هذا إلى زيادة الأسعار زيادة كبيرة . لعلاج هذا الارتفاع فى الأسعار اقترح المقريزى العودة إلى نظام النقد الطبيعى ؛ حيث فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هى أساس العرض النقدى ، والدراهم الفلوس تكون محدودة فى كميتها وتستخدم فى شراء الأمور البسيطة .

---

(١) الدراهم الكامل .

(٢) ارتفع السعر .

٢ - ٤ : الإصدار النقدى

٢ - ٤ - ١ :عقد المقريزى فصلاً عنوانه : " فصل فى بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجم الغفير " . يقصد بذلك اقتراحه بعلاج غلاء الأسعار بواسطة ضبط الإصدار النقدى . ومما كتبه فى هذا الفصل : " ... إنه قد تبين مما تقدم أن الحال فى فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لإغلاء الأسعار ، فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ماكانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب خاصة ورد قيم السلع وعوض الأعمال كلها إلى الدينار - أو إلى ماحدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم لكان فى ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار " .

" وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ماكان عليه أولاً وصار من يأتيه مال من خراج أرض أو أجرة عقار أو معلوم سلطان أو من وقف أو قيمة عمل فإنما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب مايراه من يلى من أمور العامة فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره . فعلى مانزل بنا،الآن من اختلاف الأحوال إذا عمل ذلك لاجد من صار إليه شىء من النقدين على ماتقرر غبناً البتة لأن الأسعار حينئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لايكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة إلا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين ؛ الأول فساد نظر من أسند إليه النظر فى ذلك وجهله بسياسة الأمور وهو الأكثر فى الغالب ، والثانى الجائحة التى أصابت ذلك الشىء حتى قل كما حصل فى لحوم الأبقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة ، وماحصل فى السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمانمائة " (ص ٨٣ - ٨٥) .

٢ - ٤ - ٢ : النص السابق للمقريزى يمكن من تحليله ربطه بالإصدار النقدى . هذا الربط يجئ من وجهين :

الوجه الأول فى هذا النص يتكلم عن ضرورة العودة إلى النقود الذهبية أو الفضية والعودة إلى ذلك تؤدى إلى التحكم فى عرض النقود بحيث لايمكن التوسع فى إصدارها دون ضابط ، فإصدار نقود ذهبية أو فضية يحكم بتوافر هذين المعدنين وهما لايتوافران بسهولة .

الوجه الثانى أن المقريزى يذكر أن النقود الذهبية أو الفضية تدفع مقابل عمل ترتب عليه إنتاج سلعة (خراج أرض) أو إنتاج خدمة (أو معلوم سلطان أو قيمة عمل أو أجرة عقار) .

يرى المقريزى أنه إذا التزم بذلك ؛ أى بأن النقود تدفع مقابل سلعة أو خدمة ؛ أى إنتاج حقيقى فإن الأسعار فى هذه الحالة تكون فى مستواها العادى . يمكن أن نعبر عن هذا بأن إصدار النقود مربوط إلى الانتاج القومى .

٢ - ٤ - ٣ : الوجهان السابقان اللذان ربطا فيهما ماقاله المقريزى بالإصدار النقدى يمكن أن يقارن بينهما وبين مايقال فى الدراسات الحديثة عن النقود . عندما كانت النقود تصدر ذهبية أو مربوط إصدارها برصيد من الذهب فإن الإصدار كان يضبط بكمية الذهب ، وعندما تم الخروج على قاعدة الذهب فإن إصدار النقود ربط بحجم الناتج القومى .

٢ - ٤ - ٤ : العناصر الثلاثة السابقة التى عرضت تحت عناوين ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقى لفئات المجتمع ، والعلاقة بين العرض النقدى والأسعار ، وتنظيم الإصدار النقدى ؛ هذه العناصر يمكن أن يعاد العمل عليها معاً باعتبار ماقاله المقريزى فيها يمثل كتلة واحدة . إعادة العمل عليها يمكن من صياغة نظرية لكمية النقود تتشابه مع نظرية كمية النقود المعروفة فى الدراسات الاقتصادية الحديثة . معروف أنه فى هذه النظرية يتم الربط بين أربعة متغيرات ؛ كمية النقود (الأساس النقدى) وسرعة تداولها هذا جانب ، وحجم الإنتاج ومستوى الأسعار وهذا هو الجانب الثانى .

فى العناصر الثلاثة المشار إليها ربط المقريزى بين النقود والأسعار وحجم الإنتاج واعتبر أن الأسعار تزيد بسبب زيادة الإصدار النقدى (الدراهم للفلوس) ، يفهم من كلامه أن زيادة الإصدار النقدى لم يكن يقابلها زيادة فى حجم الإنتاج القومى .

٢ - ٤ - ٥ : انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع الأسعار

علاج ارتفاع الأسعار بضبط الإصدار النقدى الذى اقترحه المقريزى عقد فصلاً كاملاً للدفاع عنه ، وفى ثنايا دفاعه أعطى مثالين لانخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب زيادة الإصدار النقدى (دون أن يقابل هذا بزيادة حقيقية فى السلع) . كتب عن المثال الأول : " انك تجد مثلاً الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم مثلاً ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلاً درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم إنما تصير إليه العشرة فلوساً زنتها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن يشترى ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ويصرف فى توابلها ومايصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً .... فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور

العباد إلى رد النقود على ماكانت عليه أولاً ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفصل عنه " (ص ٨٦ ـ ٨٧).

المثال الثانى الذى كتبه المقريزى كان عن إيرادات السلطة وبيان أثر نقص القوة الشرائية للنقود عليها (ص ٨٤ ـ ٨٥) .

من المثالين يتبين أن المقريزى كان واضحاً عنده أن زيادة الإصدار النقدى دون أن يقابل ذلك زيادة فى السلع ، أى زيادة الإنتاج ، هذه الزيادة فى الإصدار سوف تؤدى إلى أن تنخفض القوة الشرائية للنقود بحيث ، وعلى نحو ما أوضح المقريزى ، فإن النقود الأكثر تشترى سلعاً أقل مما كانت تشتريه النقود الأقل .

٣ – طبيعة مساهمة المقريزى وتحديد الريادة فيها

يتطلب تحديد طبيعة مساهمة المقرى وتقويمها أن ننظر فيها من جوانب ثلاثة : إسلاميتها وتقويمها فى إطار مساهمة المسلمين فى التراث العلمى الاقتصادى والجانب الثالث مقابلتها بما كان عليه الفكر الاقتصادى الأوروبى فى العصر الذى عاش فيه المقريزى .

٣ – ١ : إسلامية آراء المقريزى فى كتابه إغاثة الأمة

يتبين من آراء المقريزى التى عرضت فى هذه الدراسة أنه لم يكتب فى فقه الموضوعات التى كتب عنها وإنما عرض تحليلاً عقلياً مجرداً أو تحليلاً عقلياً بناء على ملاحظة الوقائع الاقتصادية . بسبب ذلك يكون مبرراً أن نحاول التعرف على إسلامية الآراء التى قال بها حيث أنها ليست فقها .

٣ – ١ – ١ : عرض الأحداث الاقتصادية على الإسلام

كتب المقريزى عن أخبار المجاعات . والمجاعات شكل من أشكال الأزمات الاقتصادية . فى كل ماكتبه عن هذا الحدث الاقتصادى فإنه يختم مناقشته بإيراد آية قرآنية أو حديث عن رسول الله ﷺ ويكون هذا بمثابة تحديد المنهج أو القاعدة التى ينبغى أن تكون حاكمة فى هذا الموضوع . يمكن إعطاء الأمثلة التالية على هذا الموضوع .

- ذكر أخبار الغلاء الذى وقع فى خلافة المستنصر ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن البازورى ، وبعد أن أورد بعض صور المعاصى يختم حديثه عن ذلك بقوله ﴿ **فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا** ﴾ (ص٢٣)[1] .

---

(١) النمل : ٥٢ .

- ذكر أخبار الغلاء الذى وقع فى أيام الحافظ لدين الله ووزارة الأفضل ابن حسن وذكر معه حسن السياسة التى عالج بها الوزير هذا الأمر ثم يختم ذلك بقوله ﴿**إن ربى لطيف لما يشاء إنه هو العليم الحكيم**﴾ (ص ٢٧) [١] .

- ذكر أخبار الغلاء فى أيام الفائز بوزارة الصالح طلائع بن رزيك وعقب ذكره لما حدث من هلاك لمن خزن الغلال وأمسك بها ختم ذلك كله ﴿ **إن ربك لبالمرصاد وهو الفعال لما يريد** ﴾ (ص ٣١) [٢] .

فى بداية الفصل الذى خصصه لبيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن يعرض رأيه فى أسباب الغلاء والقحط ويجمل ذلك فى قوله : " هذه عادة الله تعالى فى الخلق إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم " (ص٤١) . ويتصل بهذا المعنى ماذكره فى مقدمة الكتاب من أن الله هو مصرف الأمور بحكمته ومجريها كيف يشاء بقدرته .

كما يتصل بهذا الأمر ماذكره فى نهاية الكتاب من أن مانزل بالناس من غلاء "إنما نزل بهم من سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله عناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة جزاء بما كسبت أيديهم ، وليذيقهم بعض الذى عملوا ولعلهم يرجعون " ثم يختم كتابه بقوله تعالى : " ولله الأمر من قبل ومن بعد " (ص ٨٧) .

٣ - ١ - ٢ : تبنى المقريزى للنظرية الإسلامية فى تطور التاريخ

تحليل الشواهد التى أوردها المقريزى يعطى نتيجتين فى إسلامية فكر المقريزى .

النتيجة الأولى : يدل ماكتبه على أنه يأخذ بالرأى القائل بأن انتقال الأمم من حال إلى حال ، أو بعبارة أخرى بأن تطور المجتمعات تعمل عليه المعاصى وهذا تفسير إسلامى للتطور التاريخى .

على أنه ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن معنى المعاصى على النحو الذى ورد فى كتاب المقريزى يشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع التى تخرج عن دائرة الأوامر الإسلامية وتدخل فى دائرة النواهى التى منعها الإسلام ، فاحتكار السلع معصية ، وظلم الحكام معصية وهكذا .

النتيجة الثانية : عقب المقريزى على الحوادث التى ذكرها بآيات من القرآن الكريم ، والآيات التى ذكرها تتصل موضوعياً بما يكتب عنه ، وبهذا فإن ذكره للآيات ليس من باب الإدعاء بأن يحمل قارئه على أن مايقوله له صلة بالإسلام كما ادعى ذلك

---

(١) يوسف : ١٠٠ .

(٢) الفجر : ١٤ .

المستشرقون على ابن خلدون ، والمقريزى بهذا يؤسس فكره على أن القرآن الكريم فيه مايفسر ظواهر السلوك لدى الأفراد والمجتمعات ، أى أنه ملتزم التزاماً إسلامياً كاملاً.

على هذا تثبت إسلامية ماكتبه المقريزى فى كتابه الإغاثة ، وبالتالى يصدق القول بإدخال هذا الكتاب ضمن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد [1] .

٣ - ٢ : مساهمة المقريزى فى إطار مساهمة المسلمين فى التراث العلمى فى الاقتصاد

تشكل مساهمة المقريزى حلقة ضمن الحلقات المكونة لتراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، وقد جاءت مساهمته فى موضوع النقود وذلك بناء على ماعرض عن كتابه إغاثة الأمة . نحاول التعرف على نوعية مساهمة المقريزى فى إطار مساهمة المسلمين فى التراث العلمى فى الاقتصاد .

٣ - ٢ - ١ : مساهمة المقريزى مقابلة بفقه النقود

اهتم الفقهاء المسلمون اهتماماً واسعاً بفقه النقود . والذين كتبوا عن فقه النقود أو اهتموا به استنتجوا أن الفقهاء كتبوا عن النقود فى أبواب الزكاة والربا والسرقة والمضاربة والسلم ، وغير ذلك من موضوعات فقهية ترتبط أحكامها بالنقود[2] . مع أن المقريزى له كتاباته الفقهية إلا أنه فى كتاب الإغاثة لم يكتب عن فقه النقود وإنما كتب عنها تحليلاً عقلانياً مجرداً أو تحليلاً عقلانياً بناء على النظر فى الواقع أو الوقائع الاقتصادية . يمكن القول أن المقريزى مع غيره من المفكرين المسلمين آثروا موضوع النقود بالكتابة عنه كتابة لاتصنف على أنها فقه . مع أن مساهمة المقريزى لاتصنف على أنها مساهمة فى فقه النقود إلا أن الآراء التى قال بها لاتعارض مع ماهو مقرر فى فقه النقود . بعبارة أخرى إن (فكر) المقريزى عن النقود لايصادر أى عنصر فى (فقه) النقود .

٣ - ٢ - ٢ : بين مساهمة المقريزى ومساهمة الدمشقى

الدمشقى سابق على المقريزى تاريخياً وللدمشقى أيضاً مساهماته فى (فكر) النقود . بناء على المقابلة بين مساهمة الدمشقى ومساهمة المقريزى يمكن القول أن المقريزى أعطى مساهمة متميزة فى النقود وتغير قيمتها وأثر ذلك على الدخول . إنه

---

(١) ينبغى أن يعرف عن المقريزى أنه كان فقيهاً ، وماسبق ذكره عن كتبه يثبت ذلك ، بل إن تغرى بردى صاحب كتاب الدليل الشافى على المنهل الصافى يقول عنه الإمام العالم، ص٦٣ .

(٢) للتعرف على الأبواب التى ذكر فيها فقه عن النقود نحيل إلى :

مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب الشربينى على متن الطالبين للإمام أبى زكريا شرف الدين النووى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

لايمكن القول أن المقريزى خالف الدمشقى وإنما أضاف فى موضوع النقود مع الدمشقى .

٣ - ٣ : مساهمة المقريزى مقابلة بمساهمة الأوروبيين

مساهمة المقريزى جاءت فى موضوع النقود ، لذلك فإن المقابلة بين مساهمة المقريزى ومساهمة الأوروبيين تكون حول هذا الموضوع . لاشك أن للأوروبيين مساهماتهم الواسعة فى موضوع النقود ، لكن هذا الثراء المعرفى الواسع للأوروبيين لاشك أنه حديث . المنهج العلمى الذى يشبع شروط الجيدة والعدالة العلمية يقتضى أن يقارن بين مساهمة المقريزى والمساهمات الأوروبية المعاصرة له . وهذا ماسنحاول أن نقدم شيئاً عنه فى هذه الفقرة .

٣ - ٣ - ١ : بين مساهمة المقريزى ومساهمة بودان [١]

بودان اقتصادى وكاتب فرنسى عاش فى القرن السادس عشر الميلادى يصنف ضمن التجاريين وهم فريق من المفكرين والسياسيين وتناصل الشركات ظهر فى أوروبا فى القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر وكان لهم فكرهم الاقتصادى . يرى الفكر الأوروبى أنه مع بودان بدأ الربط الاقتصادى التحليلى بين الثمن وكمية النقود[٢] . يقول الأوروبيين عن مساهمة التجاريين فى هذا الموضوع بواسطة بودان وغيره أنهم عملوا إرهاصاً لما عرف بعد ذلك باسم كمية النقود .

المقريزى سابق تاريخياً على بودان ، وآراؤه عن العلاقة بين الثمن وكمية النقود قدمت كل العناصر الداخلة فى نظرية كمية النقود والتى تسمى أحياناً باسم معادلة كمية النقود . يستنتج بناء على هذا أن مساهمة المقريزى لها سبقها التاريخى على المساهمة الأوروبية كما أن لها تفوقها الموضوعى .

٣ - ٣ - ٢ : بين مساهمة المقريزى ومساهمة هيوم ولوك

يقول الأدب الاقتصادى عن هيوم[٣] أنه يقيم كأهم مفكر له آراء اقتصادية سبق بها آدم سميث الذى يعتبرونه أبا الاقتصاد . عاش هيوم فى القرن الثامن عشر وكانت

---

(١) جان بودان Jean Bodin اقتصادى وكاتب فرنسى (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦ م) من أهم مؤلفاته Traité la Republique

المرجع :

Petit la Rousse illustred - Dictionnaire Encyclopedique, Librairie La Rousse, Paris, 1975 . p. 1184.

(2) Roll, Eric, op. cit, p. 58

(٣) دافيد هيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦ م) . فيلسوف ومؤرخ انجليزى . مؤلف كتاب Essais sur L'entemendent hummain , p. 1423 المرجع السابق

وفاته فى العام الذى نشر فيه آدم سميث كتابه المعنون ثروة الشعوب وبه بدأ علم الاقتصاد، كما يقول الأوروبيون .

لوك[1] فيلسوف انجليزى عاش بين القرن السابع عشر والثامن عشر كانت له مساهمته أيضاً فى موضوع علاقة النقود بالثمن [2] . الأدبيات الاقتصادية تأخذ مساهمة هيوم ومساهمة لوك معاً وتعتبرها مساهمة من طبيعة واحدة فى موضوع نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود . وإن كانت مساهمة هيوم أقوى كما أنها أحدث من مساهمة لوك .

بمساهمة لوك وهيوم فإن الأدبيات الاقتصادية تعتبر أنه وضعت عناصر نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود .

نستطيع القول أن مساهمة لوك وهيوم فى نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود لاتقدم أكثر مما تضمنته آراء المقريزى . والفروق بين المساهمتين تظهر فى اللغة الاقتصادية الفنية .

المقريزى سابق تاريخياً على لوك وهيوم بأكثر من قرنين من ا لزمان . وبناء على ذلك فإنه يمكن استنتاج مايلى :

الفكر الاقتصادى الأوروبى لم تظهر فيه آراء فى موضوع النقود والثمن مشابهة لآراء المقريزى إلا بعد حوالى قرنين من الزمان .

---

(١) John Locke (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) . فيلسوف انجليزى

(2) Roll, E., op. cit, pp. 117 - 118 .

المبحث السادس

الفلاكة والمفلوكون للدلجى ٧٧٠ هـ - ٨٣٨ هـ

(١٣٦٨ م - ١٤٣٥ م)

١ - التعريف بالدلجى وبكتابه

١ - ١ : الكتاب : الفلاكة والمفلوكون

كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجى معروف بين المشتغلين بالتراث الاقتصادى للمسلمين وليست له شهرة خارج هذا المجال وتداوله محدود . النسخة المتداولة تحمل البيانات التالية : مطبعة الآداب ، النجف ، بغداد [١] . يقال إن له طبعة صادرة عن إحدى دور النشر بالقاهرة . يعتقد أن الدلجى كتب هذا الكتاب فى الفترة الواقعة بين ١٤١٢ - ١٤٢١ م ، وهذا التحديد بناء على ماذكر فى الكتاب من أنه وضع فى أيام الملك المؤيد الذى حكم مصر فى الفترة المشار إليها [٢] .

فى بعض المعاجم عن المؤلفين والكتب ذكر هذا الكتاب وأن مؤلفه الدلجى ومن ذلك كتاب الأعلام للزركلى . وهو كتاب عمدة فى موضوعه . هكذا يوثق بصحة نسب الكتاب للدلجى .

١ - ٢ : المؤلف : الدلجى ٧٧٠ - ٨٣٨ هـ - ١٣٦٨ - ١٤٣٥ م

١ - ٢ - ١ : مؤلف كتاب الفلاكة والمفلكون هو أحمد بن على بن عبد الله شهاب الدين الدلجى ، ولد فى عام ٧٧٠ هـ الموافق ١٣٦٨ م فى مدينة دلجة ، وتوجد هذه المدينة فى الجزء الجنوبى من مصر الذى يسمى صعيد مصر . يقول عنه الزركلى صاحب كتاب الأعلام [٣] : أنه فاضل مصرى ، تعلم فى مصر واشتهر بدمشق ، اشتغل بالفلسفة . له كتب كثيرة ، منها : الفلاكة والمفلوكون ، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك والجمع بين التوسط للأذرعى والحسام للزركشى مع زوائد فى مجلدين . كانت وفاته بالقاهرة فى مصر فى عام ٨٣٨ هـ الموافق ١٤٣٥ م .

---

(١) فى الدراسة التى نقدمها عن هذا الكتاب نحيل إلى هذه الطبعة .

(٢) من الدراسات المبكرة التى عملت عن هذا الكتاب :

دكتور محمد صالح الفلكى ، الفكر الاقتصادى عند الدلجى ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث ، السنة الثانية ، المحرم ١٣٥١ هـ - مايو ١٩٣٢ م - كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

(٣) الزركلى (خير الدين الزركلى) الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين ، لبنان .

١ – ٢ – ٢ : إتماماً للتعريف بالدلجي ولخدمة هدف البحث نذكر عنه مايلي :

أ – عاش الدلجي في مصر في الفترة من ٧٧٠ هـ إلى ٨٣٨ هـ وهو بهذا عاش في الفترة المعروفة في مصر باسم عصر المماليك الجراكسة الذين حكموا مصر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وامتد حكمهم إلى سنوات في القرن السادس عشر . عصر المماليك في مصر اتسم بانتشار الفوضى والظلم في الداخل . وهذا حكم عام بصرف النظر عن انتصارات حربية تحققت سواء أكانت إيجابية من المنظور الإسلامي أم لم تكن . سيادة الفوضى والظلم تقود إلى تأخر الفكر والعلوم أو أن تأخر الفكر هو جواز المرور للفوضى والظلم ، وسواء أصحت المقولة الأولى أم المقولة الثانية فإن عصر المماليك في مصر لم يكن عصر ازدهار فكري ولاتقدم علمي . بالرغم من هذا الحكم العام على العصر الذي عاش فيه الدلجي إلا أنه يكتب كتابه الفلاكة والمفلوكون . هذا الكتاب كما سيتبين حمل فكراً متقدماً . هذه التقدمية مؤكدة من زوايا كثيرة . هذه التقدمية الفكرية وسط إظلام فكري تسجل بها إيجابية للدلجي كمؤلف ، ولكتابه كمؤلف .

ب – حياة الدلجي من حيث اليسر أو الفاقة ومن حيث النباهة وعلو الشأن أو الضعف هذه الحياة غير معروفة إذ لم يكتب عنه إلا نفر قليل . لكن تحليل كتابه من حيث آرائه وفكره عن الناس والحياة ونظرته إلى الناس والحياة وعلاقته بالناس وكذا بالحياة يبدو منها أنه لم يكن محسوباً من أنصار السلطة فقد اتهم بالزندقة وأريق دمه . ولم يكن من أصحاب الوجوه في عصره فهو يقول مخاطباً الفقراء : يامعشر إخواني المفاليك ، ص ٤ ، ويختم كتابه الدعاء : اللهم أشكو إليك ضعف قوتي وقلة حيلتي ، (ص١٨٤) .

جـ – لم يحظ الدلجي بشهرة ولم يتداول إسمه ولا كتابه إلا حديثاً وفي محيط محدود وهو محيط المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أو الفكر الاقتصادي العربي . وحتى في هذا المحيط فإن التداول إنما هو للفظ إسمه أو لفظ كتابه وليس هناك تداول لفكره . هكذا فإن حظه بعد موته ليس أحسن من حظه في حياته .

د – قيل إنه اتهم بالزندقة وأريق ، ولكن لم يثبت عليه مايؤيد هذا الاتهام بالزندقة . يوجد فيما كتبه الدلجي بعض الآراء والأفكار التي يمكن أن تلقى ضوءاً لتفسير توجيه هذا الاتهام إليه . استشهد الدلجي على رأيه في الكرامات وخرق العادات على يد الولي بما قال الإمام ابن تيمية الذي يُنكر حدوث ذلك . يقول : وقد صنف الشيخ تقي الدين بن تيمية رسالة في إنكارها وكذلك ابن قيم الجوزية ، كما حكاه هو نفسه في كتابه المسمى : مفتاح دار السعادة (ص ٤٠) الدلجي بهذا كان ضد طائفة مدعي التصوف ومدعي الولايات والكرامات . هذا واضح في كتابه الذي هو موضع دراستنا . هل يمكن لهذا أن نقول أنه بسبب هذا كله وشت به هذه الطائفة فناله الاتهام

بالزندقة والكفر . إن الذى يعرف السيطرة التى مارستها طوائف المشعوذين ومدعى الكرامات والولايات والعلم بالغيب والتنجيم فى العصر الذى عاش فيه الدلجى ، وهى سيطرة لم تقف عند حد العامة والدهماء وإنما وصلت فى أحيان كثيرة إلى طبقة الحكام، إن الذى يعرف هذه السيطرة يقتنع بالربط بين اتهامه بالزندقة وبين رأيه فى هذه الطوائف .

١ - ٣ : موضوع الكتاب

كتب الدلجى عن الفقر وعن الفقراء . ولم تكن كتابته عن ذلك تفريعاً على كتابته فى موضوع أو موضوعات أخرى ، وإنما الفقر والفقراء هو الموضوع المستهدف وحده الذى كتب عنه . بل أبلغ من ذلك أنه كتب ماكتب مخاطباً به الفقراء . يقول : " منحتكم يامعشر اخوانى المفاليك كتاباً بديع المثال ، منسوجاً على غير منوال ، مخترعاً من غير سابقة مثال ، مسلاةً وتمثلاً وحكماً وعللاً ، تتخذونه مفاكهة وأمثالاً ، وتصرفون به فى ظنونكم رداً وإعالاً ، وتتزعون به أيديكم من ربقه انتزاعاً وترفعون به نحو الأغراض والمقاصد شرعاً " (ص ٤) .

ذكر سبب كتابته يؤكد أنه قصد الكتابة عن الفقر والفقراء . وأنه خاطبهم بما كتب . إنه كتب ماكتب لأن : " سائلاً سأل عن السبب فى غلبة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان ، فصادف منى نشاطاً للكلام فى ذلك نفثة مصدور ، وضرب موتور ، وناراً ساكنة القمها حطباً ، دعوة وافقت إرادة ومطلباً " (ص ٤) . ثم إن عنوان الكتاب وتتبع موضوعاته جملة وتفصيلاً يثبت أن الكتاب كله هو دراسة فى الفقر وفى الفقراء .

دراسة الفقر والفقراء يهتم بها فى أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية . وهى موضع اهتمام فى علم الاقتصاد . فى السنوات الأخيرة شاع فى علم الاقتصاد مصطلح اقتصاديات الفقر بل وأصبح لهذا الفرع من الدراسات الاقتصادية تفريعات متعددة . كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجى يدخل فى هذه الدراسات الاقتصادية عن الفقر وهو بهذا يدخل فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

٢ - آراء الدلجى الاقتصادية

كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجى كله عن الفقر والفقراء ، ولايعرف للدلجى كتاب آخر عرض فيه للموضوع الاقتصادى . لذلك فإن آراءه الاقتصادية تكون محصورة فيما قاله عن الفقر والفقراء . سوف نعرض فى الفقرات التالية هذه الآراء الاقتصادية .

٢ - ١ : دراسات عن الفقر

٢ - ١ - ١ : تعريف الفقر

خصص الدلجى الفصل الأول من كتابه لتعريف الفقر وجعل عنوانه : فى تحقيق معنى المفلوك . يقول إن لفظ المفلوك يعنى الفقير ، ويشتق منه الفلاكة بمعنى الفقر وهو لفظ أعجمى . يعرف الفقير بأنه الرجل الغير محظوظ المهمل من الناس(٦).

٢ - ١ - ٢ : أسباب الفقر

كتب الدلجى عن أسباب الفقر . يمكن تصنيف الأسباب التى ذكرها فى أنواع ثلاثة ؛ النوع الأول أسباب لها مضمون عقيدى ، النوع الثانى أسباب عامة ، النوع الثالث أسباب نوعية . نعرض هذه الأنواع الثلاثة على النحو الذى ذكره الدلجى .

أولاً : أسباب لها مضمون عقيدى

خصص الدلجى الفصل الثانى لبحث ما أسماه خلق الأعمال ومايتعلق به . لبيان دخل ذلك فى دراسة الفقر والفقير ، نجد أن المصنف نفسه قال عن هذا صراحة . يقول : الغرض من هذا الفصل إقامة الحجة على المفلوكين وقطع معاذيرهم وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر وأنه متى نعيت إليهم فلاكتهم أو نودى عليهم بها كان ذلك متجهاً مخيلاً ، لأنهم إما فاعلوها استقلالاً أو مشاركة ، وإما بالمحلية والمدخلية (ص١١) . تعنى هذه الفقرة المنقولة نصاً عن المصنف أنه بحث موضوع خلق الأعمال ومايتعلق به ليثبت مسئولية الفقير عن فقره .

موضوع خلق أعمال العباد ومايتعلق به هو دراسة فى العقيدة ، لهذا يُقترح أن تجعل دراسة هذا الموضوع فى مجال بحث الفقر والفقراء هو القاعدة العقيدية فى قضية أو مشكلة الفقر والفقراء . لايراد القول بذلك أن قضية الفقر والفقراء مسببة عن العقيدة، وإنما الذى يُراد قوله هو أن فهم قضية الفقر والفقراء وفهم السببية فيها ثم التقدم بعد ذلك لتحليلها فعلاجها ، كل ذلك لايكون صحيحاً إسلامياً ، بل لايكون ممكناً إلا إذا فهم ووضع فى موضعه الصحيح من حيث العقيدة .

الدلجى وهو يقول إن غرضه من بحث هذا الموضوع هو إقامة الحجة على الفقير وإبطال تعلقه (الباطل) بالقضاء والقدر ، وهو يقول ذلك فإنه يريد إبطال مقولة الفقراء أن فقرهم هو أمر قضاء وقدر ؛ يعنون بذلك أن السبب فى فقرهم أمر خارج عنهم وفوق إرادتهم ، وهم إذ يقبلون الفقر مستسلمين له فلأن ذلك هو أمر اعتقاد . ومن هنا ولهذا اقترحت دراسة ذلك تحت عنوان أسباب لها مضمون عقيدى . لا أعنى بذلك إثبات أن العقيدة الإسلامية تُجبر على قبول الفقر ، وإنما أعنى عكس ذلك كلية ، إن العقيدة الإسلامية فى الاعتقاد الحق والصحيح بها تدفع الفقير ليخلص نفسه من الفقر ،

بل تجعله مسئولاً عن فقره ، لأنه فاعل ذلك إما استقلالاً وإما مشاركة وإما بالمحلية والمدخلية .

فيما يتعلق بإثبات المسئولية العقيدية للفقير عن فقره استعرض الدلجي آراء العلماء في خلق الأعمال ومايتعلق به . وأهم ما أثبته متعلقاً بالفقر (من ص ٨ إلى ٢١).

- الفقير فاعل فقره إما استقلالاً وإما مشاركةً وإما بالمحلية والمدخلية .
- العلماء يتفقون على أن القضاء والقدر لايحتج به .
- حركة العبد للسعي تجامع التعلق بالأسباب ولاتنافيها .
- الاكتساب لإحياء النفس ولغير ذلك واجب .
- الرسول ﷺ قال للأعرابي لما أهمل بعيره وقال توكلت على الله : أعقلها وتوكل على الله .
- ليس من شرط التوكل ترك الأسباب فإن ذلك حرام في الشرع ولايتقرب إلى الله بمحارمه .
- الله سبحانه وتعالى قال : خذوا حذركم .
- وجود المال في اليدين لا في القلب ودخول الدنيا على العبد وهو خارج عنها لاينافي الزهد .

هذه بعض العناصر أو أهم العناصر التي أثبت بها الدلجي المسئولية العقيدية للفقير عن فقره . وهي عناصر تدور حول نوع مسئولية للإنسان عن فعله ، وحول أن الأخذ بالأسباب شرط للتوكل على الله ، وحول أن الزهد لاينافي وجود المال في اليدين.

هذا التسبيب ذو المضمون العقيدي يساعد في وضع سياسات لفهم ولعلاج ظاهرة الفقر إنه يجعل الفقير يتحمل مسئوليته لمواجهة فقره وهو معتقد أن ذلك التزام عقيدي .

ثانياً : الأسباب النوعية للفقر

خصص الدلجي الفصل الخامس (ص ٤٩ ـ ٥٦) في كتابه لما أسماه : في أن الفلاكة والإهمال ألصق بأهل العلم وألزم لهم من غيرهم وبيان السبب في ذلك . وهو في هذا الفصل يبحث أسباب وجود الفقر في أهل العلم ، يدخل هذا في الأسباب النوعية للفقر . ثم خصص الفصل السابع (ص ٧٢ ـ ٧٦) لما أسماه : في غلبة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان وبيان ذلك . وهو في هذا الفصل تكلم عن عناصر

تسبب الفقر للعاملين فى النشاط الزراعى والنشاط التجارى والنشاط الصناعى . يدخل هذا أيضاً فى الأسباب النوعية للفقر .الدلجى فى هذين الفصلين تكلم عن أسباب وجود الفقر فى أربع فئات من الناس هم العلماء ، والزراع ، والتجار والصناع .

أسباب فقر العلماء

الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر العلماء هى :

- عُزلتهم عن الإمارة وتجنبهم للتجارة والفلاحة والصناعة .
- حُسن تقديرهم لما عندهم من معارف بينما لايقيم الناس لذلك وزناً .
- اعتبارهم فى قراراتهم القواعد الكلية والقياس والتنظير وهذه أمور قد تتخلف .
- بناء قراراتهم على القطع والوثوق وإبعاد الاحتمال .
- وقوع بعض المشتغلين بالعلوم غير الشرعية مثل علوم الحكمة والفلسفة والطبيعة والطب فى المحرمات .
- قصر بعضهم الكمال على التحلى بالمعارف واعتبار المال والجاه خيالات باطلة .
- خروج العلوم عن كونها حرفة وصناعة من الصناعات .
- العلوم مقارنة بالحرف تحتاج فى التأهيل لوقت طويل وتكلفة عالية .
- ضعف الدخل المتولد عن العلوم لضعف الطلب عليها .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر العلماء ، وفيما يلى تحليل اقتصادى لها .

أ - يُشير الدلجى فى السبب التاسع إلى قانون من قوانين الاقتصاد ، وهو تأثير الطلب على الأجر والثمن الذى يتكلم عنه هو دخل المشتغلين بالعلوم . إنه يعتقد أن هذا الدخل (أى الأجر) منخفض وذلك بسبب انخفاض الطلب على الخدمة التى يؤدونها . نص عباراته : " على قدر احتياج الناس إلى نوع ذلك المال (يُقصد الخدمة أو السلعة التى تُعرض) ونوع ذلك التكسب يكون نفاقه بينهم (أى رواجه) وبقدر رواجه تعظم ثروة صاحبه " ص ٥٦ .

ب - يشير الدلجى فى السببين الثالث والرابع إلى فكرة اقتصادية تتعلق بأحد عوامل الإنتاج وهو التنظيم والقائم به هو المنظم . يسمى دخل المنظم باسم الربح. فى الاقتصاد يستحق المنظم هذا الدخل لأنه يقوم بوظيفة المخاطرة ، ويقال عن ذلك أنه يقوم بأعمال غير قابلة للتأمين عليها لعدم التأكد فيها . بسبب طبيعة هذه الوظيفة ومانتطلبه فإن دخل المنظم يكون عالياً . يرى الدلجى أن العلماء لبعد قراراتهم عن

المخاطرة بسبب منطقهم فى التفكير وأسلوبهم فى اتخاذ القرارات فإن دخلهم لايكون عالياً .

جـ - يثير السبب السابع إلى فكرة اقتصادية ؛ هذه المعلومة تتعلق بكون العلوم حرفة وصناعة من الصناعات . يعتقد الدلجى أن بقر العلماء جاء عندما فقدت العلوم هذه الصفة أو هذه الخاصية . تعتبر هذه الفكرة فيها دقة ولها أهميتها والمؤلف نفسه استشعر ذلك فخصص فصلاً كاملاً لها هو الفصل السادس (ص ٥٦ ـ ٧٢) وعقده تحت عنوان : فى مصير العلوم كمالات نفسية وطاعة من الطاعات ليس إلا بعد كونها صناعة من جملة الصناعات وحرفة من الحرف . فى هذا الفصل حلل المصنف كيف أن العلوم الإسلامية بدأت حرفة وصناعة من الصناعات ، لهذا كان دخل القائمين بها عالياً ثم حلل كيف خرجت وفقدت عن هذا الطابع وفقدت هذه الخاصية ، لهذا انخفض دخل القائمين بها . لبيان قوة ماقاله المصنف فى هذا الصدد ينقل البحث عنه جملة مطولة ، يقول : " إن الشريعة لما استلزمت العلم على مامر ، وكان العلماء هم الملوك والأعيان ، وكان نفاق(رواج) العلماء والاحتياج إليهم فوق نفاق (رواج) الخيّاط والحداد والحانك والاحتياج إليهم ، واسترزاق العلماء بعلمهم فوق استرزاق هؤلاء بحرفتهم صار العلم حرفة من الحرف على ماتقدم ، وقاعدة الحرف أن موجوديتها وكثرتها ومهارة أهلها يدور مع التمدن والحضارة ، فكلما ازداد القطر تمدنا وحضارة ازدادت الحرفة إحكاماً ومهارة فلذلك لاتجد فى القرى من المصنوعات مايوجد فى المدن ولا فى صغير المدن مايوجد فى كبيرها كما أن رواج الحرف ونفاقها (رواجها) هو سر موجوديتها وإحكامها ، لأن الناس لايضعون سلعهم حيث لاتقبل أو لاتنفق (تروج) . وكبر المدينة وكثرة أهلها يستلزم النفاق (الرواج) لاحتياج الناس واختلاف أغراضهم وهممهم احتياجاً على البدل والتناوب إلى المصنوعات واستلزام ذلك لحكم البدلية والنوبة عدم الشعور والخلو واقتضائه للنفاق(الرواج) لأن توزيع المجموع على المجموع مع الكثرة على البدل والنوبة مستلزم لذلك لامحالة " (ص ٦٥) .

ماقاله الدلجى عن كون العلم حرفة من الحرف وصناعة من الصناعات يفيد فى دراسة اقتصاديات العلم التطبيقى والنظرى ، ويفيد أيضا الدراسات التى تحاول أن تتكلم عن نشاط خدمى ويوصف بأنه صناعة ، على سبيل المثال صناعة التعليم .

كتب الدلجى أيضاً عن فكرة اقتصادية شائع الكلام عنها فى الاقتصاديات المعاصرة وهى علاقة صناعة من الصناعات بحجم السوق . ومقتضى هذه الفكرة أنه كلما اتسع حجم السوق فإن ذلك يعمل على تقدم الصناعة المعنية ، وذلك لما يوفره من سوق واسعة لتصريف المنتجات ، ولما يؤدى إليه من التخصص وتقسيم العمل .

بصدد عرض ماقاله الدلجى عن ذلك نشير إلى مساهمة آدم سميث فى التنظير لهذه الفكرة [1] . أثر السوق على التخصص وتقسيم العمل معتبر من الأفكار التى جعلت الاقتصاديين يعقدون لواء تأسيس علم الاقتصاد لآم سميث ، بل قد تكون هذه الفكرة من أهم أفكاره كلها . يقول الاقتصاديون أن آدم سميث بهذه الفكرة نظر تنظيراً صحيحاً للاستفادة بمنجزات الثورة الصناعية .

فى المقارنة بين الدلجى وبين آدم سميث نجد الدلجى المفكر المسلم كتب كتابه فى القرن الخامس عشر أما سميث الاقتصادى الأوروبى فإنه كتب كتابه فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . معنى ذلك أن كتابة الدلجى تسبق كتابة آدم سميث بحوالى أربعة قرون . ترتيباً على هذا فإنه إذا كان لواء تأسيس علم الاقتصاد يعقد لمن نظر لهذه الفكرة الاقتصادية المشار إليها فإنه يجب أن يعقد لعلى بن الدلجى . ماقاله آدم سميث عن هذه الفكرة لايتفوق على ماقاله الدلجى عنها . بل إن تحليل الدلجى لها متضمنة نوعى العلوم النظرية والتطبيقية يجعل تحليله يتفوق على تحليل آدم سميث الذى جعلها فى مجال الصناعات التطبيقية .

أسباب فقر التجار

الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر بعض التجار تتلخص فى العناصر التالية :

" التجارة محتاجة إلى مادة متسعة ورأس مال كبير يُدار فى وجوه الأرباح والتثمير ويوزع على أنواع المتاجر لينجز كساد بعضها بنفاق (رواج) الآخر وليستعان بالنافق على ادخار الكاسد ارتقاباً لحوالة الأسواق واستدراراً للنفاق ، ولكن لايباع الكاسد فى حال كساده وذهاب ربحه وفساده وأيدى الناس خالية عن الأموال المقنعة القابلة لمثل ذلك غالباً " (ص ٧٢) .

" وأيضاً هى محتاجة إلى بصيرة تامة ودراية وافية وتجربة كاملة ليؤمن بها غش الباعة وخلابتهم وترويج السماسرة كواسدهم . ومفتقرة أيضاً إلى دراسة صادقة وحدس صحيح ليضع كل سلعة فى حاق موضعها زبوناً وسوماً وترخيصاً وإغلاء وحلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً ، ونفوس الناس غالباً ظلمانية لخلوها عن العلوم العقلية والأعمال الرياضية فهى بعيدة عن البصيرة " (ص ٧٣) .

" وأيضاً فالأيدى الغاصبة الخاطفة مستولية على التجار لمقهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصته المخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون الغير مملوكة والالتجاء إلى الاعسارات والحيل الشرعية والاستعانة بشهود الزور ووكلاء السوء ، وربما تكرر ذلك على التاجر الماهر فعاقه وأقعده عن أمثاله حتى على رأس ماله " (ص ٧٣) .

---

(1) Smith, A ., op. cit p. 121 .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى للفقر فى طائفة التجار . وتشمل ثلاث مجموعات من الأسباب . المجموعة الأولى تتعلق برأس المال اللازم للتجارة وبالسلع موضع التجارة ، المجموعة الثانية تتعلق بالصفات والملكات والمؤهلات اللازم توافرها فى التاجر ، أما المجموعة الثالثة فإنها تتعلق بالأخلاقيات اللازم توافرها فى المجتمع الذى تتم فيه التجارة .

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى : يُشير الدلجى إلى ضرورة توافر رأس مال كبير لنجاح التاجر ، فإذا لم يتوافر ذلك فإن عكس النجاح يجئ وهو فقر التاجر . ورأس المال الكبير وفق تحليله يهيئ عناصر النجاح الآتية :

أ - يمكن التاجر من توزيع تجارته على سلع كثيرة .

ب - هذا التنويع فى السلع محل الاتجار يمكن التاجر من مواجهة تقلبات السوق من حيث الرواج والكساد . وغالباً وفى غير الحالة المعروفة باسم الأزمة فإن الكساد لايجئ على جميع السلع مرة واحدة كما أن الرواج لايكون كذلك . وإنما يجئ الكساد على سلع بينما تكون سلع أخرى رائجة ، وهذه هى موسمية إنتاج السلع وموسمية الطلب . وتنويع التاجر سلعه يمكنه من تركيز نشاطه بيعاً وشراءً على السلع الرائجة وتخزين السلع الكاسدة إلى أن تجئ أوقات رواجها ، فلو أنه كان يتجر فى سلعة واحدة لاضطر إلى بيعها فى أوقات كسادها وهذا يسبب فقره .

جـ - ثم إن رأس المال الكبير فى يد التاجر يمكنه فى حالة أزمة عامة ، وهى الحالة التى يُشير إليها الدلجى بتعبير : (وأيدى الناس خالية من الأموال) يمكن رأس المال الكبير التاجر ألا يبيع فى هذه الحالة ، أى يمكنه من التخزين فيستطيع تأجيل البيع إلى حالة الرواج .

فيما يتعلق بالمجموعة الثانية اللازمة لنجاح التاجر ، فإن الدلجى يجمع فيها بعض الصفات والمؤهلات والملكات والمعارف اللازم توافرها فى التاجر وتشمل :

أ - الدراية ، أى الخبرة .

ب - البصيرة ، أى القدرة على التوقع والتنبؤ بالأحداث وتقلبات السوق .

جـ - الفراسة والحدس ، ويعنى هذا كما يشير إليه الدلجى نفسه معرفة أسواق كل سلعة والمشترين لها وسياسات التسعير المختلفة للسلعة الواحدة حسب المناطق أو المواسم .

د - المعرفة بسياسات البيع المختلفة ، ويعبر الدلجى عن ذلك بقوله : حلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً .

هـ - توافر مكتسبات علمية معينة مثل العلوم الرياضية .

أما المجموعة الثالثة التى تكلم عنها الدلجى فإنها تتعلق بالأخلاق اللازم توافرها فى المجتمع الذى تتم فيه التجارة ، وكان مدخله من زاوية الأخلاق السلبية التى تضر بالتجار ، وعناصر هذه الأخلاق السلبية هى :

أ - وجود مختطفين وغاصبين للتجارة وهم يستخدمون الدولة من حيث سلطتها القهرية فى حماية انحرافاتهم وجرائمهم .

ب - وجود مخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون غير المملوكة .

جـ - وجود من يلجأون إلى الاعسارات والحيل الشرعية .

د - وجود من يستعينون بشهود الزور .

هـ - وجود من يستعينون بوكلاء السوء .

أسباب فقر الزراع

يجمع ماقاله الدلجى عن أسباب فقر الزراع فى الآتى : (ص ٧٣ ، ٧٤)

- عوارض السماء التى تُصيب الزراعات ، ومنها البرد والهواء المفرطين وانقطاع المطر وكثرته فى غير وقته ونزول كبار الحصى والبرد وتقيل الثلج وشدة الحر .
- الخسارات التى يسببها أمثال الجراد والفأر والجربوع .
- العوارض الأرضية من سوء النبت وسباخة الأرض ، وخبث طينها .
- وضع الأشياء (البذور وماشابه) متأخرة عن أوانها وعدم استكمالها بحرثها وشروطها .
- نبات الأشياء المضرة خلال الأشياء المطلوبة .
- رخص البقول والخضروات ومافى معناها مما لايقبل الادخار مع غلاء بذرها .
- عدم نصيحة المعاونين فيها وخبائثهم واختلاسهم وتفويت الأعمال الكمالية المصلحية.
- تسلط الظلمة عليهم واستعبادهم وتوسيع شروط مقاسمتهم وفرض الفرائض والتفنن فى وجوه الجبايات وأنواع الظلامات والجائهم إلى بيع زراعاتهم فى حال كسادها وعدم رواجها .
- مايختص به أهل البدو من رداءة العيش وخشونته والبعد عن أحوال الحضارة من الرفاهية والترف والتحلى بالعلوم .
- الضعف الذى يبدو عليه المزارعون وظهور ذلك فى أحوالهم وعلى شمائلهم .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى عن أسباب فقر الزراع ، وهى تكاد أن تشمل كل مايقال فى الدراسات الاقتصادية عن معوقات الإنتاج الزراعى ، بل إن ماقاله الدلجى يشمل عناصر تفوق . من هذه العناصر التفوقية :

أ - ماقاله فى السبب (٨) وهو متعلق بالجبايات والضرائب التى تُفرض على الزراع الدلجى فى هذا . ينتقد السياسات الاقتصادية للبلاد النامية ، ومنها بلادنا الإسلامية أو يعمل لهذه السياسات إعادة توجيه . البلاد النامية أثقلت القطاع الزراعى بالأعباء المالية وذلك لتمويل التنمية الاقتصادية وجاء ذلك فى صورة سياسات ضريبية، أو سياسات تسعير ، بمعنى تسعير الحاصلات الزراعية بأسعار معينة تحصل الدولة بها عليها ثم تعيد بيعها بعد ذلك بأسعار أعلى ، وقد تكون أعلا بكثير [1].غالبية البلاد النامية طبقت هذه السياسة ، وقد يكون ذلك لسهولة فيها ،إما سهولة اجراءات وإما سهولة سياسية ، لأن القطاع الزراعى لاينظم فى نقابات على النحو المعروف فى قطاع الصناعة ، لذلك لاتجئ منه مقاومات سياسية للعسف الذى يقع عليه . يكمل عدم وجود نقابات التخلف الثقافى والحضارى فى هذا القطاع . وهذا هو ماأشار إليه الدلجى فى السببين ٩ و ١٠ .

ب - من عناصر التفوق أيضاً ماقاله فى السبب (٦) . ماقاله الدلجى هنا يربطه ربطاً قوياً بما يقال عن الدراسات فى البلاد النامية فيما يتعلق بضعف موقفها فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، يسبب ذلك جزئياً بطبيعة السلع التى تُصدرها وأنها مواد أولية ، ومن مشاكلها صعوبات التخزين وسرعة الفساد ، وهذا مع غيره يعكس نفسه فى أثمان منخفضة .

جـ - ماقاله فى السببين ٩ و ١٠ يجعل دراسته تتصل اتصالاً وثيقاً بالدراسات الاجتماعية التى تعمل عن القطاع الزراعى ، وهذا الذى قاله عن تخلف الزراع الحضارى وعن صور ضعفهم يمكن أن يكون بمثابة توجيه للسياسات الاجتماعية التى توضع بقصد التقدم بهؤلاء الناس .

أسباب فقر الصناع

ماقاله الدلجى عن فقر الصناع قليل ، ومن الأسباب التى ذكرها :

١ - قلة الماهر الحاذق فيها .

٢ - تعرض الصناعات للكساد .

---

(١) انظر تفصيل كثير عن ذلك فى الدراسة :

Radwan, Samir, " Agrarion Reform and Rural Poverty : Egypt " ILO, Geneva, 1977.

إذا كان ماقاله قليل ، فإن فيه ماهو منتقد إسلامياً ، إنه يصف الصناع بالبعد عن الشهامة وغلو الهمة والاتقة . الدلجى بهذا قد يكون مقرراً لواقع عصره لكنه بالقطع لايقرر ذلك إسلامياً ، ذلك أن الإسلام يجعل القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية اللازمة للمجتمع فرض كفاية ، ومن هذه الأنشطة النشاط الصناعى ، فكيف يقبل وصف القائم بفرض الكفاية بالأوصاف السابقة .

ثالثاً : الأسباب العامة للفقر

بعد أن ذكر الدلجى أسباب الفقر فى الفئات السابقة وهم العلماء والتجار والزراع والصناع . ذكر أسباباً عامة للفقر لاتختص بفئة وحدها وإنما يمكن أن تصيب أياً من الناس .

السبب الأول : " انقطاع التعاون والتناصح من كافة البشر أو عامتهم لاتساع موجبات التباغض والتماقت لكثرة مقتضيات التحاسد ولحيلولة كل واحد الآخر عن مراده الناشئة من الكبر والعجب والعداوة وخوف الازدحام على مطلوب واحد ، ولقوات بعض المقاصد بكثرة الشركاء وحب المباهاة والانفراد بالمجد وخبث النفس وفساد جوهرها ونقص إنسانيتها (٧٤) .

هذا هو السبب الأول العام للفقر ، ويتكون من عدد من العناصر ، والسبب كله يعرض للعلاقة بين الناس ، سواء اتخذت علاقة تناصح أو علاقة تضارب مصالح اقتصادية أو علاقة تنافس على موارد محدودة .

السبب الثانى : " أنه كلما تجدد للإنسان دخل جدد له صرفاً ، إما بالمباهاة والترفع على أمثاله أو افراطاً فى الشهوات وإنهماكاً فى اللذات ، أو خوفاً من سوء القالة والأحدوثة بتنقيص مايقتضيه حاله ، أو بإكراه مبغض لتلك النعمة عليه أو لأن الحالات المتجددة فى دخله يلزمها تجدد أمور فى صرفه " (ص ٧٤) .

فى هذا السبب الثانى يشير الدلجى إلى عنصرين يعملان على إحداث أو استمرار الفقر . العنصر الأول يجمع مايسمى باسم الاستهلاك التفاخرى . وهذا هو الذى عبر عنه بالمباهاة والترفع والإفراط فى الشهوات والخوف من سوء القالة .

أما العنصر الثانى فى هذا السبب فيشير إليه الدلجى بقوله : " إن الحالات المتجددة فى دخله يلزمها تجدد أمور فى صرفه " . يشير بذلك إلى مايعرف فى الاقتصاد من أن حاجات الغنى تزيد على حاجات الفقير . يلفت النظر فيما قاله الدلجى أنه عندما تكلم عن زيادة الانفاق مع زيادة الدخل فإنه استخدم مصطلح " أمور فى الصرف " ولم يستخدم مصطلح حاجة ، ومعنى ذلك أن هذا الذى تجدد مع زيادة الدخل ليس حاجة ضرورية وإنما هى أمور صرفية .

السبب الثالث : " إن وجود المجد والسيادة الكسبية لاتصير دفعة واحدة وإنما تكون بالتدريج والترقى ومكايدة تنميتها ومعالجة زوال مواقعها مع كثرة الصادين عنها والعوارض العائقة لها أمر عسير بطئ فيقضى الإنسان شطر عمره أو معظمه فى إعسار وإدبار " (ص ٥/٧٤) .

السبب الرابع : يجمع السبب الرابع العناصر الآتية (٦/٧٥) :

أ - امتداد أيدى الولاة والحكام إلى مافى أيدى الناس .

ب - عزلة اليتيم وخضوعه وفقد نصيحة أبيه .

جـ - سهولة صرف مال الوارث لعدم تحمله مشاق جمعه .

د - عجز الوراث عن القيام بشروط تنمية ماورثه وتثميره .

السبب الخامس : عقد الدلجى الفصل الثامن لبحث : فى أن الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية (ص ٧٦ ـ ٧٨) ، ثم عقد الفصل التاسع فى : أن التملق والخضوع وبسط أعذار الناس والمبالغة فى الاعتذار إليهم وإظهار حبهم ومناصحتهم من أحسن أحوال المفلكين وأليق بهم وأقضاها إلى مقاصدهم وبيان الدليل على ذلك (ص٧٨ ـ ٨٢) . " فى هذين الفصلين كتب الدلجى عن مجموعة عناصر متصلة ببعضها ومرتبطة فيما بينها ، وتكون معاً سبباً من الأسباب العامة للفقر . التحليل الذى كتبه عن الفقير فى سلوكه وخصائصه وطبيعة علاقاته بالناس لعله من أدق وأقوى ماقيل عن هذا الموضوع ، والذين لهم صلة بالدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية يجدون فى الفصلين المشار إليهما نموذج متقدم ومتطور فى دراسة الفقير اجتماعياً ونفسياً .

العناصر التى قالها فى الفصلين المشار إليهما وتكون معاً السبب الخامس للفقر هى :

أ - " الفقر المالى يستلزم الفقر الحالى " . وهذا الأخير يعنى : " تعذر المقاصد وانعدامها بحيث تصير الفلاكة (الفقر) حالاً ووصفاً ذاتياً للشخص فى افعاله وأقواله دفعاً وتحصيلاً ، حكماً وتعليلاً " (ص ٧٦) . يستنتج من ذلك أن الفقير فيه أو به فقران : " الفقر المالى والفقر الحالى ، والغنى فيه أو به غناءان : الغنى المالى والغنى الحالى . الغنى المالى فيه المال الذى هو عبارة عن ملك الأعيان والمنافع ، والغنى الحالى فيه الجاه الذى هو عبارة عن ملك القلوب واستسخار أصحابها فى الأغراض والأعمال لما فيها لذى الجاه من اعتقاد الكمال والالتفات إليه " (ص٧/٧٦). هكذا إذا كان الفقر الحالى هو نتيجة وترتيب على الفقر المالى فإن الفقر الحالى يعود بدوره ليصبح سبباً فى الفقر المالى .

ب - " الأغنياء وذوو الجاه يتقارضون المقاصد تقارضاً ويقترضونها اقتراضاً ، والتقارض يستدعى القدرة على الوفاء بالنوبة بحكم المقارضة لأنه أمر على التعاقب والنوبة والقرض لايوضع عند المعسرين ، والمفاليك ليسوا من أهل المقارضة ولا الاقتراض " (ص ٧٨) .

جـ - " الناس لايبذلون منافعهم وأموالهم بغير غرض ، بل لابد لهم من غرض إما عاجل أو آجل ، والمفلوك تمنعه الفلاكة عن المكافأة على الإحسان بمثله ، وتمنعه أيضاً من الإخاقة " (ص ٨٠) .

د - يعرض الدلجى العنصر الرابع فى السبب الخامس فى فكرة فيها معرفة تاريخية ووعى سياسى . الفكرة هى أن تقلب الدول يؤدى إلى فقر فئة من الناس ، وهى فئة فيها اياء وشمم ، ويصبح هذا الإباء والشمم سبباً فى فقرهم . يقول : " إن الدولة إذا انقرضت وجاءت دولة أخرى فأصحاب الدولة الأولى يكونون فى نهاية سعادتهم ففيهم شمم وأنفة ومطالبة لصاحب الدولة الجديدة بحقوق لم يعطوه ثمناً لها ، بل هى مما أوجبها خدمتهم فى الدولة الأولى ، والوقت سيف ، والحكم للوقت ، ولصاحب الدولة الجديد نصحاء ، ومتملقون وإن سفلت بهم المرتبة ، وسياسة الملك تقتضى تقديم من فى تقديمه نظامه وأبهته ، لاجرم ترتفع الأسافل على الأعالى كثيراً " (ص ٨٢) .

٢ - ٢ : مساهمات للدلجى فى مناهج الكتابة الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية لها مناهجها ولها أساليبها وطرقها التى تبحث بها . الدراسة التحليلية لكتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجى تكشف عن أنه تضمن موضوعين أو فقرتين توصلان لعناصر فى مناهج وأساليب البحث فى الاقتصاد . هذان الموضوعان هما الدراسة التطبيقية والتوصيات . سوف نعرض ماكتبه الدلجى عن هذين الموضوعين مع العمل على بيان العناصر المنهجية والبحثية الكامنة فيهما أو المترتبة عليهما .

٢ - ٢ - ١ : الدراسة التطبيقية

عقد الدلجى الفصل العاشرفى تراجم العلماء الذين تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل (ص ٨٢ ـ ١٥٥) . والفصل الحادى عشر فى مباحث تتعلق بالفصل الذى قبله (ص ١٥٥ ـ ١٦٧) . والفصل الثانى عشر فى اشعار المفلكين (ص ١٦٧ ـ ١٨١) . بشأن تصنيف هذه الفصول الثلاثة فإن الدلجى بعد أن كتب عن الفقراء والفقر نظرياً كتب عنهم تطبيقياً . لذلك يقترح أن يدرس ماقاله فى الفصول الثلاثة تحت عنوان : الدراسة التطبيقية . فى هذا الصدد نجد الآتى :

أولاً : يكتب الدلجي في أول الفصل العاشر مايسميه مقدمة ، أي مقدمة الدراسة التطبيقية . استلزمت الدراسة التطبيقية أن تكون عن فقراء لأنه كتب نظرياً عن الفقر والفقراء . دراسة عن فقراء هو كلام عن أشخاص ، كلام عن حياتهم الخاصة . وهذا جانب في الدراسة للإسلام تحفظاته الشديدة عليه . وكان هذا واضحاً كلية في فكر الدلجي . الدليل على ذلك ما أثبته في المقدمة المشار إليها . في هذه المقدمة بعد أن أشار إلى الحرج الإسلامي في الكلام عن أشخاص بذواتهم قدم الدليل على أنه يجوز إسلامياً عرض سير بعض الناس . واستدل على ذلك بأقوال للقاضي عياض في كتابه الشفاء ، وانتهى الدلجي إلى الآتي : " ان ذكر الأحوال حكاية كان أو استشهاداً والانكار والتعريف والرد وتبيين ما لله في ذلك الفعل من الحكمة في الحكاية " (ص ٤/٨٣) . وانتهى أيضاً إلى جواز الحكاية على جهة التعريف أو التنفير (ص ٨٤) .

لأن الدلجي في دراسته التطبيقية تكلم عن أحوال فقراء من العلماء والفقهاء فإنه خشي أن يفهم البعض أن حكايته عن فقرهم قد تكون طريقة للانتقاص من شأنهم لهذا قال : " الفلاكة وإن أشعرت بتنقيص إلا أنا نذكرها في هذا الفصل معراة عن معنى التنقيص والكلمات كثيراً ماتكون حاملة لمعنيين " (ص ٨٤) . هكذا أثبت الدلجي جواز الحكاية عن بعض الأشخاص ولو كانوا فقهاء وتحفظ على معنى التنقيص مستبعداً وصف الفقهاء به .

أضاف الدلجي إلى ماسبق إضافة جديدة ، تضمنت هذه الإضافة الجديدة أنه بعد أن أثبت جواز النقل مع استبعاد التنقيص ، فإنه فيما سيقوله عن أشخاص وفيهم فقهاء وعلماء لهم شأنهم سيعتمد على المراجع الموثوق بها والمؤكدة . يقول : " نذكر تراجم العلماء ناقلين لها من المصنفات المعتمدة من غير إطلاق لفلاكة أو مقولة على أحد ، والعهدة في المنقول على المؤرخين ، والعذر في اتباعهم في نقله أنه لم يزل العلماء والمؤرخون يذكرون ذلك إملاءً أو تصنيفاً شائعاً من غير نكير فكان إجماعاً عن السلف على جوازه " (ص ٨٤) . ثم يقول : " إنا ننقل ألفاظ المترجمين بحروفها من غير تصرف فيها لتكون العهدة عليهم في ذلك " (ص ٨٦) .

الدلجي فيما نقل عنه وضع عناصر في دستور الكتابة عن أشخاص ، أي التراجم الذاتية . إنه لم يقدم دراسته التطبيقية إلا بعد أن أبان جواز ذلك إسلامياً . وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأخلاق الإسلامية ، ذلك أنه استبعد معنى التنقيص أو التشهير على نحو مانعرف الآن . وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالمنهج العلمي الصحيح ، ذلك أنه ألزم نفسه بالمراجع الأصيلة والصحيحة فيما ينقل عنه ، ثم

هو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأمانة العلمية وذلك أن يقرر للنقل حرفياً دون تصرف .

ثانياً : الدراسة التطبيقية التى قدمها الدلجى تعتبر نموذجاً جيداً للدراسات التطبيقية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

أ - كتب عن مائة وثمانية وثلاثين شخصاً . وهذا قدر واسع لزم له جهد ضخم كبير . وقد تضمنت الدراسة عدداً كبيراً من مشاهير الفكر الإسلامى . والدلجى بذلك وفر مادة علمية عن هؤلاء الأشخاص . وهذه فائدة إضافية لما قاله .

ب - ميز بين نوعين من الفقراء فى دراسته التطبيقية ، الفرع الأول فقراء وصفهم بأنهم تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل ، وفقراء أصيبوا مع فقرهم بنكبات وسمى ذلك النكبات الحاصلة للأعيان . ولاشك أن عمل الدلجى ذلك يكشف عن سعة تصنيف فى منهجه .

جـ - لم يقتصر على ذكر تراجم لسير الفقراء وإنما قدم نماذج من تفكيرهم فى الفصل الثانى عشر الذى عقده تحت عنوان : فى إشعار المفلوكين ومن فى معناهم من مقاصد شتى وبيان أن الحامل عليها إنما هو الفلاكة . الدلجى بذلك ينظر لبعد يلزم أن تشمله الدراسة التطبيقية. وماقاله فى تقديم أفكارهم واشعارهم وماقاله من تعليق على بعضها هو تنظير جيد لبعد من أبعاد الدراسات التطبيقية .

ثالثاً : الدلجى وهو يكتب فى فصول الكتاب الأخرى غير الفصول الثلاثة المشار إليها كتب عن كثير مما يمكن اعتباره استدلالات تطبيقية . لقد ذكر كثيراً من الاحصاءات ومنها مايتعلق باحصاءات عن أغنياء المسلمين ومقدار ثرواتهم .وهذه معلومة من المعلومات الجيدة التى وفرها الدلجى بكتابه .

رابعاً : هذه هى الدراسة التطبيقية التى كتبها الدلجى فى كتابه الفلاكة والمفلوكون . من هذه الدراسة التطبيقية وكذلك من الموضوعات الاقتصادية التى كتب عنها الدلجى نستطيع أن نستنتج عناصر منهجية وأساليب بحيثة للدراسات الاقتصادية.

أ - الكتابات الاقتصادية المعاصرة تأسس على المنهج الموضوعى Positive Analysis آراء الدلجى الاقتصادية ودراسته التطبيقية تشبع هذا الشرط المنهجى فى الكتابة عن الاقتصاد .

ب - كتاب الدلجى عن الدراسة التطبيقية تجعله رائداً لهذا الأسلوب فى الكتابة عن الاقتصاد . ذلك أن تضمين الدراسات الاقتصادية جزءاً طبيعياً هو منحى حديث نسبياً بينما الدلجى أخذ بهذا الأسلوب البحثى منذ أكثر من ستة قرون .

٢ - ٢ - ٢ : التوصيات

عقد الدلجى الفصل الثالث عشر (ص ١٨١ - ١٨٤) لما أسماه : فى وصايا يستضاء بها فى ظلمات الفلاكة . يعنى ذلك أن هذا الفصل هو توصيات يختم بها ماكتبه. التوصيات التى أوصى بها الدلجى ليستضاء بها فى ظلمات الفلاكة ، على حد تعبيره ، أو ليعالج بها الفقر ، على حد التعبير الحديث ، يمكن تجميعها فى مجموعات :

مجموعة أولى : تعمل هذه المجموعة على مستوى العقيدة ، أى المستوى الإيمانى . من أمثلة ماقاله فى ذلك : " وإياك إياك على التعويل على واحد بخصوصه من البشر وإلقاء السرائر عليهم ، فإن من ألقى سرائره على غير الله وكله ومااختاره لنفسه " (ص ١٨٣) . " كن تواباً رجاعاً أواباً إلى الله عظيم الالتفات إليه والاستعانة بقوته (ص ١٨٢) . " كن كثير الدعاء بأسمائه تعالى وله الحمد " (ص ١٨٢) .

مجموعة ثانية : تشمل هذه المجموعة العناصر الأخلاقية التى أوصى بها الدلجى . هذه العناصر الأخلاقية تعمل على مستوى أدنى من المستوى الذى تعمل عليه العناصر العقائدية . من أمثلة هذه العناصر الأخلاقية التى ذكرها الدلجى : " سع الناس بأخلاقك ومعارفك إن لم تسعهم بمالك ومعروفك واجتنب الإساءة إليهم إن عجزت عن الإحسان لهم " (ص ١٨٢) ، تحقق أن المعاصى كالسموم يضر قليلها وكثيرها . إن للطاعات عبقاً وشذاً تفوح على أهلها وإن كتموها " (ص ١٨٢) .

مجموعة ثالثة : تعمل هذه المجموعة على تحبيب العلم والسعى للتزود به ومنه. من العناصر التى ذكرها : " انظر كيف يكون استجلاء لطائف العلوم شاغلاً عن الأكل " (ص ١٨١) . إن فى الكمالات النفسية لذة تزيد على اللذات الجسدية (ص١٨١) " عليك من العلوم بالكتاب والسنة والتمتع بما فيها من النكات واللطائف واستمد منها برد اليقين وثلج الصدور " (ص ١٨٢) .

مجموعة رابعة : تعمل هذه المجموعة على تحبيب المال . مما قاله الدلجى عن ذلك : " لله در من سمى المال كمال الكمالات " (ص ١٨٢) . وبدعوى الدلجى الفقير إلى حب المال يعالج فيه مظهرية الزهد .

مجموعة خامسة : تعمل هذه المجموعة على دعوة الفقير للعمل وانتهاز الفرصة . ومما قاله عن ذلك : " لاتكن وكلاً بل متحركاً كيساً ، ورقع ضر عجزك

وفلاكتك بحيلتك ومصابرتك والتعرض لتنفيسات الدهر والوثوب عند الفرصة ، ولا تيأس من روح الله " (ص ١٨٢) .

بعد التعريف بتوصيات الدلجى لعلاج الفقر يمكن استنتاج مايلى :

أ - تعرف الاقتصاديات المعاصرة الكثير من سياسات علاج الفقر ، بعضها يعمل على إعادة توزيع الدخل وبعضها يعمل على إعادة توزيع الثروة وبعضها يعمل على غير ذلك مثل الأسعار . ماقاله الدلجى لايعنى إلغاء هذه السياسات أو يعمل على بدائل لها ، وإنما هو عرض عناصر رأى أنها يمكن أن تعمل ولم يصادر على غيرها من العناصر .

ب - وصايا الدلجى تعمل على علاج الفقير فى دينه وفى خلقه وفى اكتساب العلوم وفى العمل . وهذه السياسة لمعالجة الفقر لها خاصية الشمول والكلية .

جـ - كتابة الدلجى عن التوصيات تجعل مساهمته فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد تتضمن تفوقاً فى أساليب البحث فى الاقتصاد . إن الدراسات الحديثة فى الاقتصاد وخاصة الأبحاث والرسائل العلمية تعطى أهمية للتوصيات ، ذلك لأنها تجعل البحث قابلاً للتطبيق والاستفادة منه . الدلجى وهو يختم دراسته عن الفقر بتوصيات يكون بهذا رائداً لهذا الأسلوب البحثى .

٣ - تقويم مساهمة الدلجى

بناء على المنهج الذى نكتب به عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فإن تقويم المساهمات يكون من ثلاثة جوانب ؛ إسلامية الآراء التى تضمنتها المساهمة وموقعها فى سياق مساهمة المسلمين العلمية فى الاقتصاد وأخيراً المقارنة بينها وبين المساهمة الأوروبية .

٣ - ١ : إسلامية آراء الدلجى

٣ - ١ - ١ : قبل عرض مايتعلق بإسلامية آراء الدلجى ؛ نرى التمهيد لها بالملاحظات التالية :

أ - عرض للدلجى فى هذه الدراسة كتاب واحد هو كتاب الفلاكة والمفلوكون والكتاب عن موضوع واحد هو الفقر والفقراء . للدلجى كتب أخرى لم نعرض لها لأنها فى غير الموضوع الاقتصادى . التعرف على إسلامية آراء الدلجى يستلزم أن يتم ذلك بناء على كل آرائه فى كل كتبه ولكن هذا يخرج بدراستنا كلية عن موضوعها ،

والمتلائم مع دراستنا أن نتعرف على إسلامية آرائه التى عرضها فى الكتاب الذى عرضناه .

ب ـ بصدد اقتراح التعرف على إسلامية آراء الدلجى نرى ضرورة الإشارة إلى أننا لاتحاكم آراء الدلجى أو غيره من الآراء التى نعرضها فى سياق الكشف عن تراث المسلمين فى الاقتصاد ؛ إن هذا الأمر مستبعد كلية . إن السبب الذى جعلنا نبحث هذا الموضوع هو أننا نحاول أن نكتشف ماعرضه المسلمون عن الاقتصاد كعمل عقلانى بحت أو عمل عقلانى نظيراً للواقع ؛ أى أننا لاتعرض التشريعات الإسلامية المتعلقة بالاقتصاد . الأمر على هذا النحو يستساغ فيه البحث عن إسلاميته . ثم إن البحث عن إسلامية هذه الآراء يتأكد بناء على ماهو معروف من أن المستشرقين شككوا فى إسلامية هذا النوع من مساهمة المسلمين ، وتركز هجومهم خاصة على فكر ابن خلدون [1] . هكذا يكون البحث عن إسلامية هذه الآراء هو للرد على الحملة الأوروبية.

جـ ـ يوجد سبب خاص بالدلجى يجعلنا نهتم بالتعرف على إسلامية آرائه . لقد اتهم الرجل بالزندقة ، وعندما نثبت إسلامية آرائه فإن هذا يعتبر تبرئة لفكره .

بعد هذه الملاحظات التمهيدية نقترح أن نتعرف على إسلامية آراء الدلجى من الجوانب التالية :

٣ ـ ١ ـ ٢ : خلق الأعمال ومايتعلق به

بدأ الدلجى دراسته عن الفقر والفقراء بموضوع خلق الأعمال ومايتعلق به . بهذا البدء يعلن الدلجى التزامه الكامل بالمدخل الإسلامى وهو يكتب عن الفقر والفقراء . هذه هى دلالة البدء بهذا الموضوع . بجانب دلالة لبدء فإن ماقاله الدلجى عن خلق الأعمال مقبول إسلامياً .

٣ ـ ١ ـ ٣ : أسباب الفقر

الموضوع الرئيسى فى كتاب الدلجى عن أسباب الفقر . ماقاله الدلجى عن أسباب الفقر فى الطوائف الاجتماعية التى ذكرها كان وصفاً للواقع . ولايقال عن وصف الواقع هو إسلامى أو غير إسلامى . إن الأمر لايعدو أن يكون التقاط صورة حقيقية لما عليه الواقع . هذا جانب عن الدراسة الوصفية . مع أن وصف الواقع له خاصية الحيدة إلا أن الدلجى وهو يعمل ذلك كان يحاكم الواقع بالإسلام عندما يكون الأمر قابلاً لذلك أو محتملاً له .

---

[1] عرضت الدراسة لهذا الموضوع بالتفصيل عند عرض مساهمة ابن خلدون .

٣ - ١ - ٣ : دستور الكتابة عن الأشخاص

ضمن الدلجى كتابه دراسة واسعة عن كثير من الأشخاص . وقد التزم فى الكتابة عن أشخاص بمنهج مقبول إسلامياً قبولاً كاملاً .

٣ - ١ - ٤ : التوصيات

ختم الدلجى كتابه بتوصيات . بعض التوصيات التى ذكرها هى حلول إسلامية لمشكلة الفقر والبعض الآخر من التوصيات هى من قبيل العمل العقلانى المجرد ولاتتعارض مع ماهو مقرراً إسلامياً .

٣ - ٢ : مساهمة الدلجى فى سياق مساهمة المسلمين

مساهمة الدلجى جاءت فى موضوع واحد هو الفقر والفقراء . وقد جاءت دراسته فى منهج وصفى تخللته بعض الآراء التحليلية . لاتعرف مساهمة أخرى فى تراث المسلمين الاقتصادى تسبق مساهمة الدلجى . لقد كتب المسلمون قبل الدلجى كثيراً عن الفقر والفقراء لكن ليس فى كل ماكتب ساهمة من نوع مساهمة الدلجى التى جاءت فى إطار عقلانى اقتصادى وصفى تحليلى .

بناء على هذا فإن الدلجى فى سياق مساهمة المسلمين عن الاقتصاد هو رائد للدراسات الاقتصادية العقلانية الوصفية المتضمنة عناصر تحليلية . بل إنه يمكن القول أن الدلجى أسس مساراً فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

٣ - ٣ : مساهمة الدلجى مقارنة بمساهمة الأوروبيين

المقابلة بين مساهمة الدلجى فى الاقتصاد بالمساهمة الأوروبية تستحق أن تجئ فى فقرة واسعة ، وذلك لأهمية الموضوع وهو الفقر ، وهى أهمية فى القديم وفى الحديث أيضاً . سوف نعرض هذه المقابلة فى جوانب متعددة .

٣ - ٣ - ١ : الريادة التاريخية للدلجى

دراسة اقتصاديات الفقر فى علم الإنسان من الدراسات الحديثة نسبياً ، إذ أنها لم تعرف على هذا النحو الواسع إلا فى حوالى الخمسينات من هذا القرن العشرين[١]. لكن توجد مساهمة عن دراسة الفقر وهى مساهمة راونترى [٢]التى تعود إلى بداية هذا

---

(١) تعتبر الدراسات التالية من أولى الدراسات التى تحمل هذا العنوان ، ووجهت الاهتمام لدراسة اقتصاديات الفقر :

- Townsend; Peter. ' Measuring Poverty " Bnitish Journal of Sociology, 5, 1954.
- Weisbroad, B.A., the Econonics of Poverty, Englewood Cliffs.

(2) Rowntree, B.J., " Poverty - A Study of Town Life, Macmillan, 1901

القرن العشرين ، وإن كان علم الاقتصاد لايرتبط كثيراً بمساهمة راونترى ويشير إليها باعتبار مالها من أهمية تاريخية وليس لأهمية موضوعية .

يرجع كتاب الدلجى تاريخياً إلى القرن الثامن الهجرى (الفترة من ١٤١٢ إلى ١٤٣١ م) . يعنى ذلك أن هذا الكتاب يرجع إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادى . بناءً على هذا فإن تاريخ الدراسة الاقتصادية للفقر فى إطار التراث الإسلامى يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادى .

الاستنتاج الذى يسجله البحث هو أن الدراسة الاقتصادية للفقر فى التراث الإسلامى تسبق نظيرتها فى علم الاقتصاد الأوروبى بحوالى خمسة قرون . وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الدراسة يؤرخ لها فى علم الاقتصاد بكتاب رونترى الذى نشر فى ١٩٠١م . وقد يكون السبق للفكر الإسلامى بحوالى خمسة قرون ونصف ، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الدراسة تعود تاريخياً إلى حوالى الخمسينات من هذا القرن . وعلم الاقتصاد نفسه يرتبط بهذا التاريخ .

استخدم البحث فى هذه المقارنة التاريخية مصطلح اقتصاديات الفقر ، وذلك للاحتراز به عن معنى أو اعتراض قد يرد وهو أن الاهتمام بالفقر أو الكتابة عنه فى إطار الفكر الوضعى أو فى إطار الفكر الأوروبى بصفة عامة ، هذا الاهتمام قديم ، بل إنه توجد كتابات كثيرة عنه خاصة فى إطار الفكر الاشتراكى أو الاجتماعى الذى كتب فى أوروبا فى الفترة السابقة على كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣ م) . هذا الاهتمام أو هذه الكتابة وجدت ، لكن فى علم الاقتصاد لاتعتبر من قبيل الاهتمام أو الدراسة عن اقتصاديات الفقر ، وإنما من قبيل الاهتمام بالفقر بصفة عامة . وهكذا تثبت نتيجة البحث : الدراسة الاقتصادية عن الفقر فى إطار الفكر الإسلامى تسبق نظيرتها فى إطار الفكر الوضعى بحوالى خمسة قرون على الأقل .

٣ - ٣ - ٢ : تفوق الدلجى فى منهج التحليل

يحاول البحث مناقشة البعد التحليلى فى كتاب الدلجى . يميز فى الدراسات الاقتصادية بين نوعين من التحليل : التحليل الجزئى والتحليل الكلى . يعرف التحليل الكلى بأنه الفرع من الاقتصاد الذى يدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعنون بها

الدخل القومى والتشغيل والمستوى العام للأسعار [1] . أما التحليل الجزئى فيعرف بأنه التحليل الذى يرتبط بسلوك المنشآت الفردية والعائلات [2] ، أى بسلوك الوحدة .

أ ـ يتبين من تحليل كتاب الفلاكة والمفلكون أن مؤلفه ناقش ظاهرة الفقر والفقير فى ارتباطها مع الظواهر المتصلة بها ، سواء أكانت ظواهر اقتصادية أم غيرها. لهذا يكون الدلجى بحث المشكلة التى بحثها بأسلوب التحليل الكلى . وكتاب الدلجى باتباعه هذا الأسلوب يملك تفوقاً . ذلك أن التحليل الكلى يتفوق على التحليل الجزئى . فالتحليل الجزئى قد شوه علم الاقتصاد . إنه جعل القوانين الاقتصادية تكتشف وتعمل على مستوى الوحدة المتناهية فى الصغر . وجعل التعرف على الدوافع والغايات الاقتصادية يتم على مستوى هذه الوحدات المتناهية فى الصغر . الكلاسيك الجدد هم أنصار هذا النوع من التحليل ، وهم بهذا أبطلوا الارتباط بين الظواهر الاقتصادية . لهذا أصبحت الحياة الاقتصادية عندهم ترتبط بهذه الوحدة الذرية . ومما يجدر ذكره أن شخصية روبنسون كروزو [3] كانت هى المثال الذى صور هذه الوحدة الذرية . ومما يجدر ذكره أيضا أن الكلاسيك الجدد معتبرون المدرسة التى لها الآن السيطرة فى عالم وعلم الاقتصاد .

ب – كتب الدلجى عن الفقر وعن الفقراء ولقد كتب عن العناصر الآتية معتقداً أن لها ارتباطاً بالموضوع الذى كتب عنه . كتب عن خلق الأعمال ومايتعلق به ، وربط ذلك بمسئولية الفقير عن فقره (ص ٨) خلق الأعمال ومايتعلق به هو دراسة فى فرع الدراسات عن العقيدة . الدلجى أثبت بذلك أن دراسة الفقر كظاهرة اقتصادية على وجه الخصوص ، وكظاهرة اجتماعية على وجه العموم يلزم أن نتعرف على ماتتعلق به من فرع العقيدة ، وكتب عن التاريخ وكان يعود دائماً للاستشهاد التاريخى (ص ٣٦) ، وكتب عن علم النفس (ص ٢١)، وكتب فقرات تتعلق بالجغرافية البشرية (ص ٣٢) ، وكتب عن علم المنطق (ص ٧٦) ، وكتب عن الحضارات (ص ٦٥) ، وكتب عن

---

(1) Laidler, D.E. : " La Demande de Monnaie " Traduction par M. Fitou, Gunod, Paris, 1974, p. 21.

(2) Akley, G., " Macroeconomic Cheory " , New Yourk, Macmillan Company, 1973, pp. 45 .

(٣) روبنسون كروزو Robinson Crusée هو بطل القصة التى كتبها Daniel Defoe فى ١٧١٩ وتحكى القصة عن بحار اسكتلندى مغامر ، كان الناجى الوحيد من عاصفة ، وعاش ثمان وعشرين عاماً فى جزيرة معزولة ، واستطاع أن يوفر لنفسه حياة سعيدة نسبياً إلى أن أنقذ وأعيد إلى وطنه . نقلاً عن القاموس الفرنسى petit larousse طبعة ١٩٧٥ ، ص ١٦٤٧.

التراجم والسير (الفصل العاشر) ، وكتب عن الديانات ورجل الدين (ص ٦٨) ، وكتب عن الفلك وعن الشعوذة (ص ٣٤) ، وكتب عن الطب (ص ٣٤) .

هذه هى فروع المعرفة أو الموضوعات التى كتب عنها الدلجى وهو يكتب عن الفقر وعن الفقراء . وقد كتب عن هذه المعارف أو الموضوعات لأنه رأى فيها ارتباطاً مع ظاهرة الفقر والفقراء التى يكتب عنها .

النتيجة التى يثبتها البحث أن الدلجى وهو يكتب عن ظاهرة الفقر والفقراء لم يأخذها كظاهرة منفردة مستقلة عن غيرها من الموضوعات أو الظواهر التى لها ارتباط بها ، أى لم يأخذها كظاهرة منفصلة معزولة ، وإنما كتب عنها فى ارتباطها بغيرها من الموضوعات أو الظواهر . يعنى ذلك فيما يتعلق بمنهج التحليل أن الدلجى كتب عن الفقر وعن الفقراء بأسلوب يقترح أن يسمى أسلوب التحليل الكلى الشمولى . ونقترح تعريفاً مبدئياً لهذا الأسلوب هو : الأسلوب الذى يدرس الظاهرة على مستوى الإجماليات ويدرسها فى إرتباطها الواسع بكل الظواهر الأخرى التى لها بها ارتباط . والجزء الأول من التعريف يشير إلى الكلية أما ا لجزء الثانى فإنه يشير إلى الشمولية . فى ضوء هذه الكلية الشمولية يمكن أن يفهم وأن يبرر هذا القدر الواسع من المعارف التى كتب عنها الدلجى .

كنتيجة يمكننا القول أن أسلوب التحليل الشمولى هو أسلوب التحليل المتفوق اقتصادياً . وهو أسلوب غير معروف كلية فى الكتابات الاقتصادية من أنصار المذهب الفردى وهو أسلوب متفوق على الأسلوب الماركسى الذى يعانى من القصور . إن الكلية الشمولية تمكننا من فهم الظواهر الاقتصادية فهماً صحيحاً ، وتمكننا من فهم الارتباط التأثرى بين الظاهرة الاقتصادية وبين غيرها من الظواهر فهماً صحيحاً إيجابياً إنسانياً .

جـ - عنصر آخر من عناصر تفوق منهج البحث فى كتابة الدلجى . فى كتابة الدلجى عن الفقر والفقراء نلمح الإحالة التاريخية واضحة متكررة . بل إن الفصلين العاشر والحادى عشر يعتبران بالكامل دراسة تاريخية عن الفقر وعن الفقراء. هذه الإحالة إلى جزئيات فى التاريخ تجعل منهج الدلجى هو أسلوب المنهج الاستقرائى. هذا منهج فى البحث الاقتصادى عرفناه بصفة رئيسية مع المدرسة الاقتصادية التاريخية. وهى مدرسة ظهرت بصفة رئيسية فى المانيا فى فهم السلوك الحالى للظاهرة الاقتصادية وسلوكها وتطورها فى المستقبل . هذا المنهج يقابل منهج الاستنباط الذى

يجعل العقل الإنسانى هو الوعاء الذى تجرى فيه التجربة لاستنباط القانون الذى يحكم الظاهرة الاقتصادية [1] .

بجانب أن الدلجى كتب على نحو نقول على أساسه أنه كتب المنهج الاستقرائى وخاصة فى الفصلين العاشر والحادى عشر ، وهما فصلا الدراسة التطبيقية ، بجانب ذلك فإن كتابته فى الفصول التسعة الأولى من الكتاب يظهر فيها المنهج الاستنباطى . بهذا فإن الدلجى حين كتب نلمح عنده ظهور المنهجين الاستقرائى والاستنباطى . إنه أخذ بالمنهج الاستنباطى حيث اقتضى الأمر وأخذ بالمنهج الاستقرائى حيث اقتضى الأمر .

على هذا النحو تتبين الريادة فى مساهمة الدلجى مقارنة بالمساهمة الأوروبية .

---

(١) انظر : دكتور محمد زيّان عمر ، البحث العلمى : مناهجه وتقنياته ، دار الشروق ، جدة، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الفصول : السادس والسابع والثامن .

المبحث السابع

تراث المسلمين العلمى فى الرياضيات

١ - مدخل

١ - ١ : الدراسات الاقتصادية تستخدم الرياضيات على نحو واسع . تعمق هذا الاتجاه إلى حد أن نشأ فى الدراسات الاقتصادية فروع يسمى الاقتصاد الرياضى . ونحن نكتب عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد رأينا أن نضيف فقرة عن تراث المسلمين العلمى فى الرياضيات . قبل تقديم شىء عن هذا الموضوع نرى أن نسبق بملاحظة . إننا لاندعى أن المسلمين استخدموا الرياضة فى كتاباتهم الاقتصادية ، ولكنا نزعم أن المسلمين لهم عطاؤهم الواضح والمتميز فى الرياضيات ، وهم بهذا خدموا الدراسات الاقتصادية التى جاءت تالية لهم واستخدمت فيها الرياضيات على نحو واسع.

١ - ٢ : هذه الفقرة عن تراث المسلمين العلمى فى الرياضيات ننظر إليها باعتبارها فقرة تكميلية لدراستنا عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . يتفق هذا مع المنهج المتبع فى المؤسسات الأكاديمية التى تدرس الاقتصاد ، إذ ينظر إلى الرياضيات على أنها من المقررات المساعدة .

هذا التصنيف للرياضيات فى دراستنا يعكس نفسه فى أسلوب الكتابة الذى نعالج به هذا الموضوع . إننا نستهدف التعريف التاريخى بأهم العلماء فى هذا التخصص ومساهماتهم . أى أن مانقدمه هو مجرد لمحة تاريخية . يعنى هذا أننا لن ندخل فى مناقشة لآرائهم بقصد الاستنتاج .

هذه الطبيعة البحثية لهذا الموضوع فى دراستنا تعكس نفسها أيضاً فى المصادر والمراجع التى نحيل إليها ؛ إننا نستهدف بها الحصول على مادة تاريخية عن العلماء الذين نعرض آراءهم [1] .

---

(١) المراجع التى رجعنا إليها فى كتابة هذا المبحث :

١ - ابن النديم ، الفهرست ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

٢ - إسماعيل باشا البغدادى ، هداية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مكتبة المثنى - بغداد .

٣ - حاجى خليفة (مصطفى بن عبد الله) ، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد .

٤ - ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن) الدليل الشافى على المنهل الصافى ، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت ، سلسلة من التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى ، -

٢ – بعض علماء المسلمين في الرياضيات وأهم مساهماتهم

نحاول في هذه الفقرة البحث عن مساهمة المسلمين في العلوم الرياضية . يقتضي هذا أن نعرف ببعض العلماء المسلمين الذين عرف عنهم الاهتمام بهذه العلوم، وسوف يصاحب التعريف بهم عرض أهم آرائهم التي قالوها في هذا التخصص .

٢ – ١ : الخوارزمي

من علماء القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي ، وهو أول من استعمل كلمة جبر للعلم المعروف بهذا الاسم كما أنه أول من استعمل علم الجبر بشكل مستقل عن الحساب وألف فيه كتاباً . عرف الغربيون هذا العلم من الخوارزمي . وقد ترجمه إلى اللاتينية Rober of Cheser ، ونشره Fredrick Rossen كما نشر في لندن سنة ١٨٣١ . لقد أصبح متفقاً عليه في تاريخ الرياضيات أن الخوارزمي واضع علم الجبر وهو المبتكر لكثير من بحوثه التي تدرس في المؤسسات العلمية ، وإليه يرجع الفضل في تعريف الناس بالأرقام الهندية . وفي وضع بحوث الحساب بشكل علمي لم يسبق إليه .

٢ – ٢ : أبو كامل

شجاع بن أسلم ، عرف بالحاسب المصري ، ظهر في القرن الثالث الهجري (٨٥٠ - ٩٣٠ م) . له كتب كثيرة في الرياضيات أهمها " كتاب كمال الجبر وتمامه والزيادة في أصوله " . حاول في هذا الكتاب إكمال نقصان كتاب الخوارزمي . اعترف لهذا العالم بأنه وحيد عصره في حل المعادلات الجبرية وفي كيفية استعمالها لحل المسائل الهندسية .

٢ – ٣ : الكندي

من علماء القرن الثاني الهجري - التاسع الميلادي . فيلسوف مشهور لكن قل من يعرف أن له فضلاً على العلوم الرياضية والفلكية . قال عنه كاردان[1] إنه من

---

٥ – د . أحمد شلبي ، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية - الفكر الإسلامي : منابعه وآثاره ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٤ .

٦ – قدري حافظ طوقان ، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، الناشر : دار الشروق .
هذا الكتاب مصدر هام في الفترة التي نقدمها ، وقد اعتمدنا عليه في كثير من التفصيلات التي كانت خاصة بمساهمات معينة .

(١) كاردان Gerolamo Cardan رياضي وطبيب وفيلسوف عاش في الفترة ١٥٠١ - ١٥٧٦ صاحب الفضل في حل المعادلات من الدرجة الثالثة .
المرجع : Petit Larousse, 1975, p: 1421

الاثنى عشر عبقرياً الذين ظهروا فى العالم . وصف الكندى بأنه فاضل دهره وواحد عصره فى معرفة العلوم بأسرها وفيلسوف العرب ، عالماً بالطب والفلسفة والحساب والهندسة والمنطق وعلم النجوم وتأليف اللحون وطبائع الأعداد .

عرف عن الكندى أنه كان مهندساً قديراً وكان يرجع إلى مؤلفاته ونظرياته عند القيام بأعمال بنائية كما حدث عند حفر الأقنية بين دجلة والفرات .

مكنته معرفته بالرياضيات المتقدمة من ملاحظة أوضاع النجوم والكواكب . خاصة الشمس والقمر . بالنسبة للأرض ومالها من تأثير طبيعى وما ينشأ عنها من ظاهرات يمكن تقديرها بالكم والكيف والزمان والمكان ، وأتى بآراء جريئة فى هذه البحوث . عرف عنه أنه طبق الحروف والأعداد على الطب ، كما ظهرت فى كتابته فكرة التناسب بين الاحساسات . وهذه الفكرة الأخيرة كانت محل تقدير عظيم عند كاردانو الفيلسوف والرياضى الشهير فى القرن السادس عشر . من المعروف أن بعض مؤلفاته ترجم إلى لغات أوروبية .

الكندى من أكثر المؤلفين المسلمين تأليفاً ، فله كتب كثيرة وفى فروع متعددة من المعرفة . وحيث أننا نهتم به كعالم له مساهمته فى تراث المسلمين العلمى فى الرياضيات فإننا نذكر مؤلفاته فى هذا العلم :

- رسالته فى المدخل إلى الأرثماطيقى ، خمس مقالات .
- رسالته فى استعمال الحساب الهندسى ، أربع مقالات .
- رسالته فى الخطأ والضرب بعدد الشعير .
- رسالته فى الحيل العددية وعلم اضمارها .
- رسالته أن الكرة أعظم الأشكال الجرمية والدائرة أعظم من جميع الأشكال البسيطة.
- رسالته فى تسطيح الكرة .
- رسالته فى علل الأوضاع النجومية .
- رسالته فى صنع الاسطرلاب .
- رسالته فى استخراج مركز القمر من الأرض .
- رسالته فى استخراج آلة وعملها يستخرج بها أبعاد الأجرام .
- رسالته فى أغراض كتاب إقليدس .
- رسالته فى اختلاف المناظر .
- رسالته فى تقسيم المثلث والمربع وعملهما .

- رسالته فى كيفية عمل دائرة مساوية لسطح اسطوانة مفروضة .
- رسالته فى قسمة الدائرة ثلاثة أقسام .
- كتاب فى البراهين المساحية لما يعرض من الحسابات الفلكية .
- رسالة فى صنعة الاسطرلاب بالهندسة .
- رسالة فى اختلاف مناظر المرآة .
- رسالة فى استخراج خط نصف النهار وسمت القبلة .

٢ - ٤ : الماهانى

من علماء القرن الثالث الهجرى - التاسع الميلادى . ليست له شهرة إلا أن البحث التاريخى أثبت أن له مساهمات متميزة فى الرياضيات . لذلك وصفه ابن النديم بأنه من علماء الأعداد والمهندسين .

اشتغل بمسألة أرشميدس التى تتعلق بقطع الكرة بمستو إلى جزءين حجمهما بنسبة معلومة ، واعترف له بأنه أول من وضع هذه المسألة بشكل معادلة تكعيبية . عرفت المعادلة التكعيبية : س٣ + ب جـ٣ = هـ س٣ بمعادلة الماهانى كما أشار إلى ذلك سميث وهو المعروف بكتابته عن تاريخ الرياضيات . كما أن للماهانى كتاباً فى النسبة .

٢ - ٥ : الدينورى

أحمد أبو حنيفة بن داود . من علماء القرن الثالث الهجرى ، توفى حوالى ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) . امتدحه ابن النديم كثيراً فى كتابه الفهرست . له مؤلفات نفيسة فى الجبر والفلك والحساب الهندى .

٢ - ٦ : موسى ابن شاكر وبنوه الثلاثة

ظهروا فى عصر المأمون ، ووصفوا بأنهم أظهروا عجائب الحكمة . كان الغالب عليهم من العلوم : الهندسة والحيل والحركات والموسيقى . من مؤلفاتهم كتاب يعرف بحيل بنى موسى ، وهو كتاب فى الميكانيكا ، وكتاب الشكل الهندسى ، وكتاب الشكل المدور والمستطيل .

٢ - ٧ : ثابت بن قرة

من علماء القرن الثالث الهجرى - التاسع الميلادى اعتبر أنه مهد لظهور واحد من أهم فروع الرياضيات وهو التكامل والتفاضل . حل بعض المعادلات التكعيبية بطرق هندسية . نبغ فى حل مسائل إيجاد المساحات والحجوم ، وقد عين حجم الجسم

المتولد من دوران القطع المكافىء حول محوره . له أكثر من خمسة عشر مؤلفاً فى الرياضيات ، منها كتاب فى مساحة الأشكال وسائر البسط والأشكال المجسمة ، وكتاب فى مسائل الهندسة وكتاب فى المربع وقطره وكتاب فى تصحيح مسائل الحبر بالبراهين الهندسية .

٢ - ٨ : أبو بكر الرازى

من علماء القرن الثالث الهجرى ، التاسع الميلادى . اعتبر أبو الطب العربى، كما كان حجة فى الطب فى أوروبا حتى القرن السابع عشر للميلاد . مع نبوغه وحجيته فى الطب فإن له مساهمات معتبرة فى العلوم الرياضية حيث ألف فيها أكثر من كتاب . منها : كتاب فيمن استعمل تفضيل الهندسة من الموسومين بالهندسة ، كتاب فى الرياضة . مما يذكر للرازى أنه مؤلف " كتاب هيئة العالم " وغرضه منه أن يبين أن الأرض كروية .

٢ - ٩ : البوزجانى

محمد بن محمد بن يحيى بن إسماعيل من علماء القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى . من أعظم علماء الرياضة عند العرب، ومن الذين لهم فضل كبير فى تقدم العلوم الرياضية .

أضاف إضافات لها اعتبارها إلى بحوث الخورازمى فى الجبر . حل هندسياً المعادلتين

$$س^{٤} = حـ ، س^{٤} + حـ س^{٣} = ب$$

مهدت مساهماته السبيل لعلماء أوروبا أن يتقربوا بالهندسة التحليلية خطوات واسعة كانت إلى التفاضل والتكامل . شهد له علماء الرياضيات فى أوروبا بالفضل واعترفوا بأنه أول من وضع النسبة المثلية (الظل) وأول من استعملها فى حلول المسائل الرياضية . قال البيرونى إن الفضل فى استنباط شكل الظلى أو مانسميه المماس هو للبوزجانى ، وقد وضع للمماس جداول رياضية . أوجد طريقة جديدة لحساب جداول الجيب ووضع بعض المعاملات التى تتعلق بجيب زاويتين كما كشف بعض العلاقات بين الجيب والمماس والقطائع ونظائرها .

اطلع كوبرنكس Copernicus [1] على بعض نظرياته وأعطى لها اهتمامه .

---

(١) كوبرنيكس Nicola Copernicus الفلكى البولندى المشهور (١٤٧٣ - ١٥٤٣ م) مكتشف أن للأرض دورة حول نفسها ودورة حول الشمس .

المرجع : Petit Larousse, 1975, p. 1268

ألف كتباً كثيرة فى الرياضيات وكان له اهتمامه الخاص بالجانب التطبيقى من مؤلفاته : كتاب مايحتاج إليه العمال والكتاب من صناعة الحساب . هذا الكتاب كان أساسا لمعاملات كثيرين من الماليين فى عصر مؤلفه وفى العصور التالية .

- كتاب صناعة الجبر .
- كتاب مايحتاج إليه الصناع من أعمال الهندسة .
- كتاب المدخل إلى الارثماطيقى .
- كتاب استخراج ضلع المربع بما مال . ومن هذا الكتاب عرف العلماء أنه حل المعادلة .

$$س^{٤} = جـ ، س^{٤} + جـ س^{٤} = ب$$

ختام القول عن البوزجانى أنه مهد السبيل لإيجاد الهندسة التحليلية .

٢ - ١٠ : ابن يونس المصرى

على بن عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفى المصرى . من علماء القرن الرابع الهجرى . قال الذين كتبوا عنه إنه مخترع الرفاص (بندول الساعة) ، وأنه بذلك سبق جاليليو المخترع الإيطالى المشهور . اشتهر كفلكى ، وهو الذى رصد كسوف الشمس وخسوف القمر فى القاهرة حوالى ٩٧٨م . أشهر مؤلفاته الزيج الحاكمى وهو فى الفلك ، وترجم إلى بعض لغات الأوروبية . وكان لابن يونس مرصد على صخرة فى جبل المقطم . جمع فى زيجه الحاكمى كل الآيات المتعلقة بأمور السماء ورتبها ترتيباً جميلاً بحسب مواضيعها .

برع فى المثلثات وقد تقدم علم المثلثات على بحوثه ، وهو أول من استطاع أن يتوصل إلى القانون الآتى :

$$جتا س جتا ص = \frac{١}{٢} جتا (س + ص) + \frac{١}{٢} جتا (س - ص)$$

وقد استعمل الخطوط المماسة فى مساحة المثلث .

٢ - ١١ : الكرخى

يعتبر من أعظم رياضى العرب . ومن أهم مؤلفاته : كتاب الفخرى ، وكتاب الكافى وكتاب البديع . قال سميث صاحب المؤلف المشهور عن تاريخ الرياضيات : إن كتاب الفخرى أهم أثر فى الجبر . وقد احتوى هذا الكتاب على مسائل متنوعة تؤدى إلى حل معادلات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية ومعادلات ذات درجات أعلى . أما

كتاب الكافى فهو فى مبادئ الحساب ويحتوى على كيفية إيجاد الجذر التربيعى للأعداد كما أن فيه حساب مساحات بعض السطوح ولاسيما المساحات التى تحتوى على جذور . كتابه الثالث عنوانه البديع ويقال أنه أهم من كتابه الفخرى .

٢ - ١٢ : ابن الهيثم

الحسن بن الحسن بن الهيثم ، من علماء القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) . صاحب تصانيف وتآليف فى الهندسة ، وكان عالماً بهذا الشأن متقنا له متفننا فيه مشاركاً فى علوم الأوائل . تقول عنه دائرة المعارف البريطانية : " ابن الهيثم أول مكتشف ظهر بعد بطليموس فى عالم البصريات .

له بحوث فى الرياضيات تدل على سعة إطلاعه ، وتتجلى مقدرته فى تطبيق الهندسة والمعادلات والأرقام فى المسائل المتعلقة بالفلك والطبيعة .

من مؤلفاته فى الرياضيات والطبيعة :

- كتاب شرح أصول إقليدس فى الهندسة والعدد وتلخيصه .
- كتاب الجامع فى أصول الحساب .
- كتاب فى تحليل المسائل الهندسية .
- كتاب فى تحليل المسائل العددية بجهة الجبر والمقابلة .
- كتاب فى حساب المعاملات .
- كتاب فى خواص المثلث من جهة العمود .

يقال عن ابن الهيثم أنه اعتبر فى مرتبة علمية تضاهى مرتبة اينشتين .

٢ - ١٣ : البيرونى

محمد بن أحمد أبو الريحان البيرونى الخوارزمى . عاش فيما بين القرنين الرابع والخامس الهجريين (العاشر والحادى عشر الميلاديين) . فيلسوف ورياضى جغرافى . بسبب ثقافته الواسعة فقد اعتبر من أعظم عظماء الإسلام ومن أكابر علماء العالم .

كان ملما بعلم المثلثات ، وكتبه فيه تدل على أنه عرف قانون تناسب الجيوب اشترك مع بعض معاصريه فى عمل الجداول الرياضية للجيب والظل . وضع نظرية لاستخراج مقدار محيط الأرض . كتب فى تاريخ الرياضيات عند العرب والهنود .

٢ - ١٤ : عمر الخيام

من علماء القرن السادس الهجرى ، الثانى عشر الميلادى . معروف بأنه فيلسوف وشاعر وفلكى ولكنه لم يعرف كعالم فى الرياضيات بينما له مؤلفاته القيمة فى الجبر والهندسة ، وخاصة هندسة إقليدس . من كتبه فى الرياضيات : مقالة فى الجبر

والمقابلة ، وشرح مايشكل من مصادرات إقليدس . ترجم كتابه فى الجبر إلى اللغة الفرنسية ونشر فى باريس سنة ١٨١٥ .

٢ - ١٥ : الطوسى

نصير الدين الطوسى . من علماء القرن السابع الهجرى ، الثالث عشر الميلادى . كتب فى المثلثات والجبر والهيئة وإنشاء الاسطرلاب وكيفية إستعماله . أشهر مؤلفاته كتاب الشكل القاطع ، وقد اعتمد عليه الرياضى الأوروبى المشهور زيجيو مونتانوس فى مؤلفه كتاب المثلثات . الطوسى أول من استعمل الحالات الست للمثلث الكروى القائم الزاوية . له مؤلفات أخرى منها : كتاب تحرير إقليدس ، الرسالة الشافية عن الشك فى الخطوط المتوازية ، كتاب قواعد الهندسة .

٢ - ١٦ : ابن الهائم

ابن الهائم : أبو العباس شهاب الدين أحمد ... المصرى ثم المقدسى . من علماء القرن الثامن الهجرى ، الرابع عشر الميلادى . له مؤلفات فى الفرائض والحساب والجبر . أشهر الكتب التى وضعها :

- كتاب شرح الأرجوزة لابن الياسمين فى الجبر .
- رسالة اللمع فى الحساب .
- كتاب حاو فى الحساب .
- كتاب المعونة فى الحساب الهوائى .
- كتاب المقنع ، وهو قصيدة من ٥٢ بيتاً من الشعر فى الجبر .

٢ - ١٧ : الكاشى

غياث الدين جمشيد بن مسعود الكاشى ، ولد فى مدينة كاشان فى القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر الميلادى . له شهرة ملكية فقد اشترك فى إنشاء مرصد سمرقند . له مؤلفات كثيرة باللغة الفارسية والعربية فى الرياضيات منها : كتاب زيج الخاقانى فى تكميل الابلخانى ، رسالة المحيطية (عن محيط الدائرة) ، رسالة الجيب والوتر ، كتاب مفتاح الحساب ، الذى يعتبر أهم كتبه لأنه اكتشف فيه فى الكسور العشرية.

٢ - ١٨ : ابن حمزة المغربى

من علماء القرن العاشر الهجرى ، السادس عشر الميلادى ، جزائرى . أشهر مؤلفاته فى الرياضيات كتاب تحفة الاصداد . تعتبر بحوثه فى المتواليات الأساس الذى بنى عليه فرع الرياضيات المعروف وهو اللوغاريتمات .

٣ – تقويم مساهمة المسلمين فى الرياضيات وتقويم توظيفها

٣ – ١ : تقويم مساهمة المسلمين فى الرياضيات

يستنتج من المناقشة التى تمت فى هذا المبحث النتائج التالية :

أولاً : أن العلماء المسلمين أعطوا مساهمة إيجابية فى الرياضيات . هذه المساهمات اتسعت أفقياً بحيث يمكن القول أن المسلمين لهم مساهمات فى جميع فروع الرياضيات . أيضاً اتسعت هذه المساهمة إتساعاً رأسيا ، حيث ساهم المسلمون فى بعض المسائل الدقيقة فى بعض فروع الرياضيات .

ثانياً : عطاء العلماء المسلمين فى الرياضيات أكبر من كونه مساهمة . إن للمسلمين ريادات فى بعض فروع الرياضة . الجبر على سبيل المثال أحد فروع الرياضيات المسلم بأن المسلمين هم الذين وضعوه . وليس الجبر وحده وإنما فروع أخرى غيره . ويمكن مراجعة المناقشة التى تمت فى هذا المبحث لمعرفة فروع الرياضيات التى عقد اللواء فيها للمسلمين .

ثالثاً : من الظواهر العلمية الحسنة أن العلماء المسلمين الذين ساهموا إيجابياً فى الرياضيات يتوزعون على كل الأقاليم الجغرافية الممثلة للعالم الإسلامى . إن هذا يدل على أن الحيوية العلمية على وجه العموم وفى الرياضيات على وجه الخصوص كانت عامة فى ثقافة المسلمين .

٣ – ٢ : تقويم توظيف الرياضيات عند المسلمين

لاشك أن البحث العلمى على المستوى النظرى له فائدته . ولكن تظهر فائدته أكثر فى تطبيقاته . كشف البحث أن للمسلمين مساهماتهم المتنوعة فى الرياضيات . يثار تساؤل عن توظيف المسلمين للرياضيات فى أبحاثهم العلمية وفى التطبيقات العملية. هذا الموضوع نحاول أن نعطى عنه رأياً وذلك بناء على المناقشة التى تمت فى المبحث الحالى .

أولاً : التشريعات الإسلامية عامل فاعل رئيسياً فى تقدم العلوم . هذا القول يصدق على كل العلوم بما فى ذلك العلوم الرياضية . الصلاة والصوم والحج من العبارات الإسلامية التى حفزت المسلمين للاهتمام بالعلوم الرياضية . كان هذا هو المنطلق . بعد إنطلاق البحث فى العلوم الرياضية فى الحضارة الإسلامية وظف العلماء المسلمون تطبيقياً الرياضيات فى معرفة مواقيت الصلاة والصوم والحج .

ثانياً : الدراسات الفلكية تقدمت تقدماً كبيراً في الحضارة ، بل كان للمسلمين مساهمات ريادية في بعض الآلات التي تستخدم في الفلك . وظف المسلمون تطبيقياً على نحو ظاهر معارفهم في الرياضيات في الدراسات الفلكية .

ثالثاً : يستنتج من المناقشة التي سبقت في هذا المبحث أن للمسلمين وظفوا المعارف الرياضية في بعض الشئون التجارية .

رابعاً : للمسلمين تراثهم في المعارف الاقتصادية العقلانية ، بل إنه كما تبين أنهم مؤسسو علم الاقتصاد (مساهمة ابن خلدون) . أيضاً للمسلمين تراثهم في المعارف الرياضية . الموضوع الذي يستحق مناقشة هو التعرف على ما إذا كان المسلمون قد استخدموا الرياضيات في التنظير الاقتصادي في التراث الذي تركوه .

تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد الذي قدمناه في دراستنا لايعطي إجابة بالإيجاب على هذا السؤال . بعبارة أخرى إننا لم نجد صياغة رياضية في الموضوعات الاقتصادية التي تعرفنا عليها في تراث المسلمين .

هذه الإجابة بالسالب نرى أن نضع عليها تحفظاً . إن استخدام الرياضيات في التنظير الاقتصادي يعتبر من التطورات الحديثة في علم الاقتصاد . بل إن الرواد الأول لعلم الاقتصاد في أوروبا لم يستخدموا الرياضيات في عرض آرائهم الاقتصادية . ماحدث مع رواد الاقتصاد الأوربيين أن الأجيال التالية لهم هي التي وضعت آراءهم الاقتصادية في صياغات رياضية . على نفس المنهج نقول إن المطلوب منا هو أن نضع الآراء الاقتصادية في تراث المسلمين في صياغات رياضية . في هذا الصدد نشير إلى أن الاقتصادي الفرنسي De la granville فعل هذا مع ابن خلدون حيث صاغ فكره الاقتصادي في نموذج رياضي وبياني .

المبحث الثامن

مساهمة المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية

١ - المؤسسة ذو طبيعة فنية وليست مذهبية

١ - ١ : لم يستخدم لهذه الفقرة عنوان : المؤسسات الاقتصادية فى الإسلام وذلك لأننا نرى أن المؤسسة الاقتصادية أمر فنى يتطور مع تطور المجتمعات ، والأمور الفنية ليست من طبيعتها أن ينزل بها تشريع . نحاول أن نعطى أمثلة لتوضيح هذا المعنى . للإسلام تشريعاته المنظمة لعقود الإجارة والمزارعة والمساقاة والإجارات والمضاربة وغيرها من العقود . أقوال الفقهاء الكثيرة والمفصلة لم تتعرض للشكل المؤسسى الذى تتم فيه هذه العقود وذلك للمعنى الذى أشرت إليه وهو أن المؤسسة عمل فنى يخضع الحالة التطورية التى عليها المجتمع .

١ - ٢ : الطبيعة الفنية للمؤسسة جعلت أية حضارة تستخدم مؤسسات حضارة أخرى دون أن يخشى من تأثير مذهبى أو عقيدى . من الأمثلة التاريخية المعروفة عن هذا الأمر إنشاء عمر بن الخطاب للدواوين مستفيداً من تجربتها فى الامبراطورية الفارسية . عمر بن الخطاب بهذا كان على وعى بالطبيعة الفنية للمؤسسة.

١ - ٣ : على الرغم من الطبيعة الفنية للمؤسسة فإننا نحاول فى هذه الفقرة إعطاء نبذة عن المؤسسات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية والتى تمثل مساهمات للمسلمين . دراستنا التى يتضمنها هذا الكتاب كله هى للبحث عن مساهمات المسلمين التى هى من إنتاج العقل وحده فى مجال الاقتصاد . مساهمات المسلمين فى هذا المجال يمكن أن تكون من قبيل الأفكار والآراء ويمكن أن تكون من قبيل استحداث مؤسسات اقتصادية أو تطويرها . على هذا يبرر بحثنا عن مساهمات المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية ونحن نبحث عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

قطاع الأفراد له مؤسساته الاقتصادية كما أن للحكومة مؤسساتها الاقتصادية . لاتستهدف البحث عن كل أنواع المؤسسات فى هذين القطاعين وإنما نقترح أن ندرس مؤسسة الائتمان والأعمال المصرفية وهذه ممثلة لمؤسسات قطاع الأفراد ، والدواوين وهذه ممثلة لقطاع الحكومة .

٢ - مساهمة المسلمين فى مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية

٢ - ١ : الائتمان والأعمال المصرفية فى الحضارة الإسلامية من المصطلحات المشتقة حديثاً . جاء هذا الاشتقاق مع استخدام مصطلح الاقتصاد

الإسلامى والمصارف الإسلامية . هذا المصطلح له ملاءمته عند الكتابة بغير اللغة العربية عن المضمون أو الموضوع الذى يدخل تحت عنوان الائتمان والأعمال المصرفية . وقد ظهر فى بعض الكتابات وذلك مثل بحث ابراهام يوروفتش[1] وعنوانه: حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية فى الشرق الأدنى الإسلامى فى القرون الوسطى .

٢ – ٢ : الفقه الاقتصادى فيه كثير من المعاملات التى لها طبيعة ائتمانية . نحيل إلى أحد كتب الفقه المشهورة لمجرد الإشارة إلى بعض أسماء هذه المعاملات. الكتاب الذى نحيل إليه هو كتاب المغنى لابن قدامة[2] : البيوع ، الصرف ، السلم ، القرض ، الرهن ، الحوالة ، الضمان ، الشركة.

٢ – ٣ : المعاملات الاقتصادية المذكورة ، ويمكن أن نعمم فنقول أعمال الائتمان وأعمال التجارة على وجه العموم أديت فى الحضارة الإسلامية . أثبت البحث التاريخى أن هذه الأعمال أو الأنشطة الاقتصادية قد أديت فى الحضارة الإسلامية ، بل وإنها وحسب ماجاء فى شهادة أحد المفكرين الغربيين : " وجود وانتشار استخدام أنواع بالغة التعقيد من الائتمان فى الحياة الاقتصادية للعالم الإسلامى يعد شيئاً معترفاً به منذ حوالى ثلاثة أو أربعة قرون على الأقل قبل حدوث أى شىء يمكن مقارنته بذلك فى أوروبا فى القرون الوسطى ، وعند منتصف القرن الثامن تقريباً تم بالفعل تطوير عدد من مؤسسات الائتمان "[3] .

" وثائق جينزا بالقاهرة فيها سجلات شاملة للنشاطات التجارية الواقعية التى نشأت بصفة رئيسية منذ القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادى .. وتتضمن معلومات وافرة بالنسبة لجميع أوجه الائتمان "[4] .

---

(١) يمكن مراجعة :
ابراهام ل . يوروفتش ، حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية فى الشرق الأدنى الإسلامى فى القرون الوسطى ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٤ ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

(٢) ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة) المغنى ، دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان – ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

(٣) ابراهام ل : يوروفتش ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٤٣

٢ - ٤ : فيما يتعلق بالمؤسسات التى تمت فى إطارها اعمال الائتمان وأعمال التجارة فقد أثبت البحث التاريخى وجود مؤسسات متعددة ، ونشير إلى مؤسستين هما:(١)

أ - الصرافون .

ب - التجار أصحاب المصارف .

تصر الإشارة على هاتين المؤسستين لأهميتهما فى أعمال الائتمان على وجه الخصوص . فى هذا الصدد نذكر شهادة لأحد المفكرين الغربيين : " إن تطوير الأعمال المصرفية أو شبه المصرفية فى القرن العاشر فى العراق - التى كتب عنها الكثير - كان فى الحقيقة مثيراً للإعجاب (٢) .

٢ - ٥ : لاشك أن مؤسسات الائتمان والتجارة التى وجدت فى الحضارة الإسلامية كانت لها وثائقها التى تتعامل بها . من هذه الوثائق الحوالة والسوفتاجا . فى صدد الحديث عن وثائق الائتمان فى الحضارة الإسلامية يشار إلى حادثة تاريخية لها أهميتها . سيف الدولة الحمدانى كان أميراً على حلب فى منتصف القرن الرابع الهجرى تقريباً ، زار بغداد وسار متنكراً وتقدمت له بعض الخدمات ولما هم بالانصراف طلب الدواة وكتب رقعة لهم ، فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة لبعض الصيارف فى بغداد بألف دينار ، وعندما عرضوا الرقعة على الصيرفى أعطاهم الدنانير فى الوقت والحال . استنتج باحث من هذه الرواية " أن استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلاً من الدفع النقدى كان أمراً معروفاً ومقبولاً فى نطاق التمويل التجارى أو الشخصى " (٣) .

من الواقعة المشار إليها استنتج باحث آخر " أن أول شيك فى التاريخ تم سحبه لم يكن على يد صائغ فى لندن عام ١٧٩٥ كما يردد ذلك المؤلفون للقانون التجارى وإنما أول شيك قد جرى سحبه حقيقة كان على يد صراف بغداد فى منتصف القرن الرابع الهجرى " (٤) .

---

(١) د. حسن صادق حسن ، الأعمال المصرفية الإسلامية من التراث إلى المعاصرة ، بحث مقدم للملتقى الدولى عن البنوك الإسلامية ، نادى ابن خلدون للاقتصاد الإسلامى . جامعة تسطينة ، - الجزائر ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٧ .

(٢) ابراهام يوروفتش ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٣) الغريب ناصر ، تطور حركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - دراسة شاملة للبعدين الزمنى والمؤسسى ، المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى ، قبرص ، ١٤٠٤هـ ، ص ٨ .

(٤) د . حسن صادق حسن ، الأعمال المصرفية الإسلامية من التراث إلى المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٣ – المؤسسات الإدارية والاقتصادية والمحاسبية الحكومية فى الحضارة الإسلامية (الدواوين)

٣ – ١ : قامت الحكومة الإسلامية لأول مرة فى المدينة المنورة تحت قيادة الرسول ﷺ . لاشك أن هذه الحكومة كانت لها احتياجات مؤسسية . الثابت تاريخياً أن الرسول ﷺ أنشأ مؤسسات كافية للاحتياجات المؤسسية البسيطة التى تطلبتها الدولة الناشئة . وكانت هذه المؤسسات تتطور مع تطور الدولة وتعقيدات الحياة فيها . كانت للرسول ﷺ مكاتبات ، ومتعلق هذه المكاتبات هو ديوان الإنشاء كما كان له ﷺ كتابه الذين يكتبون إيرادات الدولة ونفقاتها . كما ثبت أنه ﷺ قال : اكتبوا لى من تلفظ بالإسلام [١] .

٣ – ٢ : هذه الوقائع التاريخية تثبت أن الدولة الإسلامية عرفت منذ نشأتها أنواعاً من المؤسسات . البساطة التى وجدت عليها مؤسسات الدولة الإسلامية تقوم دليلاً على الفكرة التى بدأنا بها الكتابة عن المؤسسات فى الحضارة الإسلامية وهى أن المؤسسة ذات طبيعة فنية وليست دينية . الرسول ﷺ مؤيد من الله بالمعجزات . وكان وفى قدرة الله سبحانه أن يرشده إلى أرقى أنواع المؤسسات وأكثرها تعقيداً . لكن ماحدث من مؤسسات فى عصر الرسول ﷺ يدل على أنها أمر ثنى يتطور ومع تطور المجتمع وتعقيدات حياته الاقتصادية والسياسية .

٣ – ٣ : فى الكتابات عن المؤسسات فى الحضارة الإسلامية يشيع القول أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من دون الدواوين فى الإسلام . فكيف يمكن التوفيق بين هذا الرأى الشائع وماثبت فى الفقرة السابقة من أن المؤسسات بدأت فى عصر الرسول ﷺ . مانراه هو أن البداية المؤسسية فى عصر الرسول ﷺ كانت من نوع الفعل أما فى عصر عمر رضى الله عنه فأضيف إلى ذلك اعداد المكان وتعيين مسئولين محددين وكذلك توزيع الاختصاصات .

أنشأ عمر بن الخطاب رضى الله عنه الدواوين التالية : ديوان الجند لكتابة أسماء الجند ومايخص كلاً منهم من العطاء ، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين مايرد إلى بيت المال ومايفرض لكل مسلم من العطاء [٢] .

---

(١) محمود المرسى لاشين ، التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٢) دكتور عوف محمود الكفراوى ، الرقابة المالية فى الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠٠ .

٣ – ٤ : فى عصر بنى أمية أصبحت الدواوين أربعة : (١) ديوان الخراج ، (٢) ديوان الرسائل ، (٣) ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة ، (٤) ديوان الخاتم.

أما فى العصر العباسى فقد أصبحت الدواوين : (١) ديوان الخراج ، (٢) ديوان الدية ، (٣) ديوان الزمام (قلم مراقبة الحسابات) ، (٤) ديوان الجند ، (٥) ديوان البحرية ، (٦) ديوان زمام النفقات ، (٧) ديوان الرسائل ، (٨) ديوان النظر فى المظالم ، (٩) ديوان الأحداث والشرطة ، (١٠) ديوان العطاء .

إلى جانب هذه الدواوين الرئيسية توجد دواوين أخرى فرعية تتصل بالإدارة والسياسة والقضاء كما وجد ديوان الأكرهة للإشراف على القنوات والترع والجسور وشئون الرأى[١] .

٣ – ٥ : فى دراسة حديثة عن الخلافة العباسية [٢] ثبت أن الدواوين أشبعت كل الاحتياجات المؤسسية لإدارة نفقات الدولة . وكانت هذه النفقات على النحو الآتى : (١) نفقات دار الخلافة ومما يدخل فيها نفقات الخلفاء ونفقات تأديب وتعليم أولاد الخلفاء ونفقات العلماء والفقهاء والأطباء . (٢) النفقات الراتبة ومما يدخل فيها : رواتب الجند، نفقات القضاة ، نفقات الشرطة والسجون ، نفقات الزراعة ، ونفقات العمارة ، ونفقات الحرمين ، (٣) النفقات الطارئة ويدخل فيها نفقات طارئة متفرقة ونفقات الفداء .

٣ – ٦ : يمكن القول أن وظائف الديوان تتشابه مع وظائف الوزارة فى عصرنا الحاضر . وقد تبين فى الفقرات السابقة وظائف الديوان فى إدارة مالية الدولة إيراداً ونفقة .وقد تمتع نظام الدواوين بمرونة كاملة وهو بهذا أشبع شرط ملاءمة النظام لاستيعاب التطورات والمستجدات فى الحياة الاقتصادية . إن ما أثبتته الدراسات عن الدواوين وخاصة فى العصر العباسى الأول الذى شهد إتساعاً هائلاً فى مساحة الدولة الإسلامية كما شهد أيضاً تطوراً وتعقيداً فى الحياة الاقتصادية من حيث الأنشطة ومن حيث علاقة عاصمة الخلافة بالأقاليم كل هذا وغيره يقدم دليلاً على كفاءة وملاءمة الدواوين كمؤسسة لإدارة مالية الدولة .

اتسع نظام الدواوين من حيث الاختصاصات بحيث أدى وظيفة الرقابة على إيرادات الدولة ونفقاتها ؛ ففى العصر الأموى أنشأ معاوية ديوان الخاتم ، وفى العصر العباسى أنشأ المهدى ديوان الأزمة . ووظيفة الديوانين رقابة مالية الدولة . أتاح أيضاً نظام الدواوين بيانات كافية لإعداد التقارير والقوائم المالية ومن ذلك الختمة وهو تقرير

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣ .

(٢) دكتور ضيف الله يحيى الزهرانى ، النفقات وإدارتها فى الدولة العباسية ، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ ، الفصول الثالث والرابع والخامس .

عما يرد إلى بيت المال ، وقائمة الارتفاع وهى قائمة بالمركز المالى ، وتشبه الميزانية العامة للدولة [1] .

٤ - رأى فى موضوع " المؤسسة الاقتصادية " وتوظيفه

فى بداية كتابتنا عن مساهمة المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية كنا حريصين على بيان طبيعة المؤسسة ، إنها ذو طبيعة فنية وليست مذهبية / دينية . ونحن فى ختام هذه المناقشة المختصرة التى قدمناها عن هذا الموضوع نؤكد هذا المعنى وذلك بتوظيفه فى علاقتنا بالمؤسسات الاقتصادية التى ساهم المسلمون فى إنشائها أو تطويرها .

٤ - ١ : كتابتنا عن مساهمة المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية له هدف رئيسى هو إثبات أن المسلمين استوعبوا فكرة المؤسسة بل وطوروها وتعاملوا معها بكفاءة . إن إثبات هذا الأمر له أهمية ليست تاريخية فحسب وإنما أيضاً فى حياتنا المعاصرة . يمكن أن نقول إن من جوانب الضعف أو التخلف الواضحة فى المجتمعات الإسلامية فى عالمنا المعاصر موضوع " المؤسسة " . إن المجتمع المعاصر هو مجتمع المؤسسة فى كل مجالات الحياة الاقتصادية وغيرها . والمسلمون لهم تاريخهم الايجابى دينياً وتطبيقياً مع فكرة المؤسسة . لهذا يصبح قبول فكرة المؤسسة وقيامها شرطاً لعودة النهضة الإسلامية .

٤ - ٢ : من أهداف كتابتنا عن مساهمة المسلمين فى المؤسسات الاقتصادية هو وضع تجارب أمام المسلمين فى عالمنا المعاصر . إنه لايتصور أن يطالب بالغاء المؤسسات الموجودة الآن وأن نعود إلى المؤسسات التى وجدت فى الحضارة الإسلامية. إن المؤسسة إطار فنى يتطور مع تطور المجتمعات . لذلك فإن التوظيف الصحيح للمؤسسات التى قامت فى الحضارة الإسلامية هو أنها تجربة تاريخية للمؤسسة يقبل منها ماتكون له كفاءة فى حياتنا المعاصرة .

٤ - ٣ : الطبيعة الفنية للمؤسسة قد يرد عليها تحفظ . التحفظ يتجه إلى معنى معين هو أنه بصفة عامة يقبل القول أن المؤسسة ذو طبيعة فنية . لكن مع هذا الحكم العام فإن مؤسسة ما قد تكون من حيث تكوينها لاتصلح إلا لوظيفة معينة وفى إطار معين . فى هذه الحالة يدخل فى تكييف المؤسسة عامل مذهبى بجانب العامل الفنى .

---

(١) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات فى المرجع الآتى :

محمود المرسى لاشين ، التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية ، مرجع سابق .

مبحث ختامي

١ – نتائج البحث في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

هدف هذا البحث هو الكشف عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد . حددنا في بداية الدراسة نوع التراث الذي نعمل على كشفه ؛ إنه يتمثل في الكتابات التي عملت على تفسير المسألة الاقتصادية تفسيراً عقلانياً . على هذا لم تدخل في الدراسة الكتابات الواسعة التي قدمها المسلمون عن الفقه الاقتصادي وكذلك مايتعلق بفروع الشريعة الأخرى وهي العقائد والأخلاق .

ماعرض في هذه الدراسة عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يسمح بإعطاء النتائج التالية :

١ – ١ كتابات المسلمين من نوع التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية بدأت في القرن الثاني الهجري ، الموافق القرن الثامن الميلادي . عقدت الريادة في هذا النوع من الكتابة للجاحظ . من الموضوعات المتميزة في مساهمته ماكتبه عن السلع الكمالية وعن السلع الداخلة في التبادل الدولي .

بالمقابلة مع الفكر الاقتصادي الأوروبي فإنه تعقد الريادة للمسلمين ، لأن هذا النوع من الكتابة عن المسألة الاقتصادية ظهرت بداياته في القرن الخامس عشر والكتابة المعتبرة عنه جاءت في القرن السادس عشر .

١ – ٢ : مساهمة الدمشقي التي قدمها في القرن الخامس / السادس الهجري (الحادي عشر الثاني عشر الميلادي) تمثل نقلة نوعية واضحة في الكتابات عن الاقتصاد باستخدام التحليل العقلي . تتمتع دراسته بكثرة موضوعاتها وسعة التفصيلات فيها مقارنة بمساهمة الجاحظ . يمكن القول أنه تعقد له الريادة في الكتابة العقلانية عن : التخصص وتقسيم العمل ، الثمن وقوى السوق العاملة عليه والنقود الاستهلاك والادخار .

١ – ٣ : ابن خلدون هو مؤسس علم الاقتصاد ؛ هذا ماأثبتته دراستنا ، وهو أيضاً ما أثبتته دراسات أخرى . لقد عاش ابن خلدون في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) ، بإثبات أنه مؤسس علم الاقتصاد تعقد له الريادة . وبمساهمته يكون علم الاقتصاد نشأ في أحضان تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المكتوب باللغة العربية . هذا الأمر نقطع به لأن الأوروبيين ينسبون تأسيس علم الاقتصاد إلى آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ولايرجعون بالاقتصاد كعلم قبل هذا التاريخ . لهذا عندما يثبت تأسيس ابن خلدون لعلم الاقتصاد في القرن الرابع عشر فإن

هذا يقطع بريادته ، ويقطع كذلك بتحديد الحضارة التى مثلت وعاء لنشأة هذا العلم وهى الحضارة الإسلامية .

فى مساهمة ابن خلدون عناصر تميز واضحة . مساهمته متميزة فى العناصر التى أسس عليها علم الاقتصاد ، ومتميزة فى نظرية تفسير التاريخ ، ومتميزة بوضوح فى نظرية العمران .

١ – ٤ : العلم له طبيعته التطورية ، ينطبق هذا على علم الاقتصاد وعلى غيره من العلوم . للعلم طبيعته فى استكمال أسسه النظرية ، وبعد استكمالها تبدأ تفريعاته العملية التطبيقية . من الأمور التى تجذب الانتباه أن نشأة علم الاقتصاد الإسلامى وتطوره فى إطار تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد أشبع الخاصية الملازمة لتطور العلم . علم الاقتصاد تأسس مع ابن خلدون فى القرن الرابع هـ ، وقد سبقت مساهمة ابن خلدون مساهمات أخرى فى التراث الإسلامى مثلت روافد فى الدراسات الاقتصادية . بعد ابن خلدون وفى القرن التاسع الهجرى الموافق الخامس عشر الميلادى تظهر فى تراث المسلمين مساهمتان لهما طبيعة عملية تطبيقية وهما مساهمة المقريزى ومساهمة الدلجى .

أ – مساهمة المقريزى ذات طبيعة متميزة بوضوح فى دراسات النقود . الآراء التى قالها المقريزى تجعل مساهمته على قدم المساواة مع الكتابات الحديثة فى النظرية النقدية .

ب – مساهمة الدلجى ذات طبيعة متميزة فى دراسة الفقر واقتصادياته . المنهج الذى درس به الدلجى هذا الموضوع الاقتصادى وكذا آراؤه الاقتصادية عن الفقر من حيث أسبابه ونتائجه وطرق علاجه – كل هذا يجعل مساهمته على قدم المساواة مع المساهمات الحديثة عن هذا الموضوع . ولقد أظهرت فى دراستنا أنه تعقد الدلجى الريادة فى هذا الفرع من فروع الدراسات الاقتصادية .

١ – ٥ : أشرنا فى دراستنا إلى مساهمة المسلمين فى الرياضيات وفى المؤسسات . يمكن القول أنه بهذين الفرعين استكملت الأدبيات الاقتصادية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ؛ أى استكملت النظرية واستكملت الفروع المساعدة وأهمها الرياضيات والمؤسسة .

٢ – توافقية تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية

٢ – ١ : عرضنا فى هذه الدراسة تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد المكتوب باللغة العربية ، ولانزعم أننا ألممنا بكل هذا التراث ولكننا نزعم أننا حاولنا تحديد مساراته الرئيسية وأهم المساهمات فيه وذلك فى إطار معرفة بشرية تشوبها

المحدودية مع محاولة تعويض ذلك بصدق الاخلاص مع الله وبذل الجهد ما أمكن ذلك والارتفاع فوق العصبية .

في المبحث التمهيدي حددنا المعنى المراد بتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وأنه يعني المساهمات التي مصدرها الإنسان بعقله وبتجربته وكذلك بيا المعنى المراد بالشريعة الإسلامية وأقسامها الثلاثة الرئيسية وهي العقيدة والفقه والأخلاق .

عند عرض الآراء التي جاءت في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد على الشريعة الإسلامية بأقسامها الثلاثة نستنتج أن هذه الآراء جاءت في توافقية مع الشريعة. يعني هذا أن الآراء الاقتصادية التي كتبها المسلمون بناء على نظر عقلي مجرد أو نظر عقلي في الواقع والتجربة جاءت متوافقة مع الشريعة الإسلامية . وللتدليل على ذلك نقترح إعادة التعرف على ماجاء في دراستنا عن إسلامية آراء المفكرين الذين عرضت مساهماتهم ونكتفي بهذه الإحالة وذلك بدلاً من إعادة عرض ماسبق أن كتب في سياق الدراسة .

٢ – ٢ : توافقية تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية تدل على أن الإسلام قد شكل عقلية المسلم تشكيلاً كاملاً . بعبارة أخرى إن عقلية المسلم قد صبغت مصاغة وفق ماجاء به الإسلام . إن هذه خاصية من خصائص الإسلام تنبع على شمولية الإسلام لكل مناحي الحياة . هذه الشمولية تصب الشخص الذي يؤمن بالإسلام في وعاء بحيث يعاد تشكيله وفق الشريعة الإسلامية .

٢ – ٣ : توافقية تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية تدل على أن عقل الإنسان إذا تجرد عن الهوى وتخلص من العصبية ، بعبارة أخرى إذا كان عقل الإنسان على الفطرة التي فطر الله الناس عليها فإن هذا العقل يكون في توافق كامل مع الإسلام . يمكن القول في هذا الصدد أن هذه التوافقية تعتبر تدليلاً على القضية المعروفة وهي عدم التعارض بين العقل والنص .

٢ – ٤ : توافقية تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية يمكن أن تربط مع قضية مثارة في العصر الذي نعيشه . الملاحظة وكذا الدراسة تدل على أن المسلم لم يستطع أن يتعايش مع النظام الاقتصادية التي استوردت والممثلة في الرأسمالية والاشتراكية ، وتخلف المسلمين له ارتباطه باستيراد هذه النظم . يمكن القول في هذا الصدد أن هذه التوافقية تعطي رأياً في استيراد النظم الاقتصادية كما تعطي توجيهاً يعمل على القضاء على التخلف الاقتصادي للمسلمين .

٢ – ٥ : توافقية تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية تعطي دلالة على أن الواقع الاقتصادي الذي نظر فيه وحلله المفكرون الذين عرضت آراؤهم كان واقعاً إسلامياً ، هذا جانب ، وجانب آخر هو أنه إذا كان الواقع فيه

مايخالف الإسلام فإن الاقتراحات التى عرضها المفكرون المشار إليهم كانت تؤسس على الإسلام. نشير كدليل على هذا الجانب الآخر إلى مساهمة المقريزى التى عرضت فى هذه الدراسة . هذا الأمر بجانبيه يرتبط بالقضية المعروفة وهى أن المجتمعات الإسلامية كانت مرتبطة بالإسلام ومطبقة له وهذا بالرغم مما كان موجوداً على سطح الأحداث السياسية والعسكرية .

٣ – الفترة الزمنية لمساهمة المسلمين العلمية فى الاقتصاد

٣ – ١ : من لوازم دراسة المساهمات العلمية تحديد الفترة الزمنية التى تمثل الوعاء التاريخى الذى حمل هذه المساهمات . فيما يتعلق بتراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فإنه بدأ بمساهمة الجاحظ التى تعود تاريخياً إلى القرن الثانى الهجرى (الموافق القرن الثامن الميلادى) . تواصلت مساهمات المسلمين على امتداد فترة زمنية طولها ثمانية قرون ؛ أى إلى القرن التاسع الهجرى (الموافق القرن الخامس عشر الميلادى) .

٣ – ٢ : من المعروف أن العطاء العلمى للحضارة الإسلامية فى شكل تدوين العلوم حدث على نحو واسع فى القرن الثانى الهجرى وتواصل تطوره أفقياً ورأسياً بسعة وعمق ظاهرين . عطاء المسلمين العلمى فى الاقتصاد بدأ فى نفس هذا القرن ؛ أى القرن الثانى . كون القرن الثانى الهجرى يزخر بتدوينات واسعة فى علوم الشريعة فإن هذا أمر متوقع ، لكن أن يصاحب التدوين فى العلوم الشرعية التى تعتمد على النقل، يصاحبها التدوين فى التحليل الاقتصادى الذى هو عمل عقلانى بحت . هذا الأمر بكل معانيه ومضامينه يقدم دليلاً على نوعية الشخصية العلمية أو العقلية العلمية التى أنبتها الإسلام . إن هذا يدل على أن الإسلام دفع المسلمين بقوة إلى أعمال العقل فى كل مجالات الحياة لاستكشاف حركتها واكتشاف القوانين التى تحركها .

نجمل فكرتنا عن الواقع التاريخى لبدء العلمى : إن التدوين فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد فى فرعه المعتمد على التحليل العقلانى بدأ مع التدوين فى العلوم الشرعية .

٣ – ٣ :-من مقتضيات دراستنا لتراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد المقابلة مع الفكر الأوروبى من حيث مساهماته العلمية فى الاقتصاد . فى هذا الصدد نجد أن المسلمين بدأوا الكتابة فى التحليل العقلانى للموضوع الاقتصادى فى القرن الثامن الميلادى بينما هذا النوع من الكتابة لم يظهر فى أوروبا قبل القرن الخامس عشر . إن هذا يثبت أن للمسلمين ريادة تاريخية طولها ثمانية قرون .

٣ – ٤ : عطاء المسلمين فى التحليل العقلانى للمسألة الاقتصادية تواصل لمدة ثمانية قرون ؛ من القرن الثانى الهجرى إلى القرن التاسع . هذه هى فترة ازدهار

الحضارة الإسلامية ، إنها فترة العطاء العلمي للحضارة الإسلامية . يدل هذا على ان العطاء في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد تواصل واستمر طوال فترة العطاء العلمي للحضارة الإسلامية . من المعروف أن القرون الثمانية تخللتها فترات اضطراب سياسي في حياة الدولة الإسلامية والذي كان في بعض الأحيان عنيفاً ، مع هذا الاضطراب السياسي يظل عطاء المسلمين العلمي متواصلاً في كل المجالات ومنها المجال الاقتصادي . إن هذا يدل على أن العقلية الإسلامية ظلت محتفظة بحيويتها العلمية حتى في فترات الاضراب السياسي .

٣ – ٥ : تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد شهد مساهمات متميزة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين (الموافقين للقرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين) . القرن الرابع عشر هو قرن عطاء ابن خلدون الذي به تأسس علم الاقتصاد والقرن الخامس عشر هو قرن عطاء الدلجي والمقريزي وحيث أن لمساهمتيهما وجهاً تحليلياً تطبيقياً . هذا النوع من المساهمات تال لاستكمال العلم . نستطيع القول أن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد اكتمل نظرياً في القرن الرابع عشر وتطبيقياً في القرن الخامس عشر . الأمر على هذا النحو له دلالته في تفوق المنهجية العلمية .

٣ – ٦ : وقفنا بالمساهمات في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد بمساهمة الدلجي في القرن الخامس عشر الميلادي . قبل أن نذكر الأسباب التي جعلتنا نقف عند هذا التاريخ نجد من الضروري أن نذكر تحفظاً ، إننا لانصادر على اكتشاف مساهمات تالية لمساهمة الدلجي .هذا سلوك علمي نلتزم به . مما يعزز احتمال اكتشاف مساهمات تالية أن الحضارة الإسلامية عاشت بعد ذلك في صورة الخلافة العثمانية . ويكون أمراً غير طبيعي أن تخلو الخلافة العثمانية من عطاء في مجال التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية . بالرغم من هذا التحفظ فإن هذا لاينقض نتائج دراستنا لأننا نتتبع التراث باللغة العربية ، ثم إننا لاندعي لدراستنا الاحاطة الكاملة في موضوعها .

الأسباب التي يمكن أن تفسر توقف تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع القرن الخامس عشر يمكن أن تكون التالية .

السبب الأول : توقف المسلمين عن إضافة مساهمات في التحليل العقلاني على المسألة الاقتصادية لايمكن فصله عن قضية كبرى معروفة وهي توقف الاجتهاد .الربط بين الأمرين له معقوليته . إنه لايمكن تصور أن يتوقف العقل المسلم عن الابداع في مجال الاجتهاد ويتوقع أن يواصل إبداعه في مجالات فكرية أخرى . الابداع العلمي يشبه الأواني المستطرقة ، لايمكن أن يوجد تقدم في مجال من المعرفة بينما المجالات الأخرى متخلفة .

ذكرت أسباب لقفل باب الاجتهاد . يقال إن بعض العلماء نادى منذ القرن السادس الهجرى بإقفال باب الاجتهاد ، وذلك بحجة أن الأوائل لم يتركوا للأواخر شيئاً ثم بخراب الذمم وتسلط الحكام المستبدين [1] ذكر أيضاً فى إغلاق باب الاجتهاد أنه يرجع إلى الظروف الخاصة بالغزو المغولى ، وأن التراث الشرعى النفيس إنما جند آنذاك بغية حفظه من قبائل جنكيزخان المدمرة [2] .

السبب الثانى : تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ظل العطاء فيه متواصلاً حتى القرن الخامس عشر . هذا التاريخ له أهمية فى ميزان القوى فى الصراع بين العالم الإسلامى وأوروبا . نهضة أوروبا تعود إلى القرن السادس عشر ، وقد صاحبتها الاكتشافات الجغرافية . أوروبا بنهضتها وباكتشافاتها الجغرافية ، خاصة رأس الرجاء الصالح وبالحملات العسكرية التى بدأت توجهها إلى العالم الإسلامى ، فى الهند وفى إندونيسيا وغيرها من المناطق بدأت تجهض العالم الإسلامى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . الحديث عن الآثار الاقتصادية السلبية على العالم الإسلامى لاكتشاف رأس الرجاء الصالح ـ هذا الحديث معروف . القرصنة الأوروبية ضد المسلمين فى البحار معروفة . هذا الأمر بتفريعاته وتشعباته لاشك أنه حاصر عقلية المسلم وأجهدها . لقد أصبحت القضية بالنسبة للمسلم هى الحياة والموت . هذا المناخ غير موات كلية . لبيئة علمية تشجع على البحث والدراسة ، بيئة تكون حاضنة لأعمال عقلانية رائدة .

٤ – التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد

٤ – ١ : مفهوم التحاورية والتواصلية

عنوان هذه الفقرة هو التحاورية والتواصلية . نعنى بهذا الأمر معرفة ما إذا كان المفكرون الذين كتبوا عن أفكار اقتصادية تحاوروا معاً أو لم يتحاوروا ، ولاشك أن التحاورية يترتب عليها التواصلية .

يمكن أن يوضح هذا الموضوع بالإحالة إلى تاريخ العلوم ؛ تاريخ علم الاقتصاد ، تاريخ علم الفلسفة ، تاريخ الرياضيات ، إلى آخر العلوم التى يدرس تاريخها . فى تاريخ أى علم يدرس مراحل تطوره والأفكار التى كانت لها السيطرة فى كل فترة . مع هذه العملية يظهر التحاور بين المفكرين الذين ساهموا فى العلم . قد يكون التحاور بين مفكرى مرحلة واحدة أو يكون بين مفكرى المراحل المتتابعة . ليس

---

(١) وزارة الأوقاف (الكويت) الموسوعة الفقهية ، جـ ١ ، ص ٤٢ .

(٢) ن. ر. ج . كولسون تاريخ التشريع الإسلامى ، ترجمة وتعليق د . محمد أحمد سراج ، مراجعة د . حسن محمود الشافعى ، دار الحرية ـ الكويت ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م ، ص١٦٥ .

من الضروري أن يكون التحاور قد وقع بالاتصال المباشر ، بل إنه غالباً يكون بالاتصال غير المباشر ، وذلك من خلال مناقشة الرأى ، فمفكر يناقش رأى مفكر معاصر له أو سابق عليه . هكذا تتم التحاورية وهكذا يحدث التواصل فى العلم .

نعطى مثالاً من تاريخ علم الاقتصاد (الأوروبى) على التحاورية والتواصلية ونأخذ الفترة من القرن السادس عشر إلى الآن . فى القرن السادس عشر ظهر فى أوروبا التجاريون وكانت لهم آراؤهم فى الاقتصاد . فى القرن الثامن عشر سوف يتركز ظهور مفكرى مدرسة الطبيعيين . مفكرو هذه المدرسة ناقشوا وتحاوراً مع آراء التجاريين وقد قبلوا ورفضوا . هكذا تم التحاور والتواصل . فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ظهرت المدرسة الكلاسيكية مبتدئة بآدم سميث . هذه المدرسة تحاورت مع الفكر الاقتصادى السابق عليها وقبلت ورفضت . مع المدرسة الكلاسيكية يمكن القول أن التحاورية والتواصلية فى الفكر الاقتصادى نضجت واكتملت . إن مفكرى هذه المدرسة تحاوروا مع من سبقهم وتحاوروا معاً . ظهر هذا على أكمل وجه عند آدم سميث وريكاردو . فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الحدية وقد تسمى مدرسة الكلاسيك الجدد ، وقد تحاورت مع فكر المدرسة الكلاسيكية ، كما تحاور مفكرو هذه المدرسة فيما بينهم . وكان حوار هذه المدرسة بشقيه عميقاً . فى الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت النظرية الكينزية وواصلت الحوار مع كل الفكر الاقتصادى السابق عليها والمعاصر لها . بعد الحرب العالمية الثانية يستمر تحاور المفكرين الاقتصاديين ، ويتمحور الحوار حول الفكر الكينزى والكلاسيك وكذا الكلاسيك الجدد . وصف هذا الحوار بأنه عميق لايعبر عن حقيقته إنه عميق ومتشعب ومتطور ، وقد أنتج مدرسة تسمى جدد الكلاسيك الجدد The New New Classic .

هذا المثال من تاريخ علم الاقتصاد (الأوروبى) يوضح فكرة التحاورية والتواصلية . لقد تعمدنا اختيار مثال من علم الاقتصاد لأننا نكتب عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . بهذا تكون للمثال معقوليته العلمية . اخترنا أيضاً فترة داخلة فى النهضة الأوروبية هذا له معقوليته الحيادية ، فقد اخترنا من الحضارة المناوئة للحضارة الإسلامية فترة ازدهار لها . قبل أن ننتقل من هذا المثال بتفريعاته نذكر أن هذه التحاورية والتواصلية هى التى وصلت بالعلوم إلى درجة التقدم التى هى عليها الآن فى أوروبا .

٤ – ٢ : عرضنا فى فقرات هذا الكتاب مساهمات للمسلمين فى الاقتصاد . فى ضوء ماعرض نحاول أن نناقش موضوع التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد .

٤ – ٢ – ١ : موضوع التحاورية والتواصلية يظهر عند كتابة تاريخ العلوم. العلوم الإسلامية التى كتب المسلمون تاريخها أمكن التعرف على التحاورية

والتواصلية فيها . يمكن القول أن علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية نالت من المسلمين اهتماماً واسعاً . من فروعها التى حظيت بالاهتمام تاريخ هذه العلوم . يمكن إعطاء أمثلة على هذه العلوم . علم الفقه وعلم النحو وعلم التفسير وعلم الحديث . تاريخ هذه العلوم مكتوب والتحاورية والتواصلية فيها معروفة . ولقد تقدمت هذه العلوم بمداومة التحاورية والتواصلية . ولايزال هذا مستمراً فيها وهذا بدوره جعلها كعلوم يتتابع فيها التطور والتقدم .

٤ - ٢ - ٢ : لايمكن إعداء حكم عام بشأن كتابة تاريخ العلوم الاجتماعية فى إطار الحضارة الإسلامية وبالتالى التعرف على التواصلية فيها علم الفلسفة من العلوم الاجتماعية التى يمكن القول أن تاريخه مكتوب . وبالتالى فإن التحاورية والتواصلية فيه معروفة . مع كثرة الكتابات التاريخية التى كتبها المسلمون فلا نعرف أن تاريخ علم التاريخ بناء على مساهمة المسلمين قد كتب .

٤ - ٢ - ٣ : الكتابات الاقتصادية عند المسلمين أخذت مسارين ؛ مسار الفقه الاقتصادى ومسار التحليل العقلانى . مسار الفقه الاقتصادى كتب تاريخه فى إطار الكتابة عن تاريخ علم الفقه وعلم أصول الفقه (تاريخ التشريع) والتحاورية والتواصلية فى هذا المسار فى أرقى مناهجها العلمية .

المسار الثانى هو مسار التحليل الاقتصادى العقلانى . الكتابات عن هذا المسار التى تمت إلى الآن هى كتابات جزئية ؛ عن شخصية أو عن كتاب . لذلك فإن التحاورية والتواصلية فى هذا المسار لم تكن موضع محاولة فى دراسة سابقة على دراستنا ، وبالتالى لم تكتشف بعد .

٤ - ٢ - ٤ : هدف دراستنا فى هذا الكتاب هو التعرف على مساهمة المسلمين فى مجال التحليل العقلانى الاقتصادى التى كتبت باللغة العربية ، وقد اجتهدنا فى تقديم هذه المساهمة . بناء على مابحثناه فى هذا الكتاب يمكن إعطاء رأى بشأن التحاورية بين المفكرين المسلمين وبالتالى التواصلية فى هذا النوع من الكتابة ، وقد نستطيع القول الكتابة عن علم الاقتصاد . قبل أن نبدى رأينا فى هذا الموضوع تقتضى الأمانة فى البحث العلمى الإشارة إلى أننا لانزعم أننا عرضنا فى دراستنا كل المساهمات فى تراث المسلمين العقلانى فى الاقتصاد . لقد عرضنا مساهمات لها خصائص معينة إنها مساهمات مؤكدة صحتها ، وكذا متفق على أهميتها . كما أنها مساهمات تغطى المساحة الزمنية التى كان للمسلمين فيها حضارة .إذا كنا نزعم شيئاً فإننا نزعم أننا بدأنا المحاولة بالمنهج الذى جاءت به فى هذا الكتاب ، ويستطيع غيرنا أن يشارك فى هذه المسئولية العلمية بالإضافة إليها ، بل وأيضا بتصحيحها .

بناء على المناقشة التى تمت فى دراستنا نعرض النتائج التالية عن التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين (العقلانى) فى الاقتصاد .

أولاً : قد لانستطيع القول بوجود تحاورية وتواصلية صريحة ومباشرة فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد . هذه النتيجة تحت تحفظ أننا نعطى هذا الرأى بناء على المساهمات التى عرضت فى هذه الدراسة .

نحتاج إلى تحديد معنى " صريحة ومباشرة " . نعنى بصريحة ومباشرة أن يكون مفكر تال أخذ فكرة لمفكر سابق وناقشها بقصد توضيحها وتطويرها . هذا المعنى وجد فى علم الفقه وعلم النحو وعلم الفلسفة فى إطار الحضارة الإسلامية . ووجد أيضاً فى علم الاقتصاد (الأوروبى) . ونعطى مثالاً لموضوع نظرية القيمة : كان لآدم سميث رأى فيها ثم عمل عليها دافيد ريكاردو ثم عمل كارل ماركس (مع أنه فى مذهبية مناقضة) وتواصلت هذه التحاورية إلى الفرد مارشال فى نهاية القرن التاسع عشر ، وظلت مستمرة بعد ذلك .

المساهمات التى قدمناها فى هذه الدراسة لاتعطى دليلاً على وجود التحاورية والتواصلية المباشرة والصريحة . نقترح ألا نقف عند هذه النتيجة وبالتالى يغلق الحوار حول هذا الموضوع .

ثانياً : نقترح أن نحاول اكتشاف وجود تحاورية وتواصلية من خلال دراسة الموضوعات المشتركة بين المفكرين الذين تدمنا مساهماتهم . موضوع التخصص وتقسيم العمل . هذا الموضوع موجود عند الجاحظ فى القرن الثانى الهجرى ، وموجود عند الدمشقى فى القرن الخامس الهجرى ، وقد اكتمل عند ابن خلدون فى القرن الثامن الهجرى . هذا الموضوع يعطى دليلاً على وجود تحاورية وتواصلية بين المفكرين المسلمين ، لكنها ليست صريحة ومعلنة ، بل إنه يضاف أن التحاورية أدت إلى نتيجتها وهو النمو المضطرد للفكرة إلى أن اكتملت .

موضوع ثان تظهر فيه التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد وهو الموضوع الذى كتب عنه المفكرون المسلمون تحت عنوان تجارة السلطان . فكرة هذا الموضوع موجودة عند الدمشقى وموجودة عند ابن خلدون التالى له زمنياً ، ولكنها عنده تطورت تطوراً كبيراً من حيث معناها ومن حيث آثارها . هذا الموضوع يدل على وجود تحاورية وتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد وهذه التحاورية قد أنتجت نتيجتها وهى التقدم والنمو للآراء حول هذا الموضوع .

موضوع ثالث نقترح النظر فيه بهدف تحديد رأى عن فكرة التحاورية والتواصلية وهو موضوع الثمن . الدمشقى له تحليله المتميز فى هذا الموضوع ، يطور هذا عند ابن خلدون تطوراً واضحاً إلى حد أن يبحث فى نظرية القيمة ، ونصل إلى

المقريزى فيعطى تحليلاً متفوقاً فى علاقة النقود بالأثمان . هذا الموضوع يدل على وجود تحاورية(غير صريحة) فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، ووجود تطورية لازمت هذه التحاورية .

موضوع رابع يثبت وجود تحاورية وتواصلية من نوع ما فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد وهو المتعلق بمالية الدولة . الدمشقى له مجرد إشارة عنه . عند ابن خلدون يتطور تطوراً واضحاً بحيث تعرض الآثار الاقتصادية لانفاق الدولة على نحو متطور ودقيق .

موضوع خامس له علاقته بالتواصلية يتعلق هذا الموضوع بالوحدة التى يتم على أساسها التحليل الاقتصادى . عند الدمشقى واضح أنه يحلل على مستوى الوحدة . فرع الدراسات الاقتصادية الذى يجرى فيه التحليل على هذا المستوى هو الاقتصاد الجزئى Microeconomics ابن خلدون ينقل التحليل إلى المستوى الكلى . عند المقريزى يكون التحليل على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية . فرع الدراسات الاقتصادية الذى يعتبر هذا هو الاقتصاد الكلى Microeconomics . مساهمة الدلجى تنتقل بوحدة التحليل إلى المنهج الكلى الشمولى إننا نجد فى موضوع أدوات التحليل تواصلية من نوع التطور الارتقائى .

الأمثلة السابقة ويمكن إضافة أمثلة إليها تعطى النتيجة التالية : الموضوعات التى كتب عنها المفكرون المسلمون وتطور الآراء فيها تثبت وجود تواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد حدث هذا مع عدم الإشارة إلى تحاورية صريحة مطلقة .

ثالثاً : هذه النتيجة التى وصلنا إليها نضيف إليها رأياً . موضوع التحاورية والتواصلية فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد من الموضوعات التى يلزم أن تعمل عليها أبحاث كثيرة . إن موضوع تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد نفسه يحتاج إلى أبحاث كثيرة . ونتوقع أن تكشف هذه الأبحاث عن مساهمات أخرى . ومع اكتشاف مساهمات جديدة سوف يتطور الرأى حو التحاورية والتواصلية .

رابعاً : دراستنا عن تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ضمناها إشارة مختصرة عن تراث المسلمين فى الرياضيات وفى المؤسسة الاقتصادية .

أ - بالنسبة المؤسات الاقتصادية عرضنا نوعين من المؤسسات . الأولى مؤسسة الائتمان والأعمال المصرفية ، والتواصلية فى هذا النوع من المؤسسات موجودة فى جانب التأصيل الفقهى . الثانية مؤسسة إدارة مالية الدولة إيراداً ونفقة . الإشارة المختصرة التى قدمت عن هذه المؤسسة تثبت وجود تواصلية واضحة وقوية ، وهى تواصلية من النوع الذى قاد إلى التطور الارتقائى ، وبحيث كان التطور يجعل هذه المؤسسة قادرة على استيعاب التطور فى الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية .

ب – مساهمة المسلمين فى الرياضيات تعد بحق من أجل المساهمات وأرقاها فى موضوعها ، هذا ماشهد به المتخصصون حتى من غير المسلمين . التواصلية فى تراث المسلمين فى الرياضيات موجودة . تصريحاً وليست تضميناً . إن علماء الرياضيات المسلمين منذ البداية مع الخوارزمى والتحاورية العلمية بينهم قائمة وقوية : التحاورية بين علماء الجيل الواحد والتحاورية بين علماء الأجيال المتتالية . ولدت هذه التحاورية العلمية تواصلية مستمرة . أدى ذلك كله إلى التطور الارتقائى بعلم الرياضيات عند المسلمين . لقد تواصل عطاء المسلمين فى الرياضيات من القرن الثانى الهجرى إلى القرن التاسع لم ينقطع ولم يتوقف . إن هذا يدل على حيوية عقلية قادرة على التعامل مع هذا العلم شديد التعقيد والتخصص كما يكشف عن بيئة علمية هيأت وعاء ملائماً للعمل العلمى الجاد .

٥ – لماذا لم يتطور علم الاقتصاد بعد ابن خلدون فى العالم الإسلامى

٥ – ١ : أثبتت المناقشة التى تضمنتها هذه الدراسة أن للمسلمين مساهماتهم بل رياداتهم فى العمل العقلانى فى مجال المعرفة الاقتصادية . كما أثبتت المناقشة أن علم الاقتصاد بأبعاده الثلاثة : البعد المعرفى والبعد التحليلى وبعد القانون الاقتصادى – علم الاقتصاد بهذه الأبعاد الثلاثة أسسه ابن خلدون .

٥ – ٢ : الدراسات الاقتصادية تكشف عن معضلة . تتمثل هذه المعضلة فى الآتى : ابن خلدون أسس علم الاقتصاد ، ولكن هذا العمل المتميز لابن خلدون لم يتواصل العطاء عليه فى العالم الإسلامى بحيث تكتمل فروعه وتنمو صياغاته (نحن بهذا لانلغى مساهمة المقريزى والدلجى لأنهما ذو طبيعية تطبيقية) . آدم سميث فعل مافعله ابن خلدون سواء متأثراً به أو باستقلالية . ولكن العقلية الأوروبية واصلت العمل والتحاورية مع آراء آدم سميث بحيث نما علم الاقتصاد واكتمل تطوره .

هذه هى المعضلة التى تواجهنا فى دراساتنا التاريخية عن علم الاقتصاد . قد نعيد صياغة هذه المعضلة على النحو الآتى : علم الاقتصاد نشأ فى ظل الحضارة الإسلامية ولكنه تطور فى ظل الحضارة الأوروبية . حتى مع إعادة الصياغة فإن المعضلة تظل قائمة . نحاول أن نتلمس تفسيراً لهذه المعضلة .

٥ – ٣ : عند دراستنا للفترة الزمنية التى مثلت الوعاء الزمنى لمساهمة المسلمين العقلانية فى الاقتصاد حاولنا أن نتعرف على أسباب توقف عطاء المسلمين فى هذا المجال عند القرن الخامس عشر الميلادى . ذكرنا سببين لهذا التوقف . هذان السببان يدخلان أيضاً فى تفسير تأسيس علم الاقتصاد فى الحضارة الإسلامية بينما تطور فى أوروبا . والسببان هما توقف العقل المسلم عن الإبداع فى مجال الاجتهاد ، وهذا التوقف انسحب على الأنشطة الفكرية الأخرى . السبب الثانى يتمثل فى

الاجهاضات السياسية والعسكرية والاقتصادية التى فرضتها أوروبا على عالمنا الإسلامى .

٥ - ٤ : بجانب هذين السببين فإننا نرى إضافة سبب ثالث يفسر المعضلة التى أشرنا إليها . إن العمل العقلانى فى المجال الاقتصادى موضوعه تفسير الواقع الاقتصادى . الجاحظ فسر واقع عصره الاقتصادى ، كذلك الدمشقى وابن خلدون والمقريزى والدلجى . الواقع الاقتصادى فى العالم الإسلامى منذ القرن الخامس عشر كان واقعاً اقتصادياً لاتعمل فيه الآليات الصحيحة ، وهى الآليات التى تترجم قوى الاقتصاد . هذا الواقع الاقتصادى كان غير صحى بسبب الآثار السلبية لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وبسبب أوضاع ذاتية فى العالم الإسلامى . إن الواقع الاقتصادى لم يكن ملائماً لتفسيرات عقلانية صحيحة .

الحال في أوروبا كان على النقيض من ذلك . مع مساهمة آدم سميث فإن الواقع الاقتصادى الأوروبى كان متفاعلاً بقوى اقتصادية حقيقية . لذلك وجد الاقتصاديون الذين ظهروا مع آدم سميث وتوالى ظهورهم بعده أنهم مع واقع اقتصادى يمكنهم من اختبار النظريات التى افترضوها ، وأيضاً يمكنهم من الحصول على ملاحظة علمية عن سير متغير اقتصادى ، وتحويل هذه الملاحظة إلى فرض ، ثم اختبار الفرض للانتقال إلى القانون الاقتصادى ، هذا القانون الاقتصادى هو الذى أمكن بتعميمه تفسير الوقائع الاقتصادية على وجه العموم .

على هذا النحو يمكن أعطاء تبرير عن المعضلة التى أشرنا إليها وهى أن علم الاقتصاد لم يتطور فى العالم الإسلامى بعد ابن خلدون .

نتيجة خاتمة

أثبتنا فى هذه الدراسة أن علم الاقتصاد تأسس فى إطار تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، بينما يعتقد الأوروبيون أنهم مؤسسوه . بناء على النتائج التى انتهينا إليها من بحثنا فى تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، وبناء على المعرفة بتاريخ الفكر الاقتصادى فى أوروبا - بناء على هذا فإن الرأى الذى نعتقد أنه صحيح هو الآتى : علم الاقتصاد أسسه ابن خلدون ، وطوره الأوروبيون ، وظل تطورهم له مستمراً ومتتابعاً.

المراجع العربية

١ - أفلاطون ، جمهورية أفلاطون ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة .

٢ - أوراكا (م . أوراكا) ، دراسة ابن خلدون فى اليابان ، مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٢ .

٣ - بانيفا (د. سفيتلانا بانيفا) ، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون ، ترجمة رضوان إبراهيم ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ١٣٩٨ ، ١٩٧٨ .

٤ - بدران (د . أبو العينين بدران) . أصول الفقه ، مؤسسة شباب الجامعة .

٥ - البراوى (د . راشد البراوى) ، تطور الفكر الاقتصادى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦ .

٦ - برنال (ديزموند برنال) ، العلم فى التاريخ ، ترجمة د. على على ناصف ، جـ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٧ - البغدادى (إسماعيل باشا البغدادى) ، هداية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٨ - ابن تغرى بردى (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) ، الدليل الشافى على المنهل الصافى ، جـ ١ ، سلسلة من التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى .

٩ - ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، جـ ٢٩ .

١٠ - الجاحظ (عمرو بن بحر الجاحظ) ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ، تونس ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ .

١١ - حبنكة (عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانى) ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، الطبعة الثانية ، دار القلم ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٢ - حجازى (د . سامى حجازى) ، العلاقة بين العقيدة والأخلاق فى الإسلام ، رسالة دكتوراه - كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر .

١٣ - خلاف (د . عبد الوهاب خلاف) ، علم أصول الفقه ، دار القلم ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧م .

١٤ - ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الخامسة ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٤.

١٥ – الدلجي (أحمد بن علي الدلجي) ، الفلاكة والمفلوكون ، مطبعة الآداب ، النجف ، بغداد .

١٦ – الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي) ، تحقيق البشري الشوربجي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م .

١٧ – دنيا (د . شوقي دنيا) ، ابن خلدون ، مؤسسة علم الاقتصاد ، دار معاذ للنشر ، الرياض ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م .

١٨ – روبرت هيلبروز ، قادة الفكر الاقتصادي ، ترجمة د . راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣ .

١٩ – الزركلي (خير الدين الزركلي) ، الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار القلم للملايين ، لبنان .

٢٠ – الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل ، جـ ٤ ، دار المعرفة ، بيروت .

٢١ – الزهراني (د . ضيف الله الزهراني) ، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٢٢ – شلبي (د . أحمد شلبي) ، موسوعة النظم والحضارة الإسلامي : الفكر الإسلامي ، منابعه وآثاره ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٤ .

٢٣ – الشكعة (د. مصطفى الشكعة) ، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٢٤ – الشنتناوي (أحمد الشنتناوي وآخرون) ، دائرة المعارف الإسلامية ، جـ ٣ ، دار الفكر .

٢٥ – الشيباني (محمد بن الحسن الشيباني) ، الكسب ، نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

٢٦ – صادق (د . حسن صادق حسن) ، الأعمال المصرفية من التراث إلى المعاصرة ، ملتقى الاقتصاد الإسلامي ، نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، ١٩٩٠ .

٢٧ – طوقان (قدري حافظ طوقان) ، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، الناشر : دار الشروق .

٢٨ – عفيفى (د . أبو العلا عفيفى) ، موقف ابن خلدون من الفلسفة والتصوف ، مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٢ .

٢٩ – عمر (د . محمد زيان عمر) ، البحث العلمى : مناهجه وتقنياته ، الطبعة الرابعة ـ دار الشروق ، جدة ١٩٨٣ .

٣٠ – العمرى (د . أكرم ضياء العمرى) ، التراث والمعاصرة ، كتاب الأمة ، العدد ١٠ ، شعبان ١٤٠٥ هـ .

٣١ – العوضى (د . رفعت العوضى) ، الاطار العام للنقود فى الإسلام ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، ١٩٨٩ .

٣٢ – العوضى (د . رفعت العوضى) ، من التراث الاقتصادى للمسلمين ، جـ٢ ، دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامى ، السنة السادسة ، العدد ٩٣ .

٣٣ – فروح (عمرو فروح) ، ابن خلدون ـ مؤسسة علم الاقتصاد ، دار معاذ للنشر ، الرياض ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م .

٣٤ – الفلكى (د . محمد صالح الفلكى) ، الفكر الاقتصادى ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث ، السنة الثانية ، المحرم ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م ، كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة .

٣٥ – ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن قدامة) ، المغنى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ـ لبنان ـ ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

٣٦ – قربان (د . ملحم قربان) ، خلدونيات ـ قوانين خلدونية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٣٧ – قنواتى (جورج شحاته قنواتى) ، ملاحظات حول ترجمة ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية ، مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٢ م .

٣٨ – كحالة (عمر رضا كحالة) ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، جـ ٧ .

٣٩ – الكفراوى (د . عوف محمود الكفراوى) ، الرقابة المالية فى الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ م .

٤٠ – كولسون (ن.د.ج) ، تاريخ التشريع الإسلامي ، ترجمة د . محمد أحمد سراج ، مراجعة د . حسن محمود الشافعي ، دار العروبة ، الكويت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٤١ – لاشين (محمود المرسى لاشين) ، التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

٤٢ – لاكوست (ايف لاكوست) ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة الدكتور ميشال سليمان ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤م .

٤٣ – مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، القاهرة ١٤١١ هـ ، ١٩٩١م .

٤٤ – مدكور (د . إبراهيم مدكور) ، ابن خلدون ، مؤتمر مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٤٥ – مراد (د . محمد حلمى مراد) ، أبو الاقتصاد – ابن خلدون – مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٢م .

٤٦ – المقريزى (أحمد بن على المقريزى) ، إغاثة الأمة بكشف الغمة (أو تاريخ المجاعات بمصر) ، تحقيق عبد النافع طليمات ، تقديم الدكتور بدر الدين السباعى ، دار الوليد ، سوريا .

٤٧ – المليجى (عبد المنعم عبد العزيز المليجى) ، أساليب التفكير ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٩ م .

٤٨ – ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ٥ ، ٨ ، ٥٣ ، دار المعارف .

٤٩ – ناصر (الغريب ناصر) ، تطور حركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – دراسة للبعدين الزمنى والمؤسسى – المعهد الدولى للبنوك الإسلامية – قبرص ، ١٤٠٤ هـ .

٥٠ – ابن النديم ، الفهرست ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .

٥١ – نشأت (د . محمد على نشأت) ، الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون ، رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة ، ١٩٤٤م .

٥٢ – نور (د . محمد عبد المنعم نور) ، ابن خلدون كمفكر اجتماعى عربى ، مهرجان ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٢م .

٥٣ – النووى (الإمام أبو زكريا شرف الدين النووى) ، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٥٤ – النويرى ـ نهاية الإرب فى فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

٥٥ – هويدى (يحيى هويدى) مقدمة فى الفلسفة .

٥٦ – وجدى (محمد فريد وجدى) ، دائرة معارف القرن العشرين ، جـ ٧ ، دار المعرفة ـ لبنان .

٥٧ – وزارة الأوقاف (الكويت) ، الموسوعة الفقهية ، جـ ١ .

٥٨ – يوروفتش (إبراهيم ، ل .) ، حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية فى الشرق الأدنى الإسلامى فى القرون الوسطى ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٤ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣م .

المراجع الأجنبية

1 - Akley G ., Macroecnomic Theory , New York , Macmillan, 1973 .

2 - Blaug (Mar Blaug) , Economic History and History of Economics , Harvester Press , 1986 .

3 - Chenry (H . & others) , Redistribution et Croissance , Press Univevsitaire de France , 1977 .

4 - De La Grandville (Olivier) Theorie de la Croissance Economique , Masson , Paris , 1977 .

5 - Excyclopedia Britanica Inc ., The New Excyclopedia Britanica , 1974 .

6 - Findlay (Ronald) , Implication of Growth Theory and Development , The American Economic Review , May 1975 .

7 - ILO , Poverty in Rural Asia , Geneva , 1977 .

8 - Kennedy (P . Kennedy) Preparating for the tiwenty - First Century , Fontana Press , London , 1994 .

9 - Keynes (J . M . Keynes) , General Theory of Employment , Interest and Money .

10 - Kuznets (S . Y) Quantitive Aspects of the Economic Group of Nations , Distribution by Size , Economic Development and Cultural Changes , Vol . x1 , No . 2 , Part 2 , January 1963 .

11 - Laidler (D . E .) , La Demande de Monnaie , Traduction par M Fitou , Gunod , Paris , 1974 .

12 - Lee (Eddy) Development and Income Distribution : A Case Study of Sri Lanka and Malaysia , World Development , vol .5 , No . 4 , April 1977 .

13 - Louchs (William N .) . Comparative Economic Systems . sixth edition , New York , Haruper Row , 1964 .

14 - Radwan (Samir Radwan) , Agrarian Refom and Rural Poverty Egypt , ILO , Geneva , 1977 .

15 - Ricardo (David Ricardo) , The Principles of Political Economy and Taxation , The Works and Correspondence of David Ricardo , etided by Piero Sraffa , Cambridge University Press .

16 - Roll (Eric Roll) , A History of Economic Thought Faber & Faber LTD ,Paris , 19

17 - Rowntree , (B . J .) , Poverty - A Study of Town Life , Macmillan , 1901 .

18 - Schomperer (T . Schompeter) A History of Economic Analysis , Georg Allen and Unwin , London 1954 .

19 - Smith (Adam Smith) , The Wealth of Nations , edited by Andrew Skinner , Penguing Book , 1974 .

20 - Stewart (Frances) , Technology and Employment in LDCS , Warld Denelopment , vol . 2 , No . 3 , March 1974 .

21 - Townsend (Peter . T) Measuring Poverty , British Journal of Sociolog , 5 , 1954 .

22 - Weisbroad , (B.A.) , The Ecomics of Poverty , Englewood Cliffs .